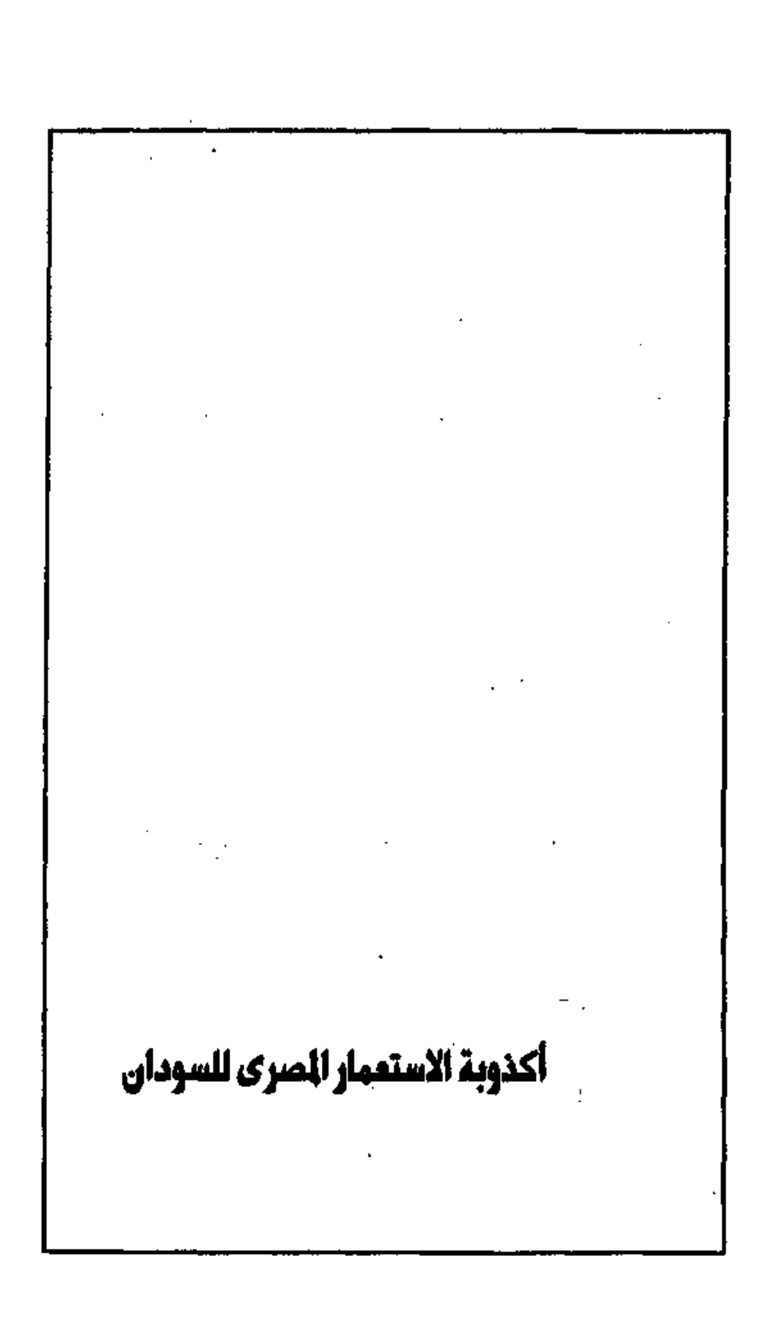

الأعمال
الفكرية
مكتبة الأسرة
د. عبدالعظيم رمضان
أكذوبة
الإستعمار
المصرى
للسودان
الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٦
مهرجان القراءة للجميع



أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان



مهرجان القراءة للجميع ٩٦
مكتبة الاسرة
برعاية السيدة سوزان مبارك
(الأعمال الفكرية)

الثورة الاستعمار المصري للسودان

(رؤية تاريخية)

د. عبد العظيم رمضان

الغلاف

الانجاز الطباعي والفني

محمود الهندي

المشرف العام

د. سمير سرحان

الجهات المشتركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة الحكم المحلى

المجلس الاعلى للشباب والرياضة

التنفيذ: هيئة الكتاب

أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان

د. عبد العظيم رمضان

على سبيل التقديم...

لأن المعرفة أهم من الثروة وأهم من القوة في عالمنا المعاصر وهي الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات لمواكبة عصر المعلومات.. من هنا كان مهرجان القراءة للجميع دلالة على الرغبة الطموحة في تنمية عالم القراءة لدى الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً ورجالاً ونساءً..

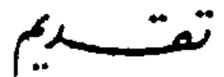
وكان صدور مكتبة الأسرة ضمن مهرجان القراءة للجميع منذ عام ١٩٩٤ إضافة بالغة الأهمية لهذا المهرجان كأضخم مشروع نشر لروائع الأدب العربي من أعمال فكرية وإبداعية وأيضاً تراث الإنسانية الذي شكل مسيرة الحضارة الإنسانية مما يعتبر مواجهة حقيقية للأفكار المدمرة.

هكذا كانت مكتبة الأسرة نافذة مضيئة لشباب هذه الأمة على منافذ الثقافة الحقيقية في الشرق والغرب وعلى ما أنتجته عبقرية هذه الأمة عبر مسيرتها التنويرية والحضارية..

إن مئات العناوين وملايين النسخ من أهم منابع الفكر والثقافة والإبداع التي تطرحها مكتبة الأسرة في الأسواق بأسعار رمزية أثبتت التجربة أن الأيدي تتخاطفها وتنتظرها في منافذ البيع ولدى باعة الصحف لهو مظهر حضاري رائع يشهد للمواطن المصري بالجدية اللازمة والرغبة الأكيدة في الإسهام في ركب الحضارة الإنسانية على أن يأخذ مكانه اللائق بين الأمم في عالم أصبحت السيادة فيه لمن يملك المعرفة وليس لمن يملك القوة.

وللعام الثالث تواصل مكتبة الأسرة إشعاعها الثقافي حيث تقدم هذا العام ١٧٢ كتاباً في سبع سلاسل يصدر منها ما يقارب ١٨ مليون نسخة كتاب في أضخم مشروع ثقافي قومي تشهده مصر الحديثة..

د. سمير سرحان



تقـديم

ظهرت فكرة نشر هذا الكتاب فى احـدى حلقات سمنار التاريخ الحديث بكلية بنات جامعة عين شمس فى هـذا العـام ، أثناء مناقشـة حول علاقات مصر الأفريقية • فقد وقع الاتفاق فى الرأى بينى وبين كل من الدكتور يونان لبيب والدكتور صلاح العقاد على أن العلاقة بين مصر والسودان لا تندرج في اطار علاقات مصر الأفريقية ، وانما هى شىء فريد قائم بذاته ــ أو هى علاقات خاصة ، تدخل فى اطار الوحدة الوطنيـة أو الوحدة القومية ، ولا تدخل فى اطار العلاقات بين الأمم المختلفة عن بعضها جنسا •

ومعنى ذلك أن دراسة العلاقات المصرية السودانية

لا تخضع لنفس مقـاييس دراسـة العـلاقات المصرية الأفريقية ، لأنه فى حين أن الدول الأفريقيـة تفتقر فيما بينها الى عناصرالوحدة ، سواء فى المرحلةالقبلية، أو المرحلة الاستعمارية ، أو مرحلة التحرر الوطنى ، أو مرحلة الاستقلال الذى تم فى اطار التقسيمات التى رسمها الاستعمار ـ فان هذه الوحدة بين مصر والسودان كانت قائمة عبر العصور •

وكان من الطبيعى أن يتطرق الحـوار الى الأسـباب التى عطلت قيـام دولة واحدة تشـمل كـلا من مصر والسودان، بعد أن أتيحت لها الفرصة بعدالاستقلال؟• وقد رأت بعض الآراء الناقدة أن ممارسات السياسـة المصرية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أتاحت الفرصة للعناصر الانفصالية فى السودان ، كما أتاحت الفرصة أيضا للسياسة الانجليزية للحديث عن استعمار مصرى ، وهيأت التربة لما جرى فيما بعد الاستقلال من انفصال !

وقد كان رأيى أن الأمر على العكس من ذلك • فان الفترة بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدتالمد الوحدوى على طول قارتى أفريقيا وآسيا ، الذى كان يسير جنبا الى جنب مع حركة التحرر الوطنى • فقد شهدت تلك

الفترة قيام جامعة الدول العربيــة فى نهــاية الحرب العالمية الثانية ، وشهدت فكرة التضامن الآسيوى بعد استقلال كل من بورما وسيلان وباكستان فى الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٤٩ ٠ وفى عام ١٩٤٩ عقــد المؤتمر الآسيوى الأفريقى فى نيودلهى ، الذى كان أول مؤتمر يجمع دولا آسيوية وأفريقية وعربية

كذلك قلت ان الوحدة المصرية الســودانية كادت تتحقق بالفعل بعد قيام ثورة يوليو واتفاقية السودان التى عقدت فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، لولا بروز الوجه العسكرى الدكتاتورى لثورة يوليو ، فأراد الوحدويون السودانيون تجنيب السودان المصــير الذى يتجه اليــه اخوتهم المصريون ٠

وهنا أصر البعض على أن الســودانيين لم يتجهوا أبدا الى الوحدة مع مصر ، حتى الوحدويين منهم ! ـ وذلك لما ترسخ فى ضميرهم القومى من مظالم الحــكم المصرى للســودان ، ومن قبله مظالم الفتح المصرى ٠ وقال هذا البعض ان الادارة المصرية للسودان اتسمت بالقسوة والاستغلال ـ وهذا على كل حال هــو مفهوم السودانيين للحكم المصرى !٠

وقد رددت بأنه من سوء الحظ أن هذا المفهوم هو الذى أراد الاستعمار البريطانى أن يزرعه فى شعور السودانيين • وهذا ما جعل بعض المؤرخين السودانيين يتحدث عن استعمار مصرى للسودان ، فى الندوة التى عقدها معهد الدراسات الأفريقية عن حوض النيل فى مارس ١٩٨٧ ، مما دعانى الى الرد بأن استخدام مصطلح « الاستعمار » ، فى الحديث عن الحكم المصرى للسودان ، هو استخدام خاطىء تماما ، لأن كلمة «الاستعمار» هى مصطلح يطلق على الاستعمار الأوروبى لشعوب العالم الثالث منذ مطلع العصور الحديثة ، وهو مرتبط بظهور الطبقة الرأسمالية الأوروبية فى أواخر عصر الاقطاع ، وتأسيسها الدولة القومية ، واتجاهها الى الكشوف الجغرافية ، بقصد استنزاف ثروات الشعوب القديمة فى أفريقيا وآسيا • وبالتالى فلا يمكن استخدامه فى وصف التوسع الذى تقوم به دولة اسلامية داخل العالم الاسلامى ، لسبب بسيط هو عدم وجود طبقة رأسمالية اسلامية تسعى الى ما سعت اليه الرأسمالية الأوروبية من استعمار واستنزاف •

وعلى كل حال فقد اتفق الرأى على أن «التاريخ» فى العلاقات المصرية السودانية ـ أو فى العلاقات

المصرية الأفريقية بوجه عام ـ لا يخدم الحاضر ! • بل انه ربما كان يقف بين الماضى والحاضر ، وبالتالى فهو لا يساعد على توطيد العلاقات بين الشعوب الأفريقية التى ارتبطت فيما مضى بروابط تاريخية • وهذا ما طرحه الدكتور سيد فليفل ، مدرس التاريخ بمعهد الدراسات الأفريقية ، الذى رأى أن فرصة مصر لاقامة علاقات وطيدة مع الدول الأفريقية التى تقع تحت الحزام السودانى هى أكبر من فرصتها لاقامة هذه العلاقات مع الدول الأفريقية التى ارتبطت معها فى الماضى بروابط تاريخية وثيقة •

ولعل الدكتور جمال زكريا قاسم هو أول من أثار هذه القضية فى ندوة العرب فى أفريقيا ، التى عقدت فى كلية الآداب بجامعة القاهرة فى المدة من ٤ ـ ٦ ابريل ١٩٨٧ ، اذ أشار الى المقولات التى ترددت فى الكتابات الاستعمارية، والتى رددتها الكتاباتالأفريقية المتأثرة بتلك الكتابات ، والتى اتهمت العرب بتخريب عمران أفريقيا ودولها، واستندت الى اجتياح المرابطين لدولة غانا سنة ١٠٦٧م ، وغزو السعديين لدولة « الاسكيين » بسنغاى سنة ١٥٩١م ، وقد ذهبت هذه الكتابات الى أن انتشار الاسلام فى أفريقيا كان فيه

القضاء على التطور الطبيعي للأديان الأفريقية الطبيعية، كما أفقد الأفريقيين شخصيتهم • وأن العرب هم الذين مارسوا تجارة الرقيق ـ الأمر الذى أثر على مسار فلسفة الزنجية ، وانحرف بها عن نشأتها فى الثلاثينيات كرد فعل أفريقى ضد الاستعمار الأوروبى وتجارة الرقيق الأطلنطية ، فأصبحت رد فعل ضد تجارة الرقيق العربية عبر الصحراء الكبرى والمحيط الهندى ، بل أصبحت رد فعل ضد الوجود العربى برمته فى أفريقيا، بعد أن أصبحت صورة العربى فى ذهن الافريقى مرتبطة بالاستغلال وتجارة الرقيق •

ومن الطبيعى أن يكون واجب المؤرخين المصريين ـ بالنسبة للسودان ـ والمؤرخين العرب بالنسبة لأفريقيا ـ اجلاء الحقيقة التاريخية فيما يتصل بهذه الدعاوى التى تستهدف ضرب فكرة الوحدة التى هى أكثر ما يهدد السيطرة الاستعمارية على العالم الثالث ، وتكريس الانقسام بين شعوبه ، حتى بعد أن ظهر أن الاستقلال وحده لم يحرر وطنا ولم يخلص اقتصادا وطنيا ولم يجلب الرخاء المنتظر للشعب المستقل ولم يحفظ الوحدة الوطنية ولم ينقذ الشعوب من الصراعات الداخلية والانقلابات العسكرية •

وربما كان السودان بالذات أكبر أنموذج لما أوردناه من قول ، فان نحو ثلاثين عاما من الاستقلال عن مصر والتحرر من « الاستعمار المصرى » المزعوم لم تقدمه الى الأمام التقدم الذى كان يتمناه عشاق الانفصال ، ولم ترفع شعبه اقتصاديا الى المستوى الذى يتمناه له الأصدقاء ، ولم تقدم مركزه السياسى الدولى الى الدرجة التى يستحقها • ومن المحقق أن الديون التى تثقل كاهل السودان اليوم هى أكبر بكثير مما كان يثقله عندما تخلص من الاستعمار المصرى المزعوم ، كما أن المعاناة الاقتصادية التى يعانيها شعب السودان اليوم أكثر بكثير مما كان يعانيه أيام الاستعمار المصرى• ومعاناة السودان السياسية من الانقسام فى جنوب السودان تثقل خطاه بأكثر مما كان يثقله الاستعمار المصرى • وهذا الوضع بالذات هو الذى أراده الاستعمار عندما كان يضرب فكرة الوحدة فى أذهان السودانيين بدعاوى الاستعمار المصرى المزعوم ، لأنه كان يعرف أن دولة موحدة من مصر والسودان هى دولة كبرى تستطيع أن تحل لحد كبير مشاكل الشعبين وتخدم مصالح الشعبين •

ومن هنا رأيت أن أنشر هذه الدراسة التاريخية

التي سبق لي أن نشرتها على شـكل مقـالات في مجلة « الوادي » التي كانت تصدر عن دار روز اليوسف في الفترة من يونيو ١٩٧٩ الى أغسطس ١٩٨٠ ، حين كان يرأس تحريرها الصديق هبة عنايت ٠

وكانت الظروف وحدها هي التي دعتني الى كتابة هذه الدراسة حين نشرت « الوادي » في عـدد مايـو ١٩٧٩ عن تشكيل السودان لجنة لاعادة كتابة تاريخه ، ولما كنت أعرف أن هناك في السودان مدرسة تاريخية تأثرت بالدعاوى الانجليزية عن الاستعمار المصرى ، وأن هذه المدرسة تتخذ من التاريخ أداة فصل ــ لا وصل ــ بين مصر والسودان ، فقد كتبت مقالا في « الوادي » بعنوان : « محاذير في اعادة كتابة تاريخ السودان » ، نشرته المجلة في عـدد يونيـو ١٩٧٩ تحت عنـوان : « احترسوا في اعادة كتابة تاريخ السودان » ٠

وقد صـح ما توقعته ، اذ سـارعت بعض الأقلام السودانية لمثقفين ومؤرخين أصدقاء الى مهاجمة دعوتي، التي رأوا فيها محاولة لفرض وصـاية عـلى مؤرخي السودان وعلى تاريخه ٠ وكان على أن أرد عـلى هـذا الاتهام ، موضحا غرضي ومقصدي في خدمة الفـكرة القومية الوحدوية ٠ ثم رأيت بعد ذلك أن أطرح رؤيتي

لتاريخ العلاقة بين مصر والسودان فى شكل قضايا توضح وجهة النظر المصرية الحقيقية التى أساءت السياسة الاستعمارية تصويرها فى أعين السودانيين ، فتناولت موقف المدارس السياسية في مصر قبل الثورة من وحدة وادى النيل ، وقد تعرضت فيه لموقف كل من المدرسة البورجوازية والمدرسة الماركسية والمدرسة الفاشية • ثم تناولت أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان، وانتقلت الى قصة فصل الجيش السودانى عن الجيش المصرى في أعقاب مقتل السردار لى ستاك ، وتبرع حكومة زيور بتحمل مصر نفقات الجيش السودانى المنفصل، صيانة للروابط القومية بين مصر والسودان• ثم تعرضت للعبة الحكم الذاتى فى السودان التى كانت بريطانيا تريد بها تمهيد التربة لفصل السودان عن مصر ، وانتقلت الى لعبة حق تقرير المصير التى كانت تعنى بالنسبة لبريطانيا انفصال السودان عن مصر فى النهاية ، وأوضحت موقف السياسة المصرية من هاتين القضيتين الخطيرتين • وقد انتقلت بعد ذلك الى لعبة بريطانيا الثالثة وهى تقسيم السودان نفسه الى شمال وجنوب ، وحرص مصر على وحدة السودان • كذلك تعرضت لظروف اختيار السودان الانفصال عن مصر، وحرمان الجماهير الشعبية من مغانم الاستقلال • وقد

ختمت الدراسة بمعالجة قضية سقوط وحدة وادى النيل بعد أن آثر السودان الاستقلال عن مصر ، ومسئولية ثورة يوليو عن سقوط هذه الوحدة ٠

وأخيرا فقد كان على أن أتصدى للنزعة الشوفينية في السودان من خلال بعض رسائل القراء السودانيين التي هاجمتني تحت زعم أنني أشوه تاريخ السودان بكتاباتي ، وأن أبين وجه الحقيقة في هذا الزعم ٠ وكان ذلك تحت عنوان : « النزعة الشوفينية لا تخدم أهداف السودان » ٠ وهذا صحيح ، لأن الانفصال أضر بمصالح السودان بما لم يضرها شيء آخر ، وقد تقلب بين نظم الحكم الديموقراطية والدكتاتورية فكان كمن يستجير من الرمضاء بالنار ٠ ومع أنه من العسير على المؤرخ استخدام لفظ « لو » ، الا أنه يكاد يكون من المحقق أن وحدة النيل لو كانت قد تمت لكانت أثبت كثيرا من الوحدة المصرية السورية ولحققت لكل من السودان ومصر ما لم تستطعه أى من الدولتين منفردة منذ الانفصال ٠ وهذا ما علمه التاريخ للشعوب منذ الوحدة الألمانية والوحدة الايطالية فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، ولكن التاريخ الذى علم الشعوب مزايا

الوحدة لم يكن هــو التــاريخ الذى زيفه الاســتعمار البريطاني ليقف بين مصر والسودان ٠

على كل حال فعندما أردت اعداد الكتاب للنشر ، قسمته الى خمسة فصول : الفصل الأول ، ويشتمل على المقال الأول في تحذير المؤرخين السودانيين من محاذير كتابة تاريخ السودان ، وهو الذى أثار ردود فعل لدى الاخوة السودانيين ، وكان فاتحة تأليف الكتاب لتفنيد أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ٠ ولم أشأ الحاق الردود السودانية في آخر الكتــاب كما جرت العادة ، بل ألحقتها بالمقال نفسه ! ، وأتبعت هذه الردود بمقالى الثانى فى الرد عليها ـ وذلك حتى تكتمل أمام القارىء صورة المعركة ٠

أما الفصــل الثانى ، فقــد عالجت فيــه أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ٠ فتناولت الفتح المصرى للسودان فى ضوء مفهوم الاستعمار الحــديث ، وعالجت موقف المدارس السياســية المصرية المختلفة من وحــدة وادى النيل قبل الثورة ٠

أما الفصل الثالث ، فقد فصلت فيه ما بدأته فى الفصل الثــانى من تفنيذ اكذوبة الاســتعمار المصرى

للسودان وذلك عن طريق ابراز دور مصر فى استقلال السودان • فتناولت محاولات بريطانيا المستميتة للاستئثار بالسودان ، وتصدى مصر لهذه المحاولات ، ونجاحها فى حماية السودان من السقوط فى يد بريطانيا ، ثم دورها فى حصول السودان فى النهاية على استقلاله ، وهو ما كان متعذرا اذا ترك الأمر لبريطانيا وللانفصاليين فى السودان ، وانما تم بفضل التعاون بين الحركة الوطنية فى مصر والحركة الوحدوية فى السودان •

أما الفصل الرابع فقد تناولت فيه انفصام وحدة وادى النيل • وقد تعرضت فيه للظروف التى أدت الى يثار السودان الانفصال عن مصر ، ومسئولية ثورة ولية عن سقوط وحدة وادى النيل •

وقد اختتمت الدراسة بالفصل الخامس ، وهو يشبه الفصل الأول ، اذ ضمنته خطابا هجوميا على الدراسة ، اخترته من بين الخطابات التى وصلتنى من الاخوة السودانيين ، ونشر بمجلة « الوادى » ، وأتبعته بردى عليه تحت عنوان : « النزعة الشوفينية لا تخدم السودان » ــ وهو مازلت مقتنعا به حتى الآن •

وعلى كل حال ، فاملى أن يكون نشر هذه الدراسة بما احتوته من قضايا تاريخية ، محققا غايته فى خدمة العلاقات المصرية السودانية ، بتنقيتها من الشـوائب التى أراد الاستعمار البريطانى تلويثهـا بهـا ، حتى تبقى أبد الدهر ـ كما كانت ـ علاقات خاصة متميزة فى وسط محيط العلاقات المصرية العربية أو الأفريقية العام ٠

مصر الجديدة في أول يناير ١٩٨٨

ـ أ٠د٠ عبد العظيم رمضان

الفصل الأول

محاذير فى كتابة تاريخ السودان

(١) محاذير فى اعادة كتابة تاريخ السودان ★

المحاولات الحالية التى يقوم بها المؤرخون السودانيون بعد حصول السودان على حريته واستقلاله ، محاولات هامة وجديرة بالتقدير • ولم يكن غريبا أن تقوم هذه المحاولات لاعادة كتابة تاريخ السودان ، فالتاريخ جزء من البناء العلوى للمجتمع يتأثر بكل ما يطرأ على البناء التحتى ، أو البناء الفوقى نفسه ، من تغيير ، وهذا هو السبب فى الدعوة التى انطلقت فى أنحاء العالم العربى ، بعد حصوله على استقلاله ، لاعادة كتابة التاريخ ، والتى تعود فتنطلق مرة أخرى كلما طرأ تغيير فى النظام الاقتصادى والاجتماعى فى أى وطن من الأوطان العربية •

(★) الوادى فى يوليو ١٩٧٩ •

وبالنسبة للسودان ، فربما كانت محاذير اعادة كتابة تاريخه أمام المؤرخين السودانيين أكثر من غيرها بالنسبة للأوطان العربية الأخرى ، نظرا للصلة غير العادية التى ربطت السودان بمصر على مدى التاريخ ، والتى لا مثيل لها فى علاقة مصر بتلك الأوطان الأخرى . وهى صلة من شأنها أن تجذب المؤرخين السودانيين الى معالجة علاقة السودان بمصر فى الفترة الزمنية من ١٨٢٠ ـ ١٩٥٣ .

وفى رأيى أن وصول المؤرخين السودانيين الى تحديد صحيح لعلاقة السودان بمصر فى تلك الفترة ، يمكن أن يساهم مساهمة ايجابية فى بناء مستقبل البلدين على أسس وحدوية تتطلبها تحديات العصر ، ويساعد على زيادة حركة التفاعل الوحدوى التاريخى الطويل الذى يمتد آلاف السنين . وهذه المهمة تبدو ملحة فى الوقت الحاضر وأوضاع العالم العربى تكاد تعود إلى ما قبل غزو الفكرة العربية لمصر فى الأربعينيات والخمسينيات من هذا القرن، حين كانت مصر لا تشغلها من ألوان الوحدات والجامعات والروابط الشرقية والاسلامية والعربية أكثر من وحدة وادى النيل .

وعلى الرغم من أن عروبة مصر أصبحت من البداهة

بحيث يعتبر التدليل عليها الآن مضيعة للوقت ، الا أن احساس المصريين بوحدة وادى النيل كان يفوق دائما أبدا احساسهم بالوحدة مع أى قطر عربى آخر • فحين قامت جامعة الدول العربيـة فى عام ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ مرت كحدث عادى ولم تلق من المصريين من الاهتمام ما كانت تلقاه وقتذاك وحدة مصر والسـودان • بل يمكن القول ان المصريين لم يدركوا أهميـة الـوحدة المصرية السورية الا بعدالانفصال السورى عام١٩٦١ • ولكن احساس المصريين بوحدة وادى النيل كان شيئا راسخ الجذور فى ضميرهم التاريخى بدرجة تفوق كل احساس وحدوى آخر •

لهذا السبب أود أن أوضح بعض المحاذير فى اعادة كتابة تاريخ السودان ، قد يقع فيها بعض زملائنا من المؤرخين السودانيين : اما بتأثير تطرف شوفينى لا يفيد شيئا فى خدمة تطورنا ومستقبلنا القومى الوحدوى ، واما بتأثير الرغبة فى الوصول الى نتائج علمية جديدة قد تغفل جوانب هامة وكبيرة من الحقيقة التاريخية

وسوف أعالج فى هذا المقام ثلاثة محاذير :

الأول : يتصل بطبيعة الفتح المصرى للسودان

والثانى : يتصل بفكرة جلب العبيد •

والثـالث : يتصـل بفـكرة الاسـتعمار المصرى للسودان ٠

وبالنسبة للفتح المصرى للسـودان ، فان البعض قد يقع فى خطأ اعتباره غزوا من دولة أجنبية لأخرى، على نحو غزو انجلترا لمصر ، أو فرنسا للجزائر وتونس والمغرب ، أو ايطاليا لليبيا ٠٠ الخ ٠ وهـذه النظـرة تغفل العوامل الآتية

١ ـ روابط الجوار التاريخية التى تفاعلت عـلى مدى الزمن ، واتخذت فى كثير من الأحيان شكل تبادل السيطرة والنفوذ ، وجعلت من السودان عمقا لمصر ، وجعلت من مصر عمقا للسودان (والمثال على ذلك هرب المماليك تحت مطاردة الفرنسيين أثناء الحملة الفرنسية الى السودان ، وانتقال نشاطهم اليه كما لو كان جزءا من مصر ، رغم أن السودان لم يكن بعد تحت الحـكم المصرى !) ٠

وفى المقابل ، لجوء الزعامات السودانية الى مصر فى عهد محمـد عـلى ، بسبب النزاعات المحليـة فى السـودان ، من أمثـال ادريس ود ناصر ، من البيت السنارى ، ومعه زعماء فازوغـلى ، ونصر الدين ملك الميرقاب الذى طرد من الحكم ، وبشير ود عقيد ، أحد

الزعماء الجمليين ، وابو مدين ، المطالب بعرش دارفور ـ وذلك لمطالبة محمد على باعداد جيش لفتح السودان) •

ان هذه النماذج توضح طبيعة العلاقات بين مصر والسـودان فى الفترة السـابقة على الفتح المصرى ، وتبين أن كلا من البلدين كان يعتبر نفسـه امتـدادا للآخر •

٢ ـ أن فكرة القومية بمعناها الحالى لم يكن لهـا وجود فى السودان ، أو فى مصر ، أو فى أى بلد من بلاد العالم العربى فى ذلك الحين • بمعنى أنه لم يكن ثمة احسـاس من جانب السودانيين بأنهم سـودانيون يجب أن يحكمهم سودانى ، كما لم يكن لدى المصريين احساس بأنهم مصريون يجب أن يحكمهم مصرى •• الخ ـ وانما كانت الفكرة الاسلامية هى الفكرة السائدة • ولهذا أقام مشايخ الأزهر محمد على واليا على مصر ، دون أن يشعروا بأنهم ينصبون عاهلا أجنبيا ، كما قدم الزعماء السـودانيون الى محمـد عـلى لمطالبته بفتح السودان ، دون أن يفـكروا فى أنهم يفتحون بلادهم للحكم الأجنبى • ان هذه المسائل القومية ، التى يعرفها أصغر أطفالنا فى المدارس الابتدائيـة الآن ، لم يكن يعرفها كبار المفكرون وقتذاك ! •

٣ ـ أن فكرة الكيان القومى السودانى الحالى الخاضع لسلطة مركزية واحدة كانت غائبة أصلا ! وبالتالى ، يصعب تقبل مثل هذه العبارة التى ساقها المؤرخ السودانى الدكتور حسن أحمد ابراهيم فى كتابه : « محمد على فى السودان » ، والتى يلوم فيها زعماء السودان الذين وفدوا الى مصر وطلبوا من محمد على فتح السودان قائلا : « ان هؤلاء الزعماء لم يستنجدوا بمحمد على لتحقيق مصالح البلاد العليا وانقاذها من الفوضى ، وانما فعلوا ذلك لتحقيق مطامع وأغراض شخصية » (ص ٣٥) ٠

ان استخدام هذا التعبير : «مصالح البلاد العليا» ، تعبير عصرى جدا من العسير استخدامه فى تلك الفترة التاريخية ٠ فلم يكن السودان دولة واحدة ، ولم يكن يخضع لسلطة واحدة ، ولم يكن حتى يعرف حدوده الحالية ! ٠ وحتى مملكة الفونج التى سيطرت على الجزء الشمالى من السودان الشرقى ، كانت مملكة منقسمة لا سيطرة لها على البلاد ، وقد استقلت عنها المشيخات والدويلات التى كانت خاضعة لها ، كما كانت هناك منافسة شديدة بين دارفور وسنار بشأن امتلاك اقليم

الكردفان الواقع بينهما • ومن ثم فلم يكن هناك كيان قومي موحد يمكن أن يفرز هذا المصطلح •

ثانيا ـ بالنسبة لقضية جلب العبيد كدافع لفتح محمد على للسودان • يتوهم البعض أن التركيز على هذه القضية ومحاولة اثباتها أمر يسيء الى دوافع الفتح المصرى للسودان • ولكن هؤلاء ينسون أن جلب العبيد لم يكن اختراعا مصريا ، أو بمعنى أدق : لم يكن اختراعا من جانب محمد على • فقد كانت تجارة العبيد قائمة في السودان من قبل الفتح المصرى ، يقوم بها حكام الدويلات والسلطنات والممالك والمشيخات ، التى كانت تمتمد على تجارة العبيد كمورد من أهم موارد ثروتها وأساس قوتها • وكانت كل من سنار ودارفور مستودعا هاما لتجارة الرقيق • وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر حين بلغت دارفور أوج قوتها ، كان سلاطينها يشنون الحرب على الدويلات المجاورة لهم فى دار رنقة والسولا والبنقة والبرقو والبرتة والدمرقى والبرقة ، والفلاتة والباقرمى وغيرها ، ويجلبون منها العبيد ! • كما أن بعض المدن نال شهرة واسعة باعتبارها اسواقا لتجارة الرقيق قبل الفتح المصرى ، مثل كوبة

والفاشر وبربر وشندى وسواكن ومدينة سنار وبارة والأبيض وغيرها !

وعلى ذلك فاذا كان جلب العبيد أحد الدوافع الأساسية لفتح محمد على للسودان ، فلا يجب أن يكون هذا مؤشرا على شيء أكثر منه حقيقة تاريخية تدرس فى اطار ظروفها التاريخية ، وليست منفصلة عنها ·

ثالثا ـ بالنسبة للاستعمار المصرى للسودان ، يجب أن ننبه بعض الذين يميلون الى هذا الرأى ، الى أن الاستعمار الحديث ظاهرة ترتبط بظهور الطبقة البورجوازية (الرأسمالية) الأوروبية ، وهو جزء من تطورها التاريخى · ولم تشهد مصر مثل هذه الطبقة الرأسمالية الا بعد قرن كامل من الفتح المصرى للسودان · والحديث عن نزعة استعمارية لهذه الطبقة قضية نرجىء مناقشتها الى وقت آخر ، ولكن قد يفيد القول بأنها كانت الطبقة التى تخوض حركة التحرر الوطنى فى مصر ، ولم يكن السودان تحت سيطرتها ، بل تحت السيطرة الاستعمارية البريطانية الكاملة ، وبالتالى فلا مجال للحديث عن ممارسة استعمارية للسودان من جانب هذه الطبقة ·

(٢) ردود سودانية ★

(أ) لا وصاية في التاريخ .. يا دكتور !

بقلم : د . حسن احمد ابراهيم

● لفت بعض الأصدقاء نظرى للمقـال الذى نشره الدكتور عبدالعظيم رمضان فى مجلة الوادى العدد العدد الثانى ، يونيو ١٩٧٩ بعنوان « احترسوا .. فى اعادة كتابة تاريخ السودان » غير أننى لم أندهش لما جاء فيه من مزاعم اذ أن ذلك قد مثل اتجاها عرفناه عند عدد من المؤرخين المصريين الذين كتبـوا عن تاريخ السـودان عامة وتاريخ الغزو والاحتلال التركى المصرى خاصة والذى امتد لأكثر من ستين عاما (١٨٢٠ ــ ١٨٨٥) . **ولعل أهم ما يميز هـذا الاتجاه هو « الوصـاية » على تاريخ السودان التى تظهر جليا فى عنوان مقال الدكتور**

(★) وردت كل هذه الردود فى عدد أول يوليو ١٩٧٩

رمضان وفى « المحاذير » والتوجيهات التى أصدرها للمؤرخين السودانيين • وسمة آخرى لمؤلفات بعض زملائنا المصريين هى مغالطة الحقائق التاريخية لتحقيق أغراض سياسية محددة تتمثل فى اظهار مصر وحكامها فى كل العصور بالحرص الدائم على مصالح السودان وبالتالى خدمة الدعوة للوحدة بين مصر والسودان •• غير أن التجربة قد أثبتت أن تشويه الحقائق وتحويرها لا يخدم وحدة وادى النيل بل يشكك السودانيين فى صلاحيتها ويضر بها ضررا بالغا •

ولعل الدكتور رمضان قد أخطأ فى تفهم الدافع الرئيسى لدعوة المؤرخين السودانيين لاعادة كتابة تاريخ بلادهم فهو لم ينبثق من « تطرف شوفينى » أو من رغبة « فى الوصول الى نتائج علمية جديدة قد تغفل جوانب عامة وكبيرة فى الحقيقة التاريخية » بل انها تسعى الى معرفة وتوضيح الحقيقة التاريخية بدراسة تاريخ السودان دراسة علمية تعتمد اعتمادا رئيسيا على الوثائق والمصادر الأساسية الأخرى • وبمثل هذه الدراسات الموضوعية الأكاديمية نستطيع أن نتفهم تاريخ بلادنا ونبين الأخطاء التى وقع فيها بعض من كتبوا عنه •

وفى اعتقادى أن هذا المنحى العلمى الأكاديمى فى

الدراسات التاريخية أصبح الآن ضرورة ملحة وعاجلة في بعض أقطار الوطن العربي

وفي « محاذيره » الثلاث التي ناقش فيها أهداف وطبيعة الحكم التركي المصري في السودان ردد الدكتور رمضان زعما قاله من قبله المؤرخ المصري الدكتور محمد فؤاد شكري . **فقد زعم شكري** في كتابه الحكم المصري في السودان (القاهرة ، ١٩٤٧) ص ٣٣ أن محمد علي لم يقصد بفتحه للسودان استعباد أهله واسترقاقهم ولم يدخل في نطاق تفكيره استغلال موارد السودان لفائدة مصر بل ان المصلحة **السياسية العليا واكرم الدوافع الانسانية** هي التي أملت على الباشا ضرورة العمل على ضم شطري الوادي في نطاق واحد في ظل حكومة رشيدة تعمل على رفاهية السودانيين والمصريين معا .

غير أن الدراسة العلمية لوثائق محمد علي نفسه توضح بما لا يدع مجالا للشك أن الهدف الرئيسي وراء غزوه للسودان هو استغلال موارده البشرية والاقتصادية لتدعيم حكمه في مصر وبناء الامبراطورية التي كان يحلم بتكوينها . ويكفي هنا أن نورد مقتطفات من بعض الرسائل التي أرسلها باشا مصر لمرءوسيه في

السودان • ففي رسالة لابنه ابراهيم قال : «وجلب السودانيين هو غاية المراد ونتيجة المقصود مهما كانت الصورة التي يجلبون بها من أوطانهم » •

وفي رسالة أخرى لابنه اسماعيل قال الباشا « المقصود الأصلي من هذه التكلفة الكثيرة والمتاعب الشاقة •• الحصول على عدد كبير من العبيد الذين يصلحون لأعمالنا ويجدرون بقضاء مصالحنا » وعن استغلال موارد السودان الاقتصادية ذكر الباشا في رسالة أخرى لصهره الدفتردار : « ما عن مطلوبنا أن تستوثقوا من المحال التي يوجد بها جوهر المعدن المذكور (الحديد) قويا وبمقادير وافية مباركة وأن تدبروا وتهيئوا الأسباب التي تستوجبها سهولة استخراجه » وتثبت الوثائق أن استغلال موارد السودان البشرية والمادية كان محور سياسة محمد علي طوال عهده في السودان • فهو قد أرسل الغزوات لصيد العبيد من جنوب السودان وجبال النوبة وأوفد البعثات للتنقيب عن الذهب والمعادن الأخرى في أجزاء السودان المختلفة • وقد فصلت كل هذه المحاولات في كتابي « محمد علي في السودان » حدث كل هذا في وقت لم ينشيء فيه

والى مصر مدرسة واحدة في السودان فأى « رفاهية » هذه التى قصدها باشا مصر !٠

وأود أن أشير هنا الى أننا لم نقل ان السودان لم يعرف الرق وتجارة الرقيق قبل الغزو التركى المصرى ولكننا قلنا انها تطورت تطـورا كبيرا وطبيعيا اذ أن جلب العبيد كان أهم أهداف الغزو جميعا ٠

أما قول الدكتور رمضان بأن غزو السودان قد تم بناء على رغبة أهله فهو زعم مردود ذكره أيضا من قبله الدكتور شكرى ٠ حقـا أن فئـة قليلة من الزعمـاء السودانيين قد ذهبوا الى مصر وطلبوا من واليها غزو السودان ٠ ولـكن هؤلاء لم يمثلوا الا أنفسهم وفعلوا ذلك لتحقيق مآرب ومطامع شـخصية بحتة ٠ فبشـير ودعقيد هرب الى القاهرة بعد أن ضيق سلطان سـنار عليه وأرسل رسـلا خلفه ليقتلوه ٠ وتغر الدين ملك الميرقاب استنجد بعاهل مصر ضد منافسه فى الحكم على ودتمساح ٠ وطمبل بن الزبير ذهب الى مصر متلمسـا العون لمحاربة أعدائه المماليك ٠

أما أبو مدين فقد كان مطالبا بعرش دارفور بينما طلب ود هاشم معونة الباشا ضد أعدائه فى كردفان ٠٠

واذا كان السودانيون قد طلبوا من محمد على احتلال **بلادهم** فلماذا قاموا بتلك المحاولات المدنية والعسكرية المتعددة لمقاومة حكمه وحكم أحفاده ؟ بل لماذا اندلعت الثورة المهدية التى عصفت بالاحتلال التركى المصرى بعد خمس سنوات من المعارك العسكرية المتواصلة ، أم أن الثورة المهدية كانت « حركة تمرد ضد النظام الشرعى » كما زعم بعض المؤرخين المصريين عفا الله عنهم ·

اما تعبير « مصالح البلاد العليا » فقد ابتدعه الأستاذ شكرى فى كتابه « الحكم المصرى فى السودان»، ص ٢٣ وأنا قد ذكرته فقط فى ردى عليه ·

أوافق الدكتور رمضان بأن الكيان القومى السودانى الحالى الخاضع لسلطة مركزية واحدة لم يكن معروفا آنذاك · غير أن هذا لا يعنى أنه لم تكن هنالك سلطة شرعية قانونية فى السودان أو أنه كان فى «حالة خلو » كما زعم الدكتور شكرى فى مقاله « رحلة محمد على للسودان» الذى نشره فى مجلة كلية الآدابالقاهرية سنة ١٩٤٦ ، فقد سيطرت على السودان الشرقى سلطنتان هما مملكة الفونج وسلطنة دارفور فالأولى

تحكمت فى الجزء الشمالى منه منذ أوائل القرن السادس عشر ولم تظهر فيها عوامل الضعف والتفكك الا منذ منتصف القرن الثامن عشر • أما سلطنة الفور فقد حكمتها أسرة الكيرا منذ تأسيسها في أواخر القرن السادس عشر وحتى سقوطها فى معركة متوايس سنة ١٨٧٤ •

واذا قبلنا رأى الدكتور رمضان بأن الفكرة الاسلامية **كانت هى الفكرة السائدة آنذاك فليس من المنطق أن يطلب الزعماء السودانيون من محمد على غزو بلادهم لنصرة الاسلام** • وذلك لأن الاسلام تمتع بمكانة رفيعة سامية وكان المصدر الرئيسى للتشريع فى كل ممالك ومشيخات البلاد بل ان المقدوم مسلم حاكم كردفان قد فند كل الحجج الدينية التى ساقها محمد على لتبرير الغزو • ففى رسالة الى الدفتردار قال المقدوم ان احتلال بلاده أمر لا تجيزه تعاليم الاسلام لأنها بلاد مسلمة لم يخالف أهلها سنة الله ورسوله ولا يجوز لمسلم أن يرفع السلاح فى وجه أخيه المسلم • واستشهد المقدوم بحديث للرسول قال فيه « انى أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول الله ومتى قالوا لا اله الا الله محمد رسول الله عصمت

دماؤهم ومالهم الا بالحق » واختتم المقـدوم رسـالته بقوله « لذلك لا سند ديني لهذا الغزو فاذا ما حاوله الدفتردار فهو ظالم عاص وجبت مقاومته » .

الدكتور / حسن أحمد ابراهيم
أستاذ مشارك
قسم التاريخ
جامعة الخرطوم

(ب) محاذير حساسيات •• الى متى ؟!

بقلم : ادريس محمد موسى

فى العدد الثانى من مجلة الوادى أثار الدكتـور عبد العظيم رمضان المحـاذير التى يراها تـواجه من يتصدون لاعادة كتابة التاريخ السودانى ، خاصة فى الفترة ما بين سنة ١٨٢١ الى سنة ١٩٥٣م هذه الفترة التى تداخل فيها الحكم فى مصر والسـودان وحـذر الدكتـور المؤرخ السـودانى من التطرف الشـوفينى والاستنتاج العلمى الناقص • ولخص هـذه المحاذير فى المسائل الثلاث الآتية :

أولا ــ دوافع فتح محمد على باشا للسودان •

ثانيا ــ جلب العبيد •

ثالثا ــ ما يسمى بالاستعمار المصرى •

وأتى الدكتور بتفسير أو تبرير لفتح محمد على باشا للسودان بأنه قد تم تلبية لرغبة أهالى السودان وذكر بعض الذين استنجدوا بالوالى محمد على باشا حاكم مصر آنذاك • كما قال الدكتور ان السودان مثل غيره من البلدان الاسلامية كان لا يعرف مفهوم القومية بمعناها المصرى •

ولعمرى هذا تبسيط شديد من الدكتور الذى عودنا التحليلات المعمقة والعلمية فى التاريخ المصرى والأحداث المصرية مثل كتاب ـ أزمة مارس ١٩٥٤ وعبدالناصر • لأن دوافع محمد عى باشا لفتح السودان التى ثبتت بالوثائق أصبحت كالبديهيات والتى يمكن اجمالها ـ فى بناء جيش حديث من السود المطيعين ـ لتحقيق أحلامه الامبراطورية لأن الرجل كان من عصر نابليون ـ وجلب الذهب من بلاد السودان الذى حيكت حول وفرته الأساطير ـ والذى لم يصدق تبدد هذا الحلم حتى بعد زيارته الفاشلة للسودان ـ ومن الدوافع ارجاع التجارة بين القطرين التى تعثرت نتيجة انحلال وتمزق الدولة السنارية وهناك دوافع ثانوية أخرى مثل التخلص من عسكر الأرناؤوط والقضاء على المماليك واكتشاف منابع النيل كما قيل •

أما أن السودانيين كان ينقصهم الشعور القومى بمعناه الحديث مثل كل الشعوب الاسلامية والعربية الأخرى غير الشعور بالانتماء الاسلامي ، فذلك لم يمنع هذه الشعوب بما فيها الشعب المصرى ـ بنعت الاستيلاء العثماني لبلادهم بانه غزو ـ ولذا سمي الشعب السودانى فتح محمد على باشا بالغزو ولأنه كان يعرف أن محمد على باشا غريب عن الشعب المصرى سمى عهده من فترة الفتح الى قيام الثورة المهدية بالعهد التركى أو (التركية) ٠

أما مسألة جلب العبيد فهى لا شك انها كظاهرة تاريخية قد سادت الحضارات القديمة واستفحلت فى العصر الحديث عقب الكشوف الجغرافية وخاصة فى غرب أفريقيا وبقية أجزائها الأخرى ـ وتوجد رواسب هذه الظاهرة في بعض المجتمعات العربية الى الآن ـ تم الغاء الرق في السعودية عام ١٩٦٤ ولكن هذا لا يعنى أن محمد على باشا قد قام بأكبر عملية استرقاق فى السودان ـ لأنه كان من أهم دوافع فتحه بناء جيش حديث من الشباب السود الشجعان ـ حتى أصبح الرق من أبرز سمات العهد التركي فى السودان ٠ كما أن هذه المسألة تركت فى تركيب المجتمع السودانى ثقوبا

قاتلة ، الى الآن يعاني منها المجتمع السوداني ـ ولأن التاريخ السوداني ملىء بشخصيات هذه الحقبة المظلمة والذين وصفوا زورا وبهتانا وجهلا بالبطولة من أمثال الزبير رحمة باشا واستثمر الاستعمار الانجليزى هذه الحقبة أثناء حكمه الذى كان من نتائجه التمرد الدامى في جنوب السودان مع العوامل الأخرى ـ والذى دام سبعة عشر عاما .

أما ما سمى بالاستعمار المصرى . فان الشعب السوداني مدرك كل الادراك ان الشعب المصرى كان بعيدا كل البعد عن ما يسمى بالحكم الثنائى (الانجليزى المصرى) لأنه كان يضمد جراح التل الكبير أثناء ما سمى باسترجاع السودان ، وان الخديوى أو الملك وأتباعه من الخونة والاقطاعيين الذين خانوا عرابى هم الشركاء الصغار للاستعمار الانجليزى ، وان العلمالذى ظل يرفرف مع العلمالانجليزى طوال فترة الحكمالثنائى مع بعض مظاهر الوجود المصرى على شكل مأمير قبل ثورة ١٩٢٤ فى السودان والوجود الرمزى فى شكل وحدات للجيش المصرى عقب معاهدة ١٩٣٦ ، كل هذا لم يعم رؤية الشعب السودانى ـ بأن الحكم الحقيقى للاستعمار فى يد الانجليز ـ وان مسار الحركة الوطنية

فى السودان تبين بوضوح وعى الشعب السودانى بحقيقة الاستعمار وأذنابه ـ ولذا عرف وقدر ثورة ٢٣ يوليو المجيدة ودور قيادتها الواعى نحو السودان ونيل استقلاله • لأن حكام مصر السابقين على ثورة ٢٣ يوليو المجيدة كلهم كانت تحركهم روح (حق الفتح) التى أثارها السيد / فؤاد سراج الدين عندما انتقد ثورة ٢٣ يوليو الظافرة • وذلك فى خطاب تأسيس حزب الوفد الجديد منذ سنوات •

وكل الجادين على تعميق وشائج المحبة بين الشعبين الشقيقين تقلقهم مثل هذه الأصوات الديناصورية والتى تتحدث بأشياء موجودة فى كتب التاريخ وتريد المراجعة لصالح الشعبين • ولهذا يتجلى لنا بوضوح لماذا فضلت كل الشعارات القديمة لوحدة وادى النيل أما الآن فالظروف تختلف وذلك حسب رأيى • لأن روح الثقة بالنفس والشعور بالندية متوفر بين الطرفين ، ومصادر الحقائق التاريخية متواجدة ، **ولذا كانت مراجعة الماضى بكل خيره وشره أمست ضرورة قصوى لكى يسير الركب نحو تحقيق الأهداف المشتركة وعليه فسياسة المحاذير** والمناطق المحرمة **والحساسيات هى من أكبر أمراضنا**

الثقافة في عالمنا العربي والتي نرجو أن تتفاداها مجلة الوادي الفتية .

ادريس محمد موسى
(الطوكراوي)
مدرس التاريخ
بمدرسة السيد على الثانوية العليا بنات
بالأبيض

(ح) نحن نظلم أنفسنا !

بقلم : كمال دقيل فريد

تحت عنوان احترسوا فى اعادة كتابة تاريخ السودان ـ كتب د. عبد العظيم رمضان أستاذ التاريخ الحديث المساعد بجامعة المنوفية مقالا يحذر فيه من الوقوع فى أخطاء يرى انها ليست فى مصلحة التكامل ويحدد ثلاث نقاط يشرح فيها لماذا فتح محمد على السودان ويناقش فيها مسألة جلب العبيد من السودان والنقطة الثالثة ، ما يتصل بفكرة الاستعمار المصرى للسودان ـ والدكتور عبد العظيم يحاول تبرير نوايا محمد على باشا ـ ولكننا فى السودان عندما نكتب التاريخ لا نتاثر بالظروف السياسية ولكننا ، وهذا

هو الأسلوب العلمى فى كتابة تاريخ الأمم نهتم بالحقائق التاريخية ٠

ان اعادة كتابة تاريخ السودان لا يعنى التأكيد على تلكم الحقائق التاريخية وانما تاريخ السودان كتب بواسطة الأجانب ـ ولهذا خاصة تاريخ المهدية وهى حقبة تاريخية عامرة بالأحداث وهى تمثل حكماوطنيا، وثورة الى جانب انها دينية فهى واحدة من أهم الثورات الوطنية السودانية ولقد تعرض أبطالها ورجالها لكثير من المغالطات التاريخية فمثلا كتاب السيف والنار والذى كتبه سلاطين باشا كتبه من منطلق حقده على المهدية ولم يظهر الحقائق التاريخية ولا الظروف المحيطة برجال الثورة المهدية فى ذلك الوقت ٠

هناك مبدأ يقول : من لا يعرف تاريخ أمته يبقى جاهلا الى الأبد ٠٠ ونحن نظلم بلادنا كثيرا اذا اعتقدنا اننا أمة بلا حضارة وبالتالى بلا تاريخ ـ ان الأمة السودانية أمة عريقة لقد ظلت العادات السودانية باقية عبر عشرات السنين وتاريخنا القديم يبصر شامخا فى المتحف القومى بالخرطوم وفى المناطق التى قامت فيها الحضارات السودانية القديمة ٠٠ دنقلا

المجوز، نورى ـ البركل، البجراوية ، النقعةالمصورات بوهين ، فرس ، سمنه •

وقامت ممالك قبل الميلاد وبعد دخول المسيحية للسودان ثم بعد دخول الاسلام ثم جاء الفتح المصرى فى عام ١٨٢١ وبعده المهدية ثم الحكم الثنائى المصرى الانجليزى ومرحلة الحكم الوطنى ما بعد الاستقلال حتى قيام ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٢ •

فى كل المراحل والحقب التاريخية كان للسودان دور حضارى ، وفى الفترات التى حكم فيها شأنه شأن كثير من الأمم بواسطة الغزاة فان ثورات متلاحقة كانت تحدث حتى ينال السودان استقلاله مما يدل على ان الأمة السودانية جبلت على الحرية وحكم نفسها بنفسها ولابد من أن تعى الأجيال الحاضرة كل الحقائق التاريخية عن عظمة الأمة السودانية قديما وحديثا ففى هذا العلم تأكيد وترسيخ للروح الوطنية •

من هذا المنطلق فان اعادة كتابة التاريخ ضرورة وطنية ، بل وتغير منهج التاريخ أو مناهج التاريخ فى كل المراحل الدراسية بالسودان وتقوية هذه المادة ضرورة وطنية ـ لهذا كنا دائما ننادى باخضاع المناهج

السودانية للبيئة السودانية فما نرمي اليه هو تعميق الأصالة السودانية في نفوس الأجيال المتعاقبة ·

اننا نعرف الكثير عن حضارة الشعب المصري وتاريخه القديم والحديث - ونود أيضا من اخواننا في مصر أن يقفوا على حضارة الأمة السودانية ذات الثقافة الأفريقية والعربية - هذه الأمة المتفرعة الأصول واللهجات واللغات والبيئات والتي تمتد حدودها الجغرافية والسياسية من حدود مصر وحتى خط الاستواء - الأمة السودانية والتي تمثل حضارتها القديمة ، حضارة أفريقيا وتاريخها الحديث نهضة أفريقيا وثقافتها نموذجا للتمازج بين الثقافتين العربية والأفريقية ·

السودان الذي يضم العربي والزنجي والنوبي في وحدة وطنية رائعة - تباين قبائله وأصوله وثقافاته ومناخه وأرضه التي فيها الغابات والوهاد والصحراء ومناطق السافانا والأراضي الزراعية البكر الشاسعة والجبال والهضاب والأمطار من شبه معدومة في أقصى شمال البلاد الى طول أيام العام جنوبا في المنطقة الاستوائية ·· هذا البلد شبه القارة والذي تجري في أرضه أنهار ونهيرات تجاوزت الأربعين بكثير لابد وأن

يكون أمل أفريقيا وللعرب مجدا فى قلب أفريقيا ٠

وحضارته قديمها وحديثها فخرا للسودانيين وللأشقاء فى مصر والبلاد الافريقية والعربية ٠

ولهذا لابد من اعادة كتابة تاريخ الأمة السودانية ٠

كمال دقيل فريد
أم درمان

(٣) ليست وصاية ، بل فرط حرص
على تاريخ السودان ★

بقلم : د٠ عبد العظيم رمضان

عندما وجهت مقالى : « محاذير فى اعادة كتابة تاريخ السودان » الى اخوانى المؤرخين السودانيين ، لم يخطر لى ببال أن تؤخذ هذه الدعوة على انها «وصاية» كما أراد أخى الدكتور حسن أحمد ابراهيم أن يصورها ٠ فالوصاية ـ كما هو معروف ـ تكون من الكبار على الصغار ، واحترامى واكبارى لزملائى المؤرخين السودانيين لايدعان لهذه الفكرة أى مجال فى خاطرى ٠

وكذلك الحال بالنسبة لأساتذتى من المؤرخين

(★) الوفد فى اغسطس ١٨٧٩ ٠

المصريين الذين كتبوا عن السودان ، فأن معرفتي الوثيقة باتجاهاتهم لا تدع لى مجالا للظن بوجود مثل هذا الاتجاه الى الوصاية على تاريخ السودان الذى يتحدث عنه الدكتور حسن أحمد ابراهيم • وعلى العكس من ذلك ، فان الدور الذى لعبه المؤرخون المصريون فى كتابة تاريخ السودان هو دور مشرف بكل المعايير القومية والوطنية والعلمية •

فقد كان هؤلاء المؤرخون الأفاضل ، وعلى رأسهم المرحوم الدكتور محمد فؤاد شكرى ، هم الذين تصدوا ـ علميا ـ أثناء العهد الاستعمارى ، عهد الاحتلال البريطانى ، لتفنيد كل حملات التشويه التي وجهها المؤرخون والسياسيون الأجانب لعلاقة الشعبين المصرى والسودانى كل بالآخر ، واحباط كل ما حاولوه لابراز الجوانب السلبية واخفاء الجوانب الايجابيــة فى علاقة هذين الشعبين ، تكريسا لمؤامرات السياسة الاستعمارية فى فصل كل منهما عن الآخر •

ولكن زميلى الدكتور حسن أحمـد ابراهيم يصف هذه الجهود العلمية للمؤرخين المصريين بأنها : « مغالطة للحقائق التاريخية ، لتحقيق أغراض سياسية محددة ، تتمثل فى اظهار مصر وحكامها فى كل العصور بالحرص

الدائم على مصالح السودان ، وبالتالى خدمة الدعوة للوحدة بين مصر والسودان » ! ٠

ومع تحفظى الكامل على هذا الكلام ، الذى يظلم ظلما بينا الأعمال العلمية المشرفة للمؤرخين المصريين فى تفنيد ادعاءات الاستعماريين ، ويصورها فى صورة الكتابات السياسية الدعائية التى تخالط الحقائق التاريخية - فهل افهم من ذلك أن الدكتور حسن أحمد ابراهيم يرى أن تبنيه لادعاءات المؤرخين والسياسيين الأجانب عن العلاقة الاستعمارية بين الشعبين المصرى والسودانى ، ومحاولاته تأصيلها بوثائق معية تركى وغيرها ، هو الذى يخدم الدعوة للوحدة بين مصر والسودان ؟ ٠

ان زميلى الدكتور حسن أحمد ابراهيم قد دخل فى سباق مع المؤرخين الأجانب لاثبات العلاقة الاستعمارية الاستغلالية بين مصر والسودان ، وقد تفوق عليهم بكفاءته العلمية ومهارته فى استخدام أدوات البحث العلمى التاريخى - فلم يهتم فى كتابه عن « محمد على فى السودان » الا بكل ما يتصل بنهب السودان بشريا واقتصاديا لحساب مصر ! فهناك فصل عن « محمد على وجلب العبيد من السودان» ، وفصل آخر عن «الأغراض

التي استخدم فيها العبيد المجلوبون من السودان » ، وفصول « سوء وفساد الاداريين » ، و « المشاق والمخاطرالتي تعرض لها العبيد أثناء رحلتهمالى مصر»، و « العبيد كمصدر دخل لحكومة محمد على » ، و «اعطاء العبيد للجنود مقابل مرتباتهم » ، و « محاولات محمد على وحكومته التنقيب عن الذهب فى السودان » و « التنقيب عن الذهب فى جهات فازوغلى » ، و « فى جبل شيبون » • ثم فصول أخرى عن استنزاف موارد السودان ، واثقاله بالضرائب ، وسوء وفساد وكلاء موظفى محمد على فى السودان •

ولست أدافع عن محمد على ، ولكن ليسمح لى الدكتور حسن أحمد ابراهيم أن أقول بصراحة اننى لا أرى ما يخدم « دعوة الوحدة بين مصر والسودان » فى هذا الاتجاه فى اعادة كتابة تاريخ السودان ! واذا قارنا بين هذا الاتجاه والاتجاه الذى ينسبه للمؤرخين المصريين ، فقد يظهر بوضوح ـ أى منهما يخدم قضية الوحدة ، وأى يشكك فيها وفى صلاحيتها ؟ •

اننى لا أدعو الى اخفاء الحقائق التاريخية أو الانحراف عن « المنحى العلمى الأكاديمى فى الدراسات التاريخية » ، لحساب الدعوة لوحدة وادى النيل ، وانما

أدعو الى تناول هذه الحقائق من منطلق فكرى نقدمى ، لا من منطلق استعمارى بائد ، ومن منطلق قومى ، لا من منطلق شوفينى •

ففى وسع المؤرخين السودانيين أن يتناولوا مثالب وأخطاء وخطايا الحكم المصرى للسودان ، من منطلق خضوع كل من الشعبين السودانى والمصرى لظلم واحد، يفرضه حاكم واحد ، وطبقة واحدة حاكمة ، ليست هى فى السودان بأفضل منها فى مصر ، وليست هى فى مصر بأفضل منها فى السودان •

فهذه الطبقة من السلاطين والتجار السودانيين ، هى التى فرضت فى السودان الرق على أهله ، وذلك من قبل مجىء محمد على ! • وهى التى جعلت من مدنه ومراكزه الكبرى ، مثل : كوبة ، والفاشر ، وسواكن ، وبربر ، وسنار ، وشندى ، والابيض وغيرها ، أسواقا كبرى للنخاسة ، بضاعتها السودانيون أنفسهم دون غيرهم ! • وهذه الطبقة من الحكام والبورجوازيين المصريين هى التى فرضت فى مصر على الفلاحين والعمال المصريين لونا آخر من العبودية والرق لا يقل فداحة •

لا يمكن اذن التذرع « بالمنهج العلمى الأكاديمى

في الدراســات التاريخيــة » ، في اعادة كتابة تاريخ السودان عــلى نحو يلحق الأضرار بقضية الوحــدة ٠ فالمنهج العلمي ليس أكثر من أداة لخدمة البحث التاريخي ولكن « موضوع » هذا البحث التاريخي لا يتحدد من تلقاء نفســه ، وانما يحدده المؤرخ ، وهــذا المــؤرخ لا يعمــل منفصــلا عن ثقافتــه وموقعــه الجغــرافي وأيديولوجيته الاجتماعية وانما يعمل من خلالها ، بل ولا يستطيع أن يعمل الا من خــلالها ! ، فهي تكــون « نافذته التاريخية » التي يلتقط منها صورة الأحداث التاريخية ويقدمهــا الى النــاس من خــلالها ٠ وهــذا « المنظور التاريخي » هو الذى يميز مؤرخا استعماريا عن مؤرخ سوداني ! ، فاذا خرج هذا المنظور متشابها، كان من حقنا أن نتكلم عن « محاذير » ! ــ لا رغبة في فرض وصاية ، فلا وصــاية بين الأنداد ، وانما من فرط حرص على تاريخ السودان ٠



بقي واجب الرد على التعليقين الكريمين للسيدين كمال دقيل فريد من أم درمان ، وادريس محمد موسى من الأبيض ٠ فالأخوان العزيزان يتصوران أنني أعارض في اعادة كتابة تاريخ الســودان ، فيختم الأخ كمــال

كلمته قائلا : «لابد من اعادة كتابة تاريخ السودان»!، ويختتم الأخ ادريس كلمته قائلا : « ان مراجعة الماضى بكل خيره وشره أمست ضرورة قصوى » !

فهل دعوت الى غير ذلك ؟ · لعل الأخوين الكريمين يراجعان كلمتي وسيجدان أنني بدأتها بهذه الكلمات : « المحاولات الحالية التي يقوم بها المؤرخون السودانيون بعد حصول السودان على حريته واستقلاله ، محاولات هامة وجديرة بالتقدير . ولم يكن غريبا أن تقوم هذه المحاولات لاعادة كتابة تاريخ السودان ، فالتاريخ جزء من البناء العلوى للمجتمع يتاثر بكل ما يطرأ على البناء التحتى أو البناء الفوقى نفسه من تغيير » ·

ومعنى هذا الكلام أنني لا أرى فقط فى اعادة كتابة تاريخ السودان أمرا طبيعيا ، بل أرى فى المحاولات التى قام بها زملائى المؤرخون السودانيون « محاولات هامة وجديرة بالتقدير » ·

وقد اتفق الأخوان على أني أحاول تبرير فتح محمد على للسودان أو تبرير نواياه · ونحن المؤرخين ليست وظيفتنا التبرير ، وانما التفسير · وتفسير فتح السودان لا يجب أن يوضع فقط فى اطار رغبة محمد

على فى استنزاف السودان بشريا واقتصــاديا ، وانما يوضع فى أطره التاريخية الأوسع نطاقا : اطار رابطة الجوار التاريخية بين مصر والسودان ، وما اتخذته فى بعض الأحيان من شكل تبادل السيطرة والنفوذ (ضربت بعض الأمثلة على ذلك) ، واطار الفــكرة الاســلامية السائدة فى ذلك الحين ، والتى تجعل من جميع الأقطار الاسلامية وطنا واحدا • واطار التفكك السياسى فى الســودان ، والنزاعات المحليــة الدائمة بين سلطناته ومشــيخاته ودويلاته ، مما دعا بعض المتنافســين الى دعوة محمد على الى فتح السودان • ثم اطار الاستغلال المشترك للشعبين الســودانى والمصرى من جانب طبقة حاكمة شرهة وشرسة ، لم تكن فى الســودان ـ كمــا ذكرت ـ بأفضــل منهــا فى مصر ، ولم تكن فى مصر بأفضل منها فى السودان ! •

الفصل الثانى

أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان

(١) الفتح المصرى للسودان فى ضوء مفهوم الاستعمار الحديث

أطلقت السياسة البريطانية ، طوال الاحتلال البريطانى لمصر والسودان ، أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان بين السودانيين ، واجتهدت كثيرا لتدخل فى روعهم هذه الأكذوبة ، لتفصم الروابط القومية والوطنية بين الشعبين ، وتستأثر بالسودان ٠

ولم يتقاعس المصريون عن تفنيد هذه الأكذوبة للسودانيين ٠ وكان الدفاع الرئيسى قبل ثورة ٢٣ يوليو ، يقوم على أن وضع مصر تحت حكم أسرة محمد على ، لم يكن بأفضل من وضع السودان ، فقد كان من هناك استبداد حقيقى نزل بالسودان ، فقد كان من نوع وحجم الاستبداد الذى نزل بمصر ٠ وفى الوقت

الذى كان يستعمل فيه « عقاب الهرة » فى السودان ، كانت « الفلقة والكرباج » هى العقوبة السائدة فى مصر • وكانت سبة « عبد » فى السودان يقابلها سبة « فلاح » فى مصر •

وانه لو قورن بين العهد المصرى والعهد الانجليزى، لكانت النتيجة فى جانب مصر دون انجلترا • فقد كان للسودان فى العهد المصرى مجلس شورى ، ينعقد فى كل عام للنظر فى شئونه ، وكان أعضاؤه من خاصة أهله ، بينما كان مجلس الحاكم وأعضاؤه جميعا من الانجليز فى العهد الانجليزى• وكان فى البرلمان المصرى الأول عشرون نائبا عن السودن ، مما يؤيد شعور مصر بالوحدة بين البلدين ، بينما لم يحدث أن كان فى البرلمان الانجليزى نائب سودانى واحد ! •

وفى العهد المصرى كان جميع عمد القبائل فى السودان ، ونظار الأقسام ، وأعيان البلاد ، وكبار الموظفين المدنيين ـ يحملون الرتب والنياشين أسوة بالمصريين، بل ربما زاد عدد حامليها من السودانيين على عددهم من أعيان الفلاحين ، كما كان هناك ضباط سودانيون عظام ، وحكام سودانيون لمديريات بحر الغزال وسنار وكردفان وبربر وفاشودة ودارة ودارفور

والخرطوم وفي سنار وغيرها من المديريات ــ أما في العهد الانجليزى فلم يعرف السودان مديرا من أبنائه ولا وكيلا ولا مفتشا ولا ضابطا عظيما ولا موظفا كبيرا، حتى ولا مأمورا •

وكان المصريون يدللون على حجتهم بالبيانات الدامغة وبالأسماء • فكانوا يذكرون من أسماء الضباط السودانيين العظام في العهد المصرى : ألماظ باشا ، وآدم باشا ، وفرج الله باشا ، وفرج الزينى باشا ، ويوسف الشلالى باشا ، وصالح الملك باشا ، والسعيد حسين باشا ، وحسن ابراهيم باشا ، ومحمد على باشا، وخشم الموس باشا ، والنوربك محمد ، وسرور بك بهجت ، وبخيت بك بطراكى ، ومحمد بك السيد ، وسليم بك مطر ، والنوربك عنقرة ، وفرج بك عزازى ــ وعشرات سواهم •

وكانوا يضربون المثل على حكام المديريات السودانيين في العهد المصرى ، بالزبير باشا ، وسليمان بك الزبير، وادريس بك أبتر ، ويوسف باشا الشلالى ــ الذين كانوا مديرين على التوالى لبحر الغزال • وبالشلالى باشا وبساطى بك ، اللذين كانا مديرين بالتعاقب عى سنار • وبالياس باشا أم بربر ، الذى كان

مديرا لكردفان • وحسين باشا خليفة مدير بربر والطيب بك عبد الله مدير فاشودة ، ومحمد بك خالد زقل مدير دارة ، والنور بك عنقرة مدير كبكبية ، والسعيد بك حسين وآدم بك عامر ، اللذين كانا مديرين بمديريات دارفور ، وأحمد باشا أبو سن ومحمود بك أحمداني وأحمد بك جلاب ، الذين كانوا مديرين بالتعاقب للخرطوم ، ومحمد بك الجزولي وكيل مديرية الخرطوم ، وأحمد بك مكوار وكيل مديرية سنار • الخ •

كما كان المصريون يدللون على صواب حجتهم بأن الحكم المصرى كان يسارع برفع أى ظلم فى السودان يرفع اليه • فحين شكا الأهالى من فداحة الضرائب لسعيد باشا ، رفع أكثرها ، وأمر بتخفيض الباقى ، بل لقد أصدر عفوا شاملا عن خلفاء الملك نمر ، قاتل الأمير اسماعيل ! • وعندما اتهم ممتاز باشا ، الحكمدار العام ، بالظلم والرشوة ، أمرت مصر بسجنه بسجن الخرطوم ، والتحقيق معه فيما نسب اليه • ولم يشفع له سمو مركزه ، وقد أنقذه الموت فى سجنه من المحاكمة •

وقد انتهى هذا « الجدل السياسى » حول هذه

القضية ، ليبدأ « الجدل التاريخي » ، الذى كان لابد أن يثور مع الدعوة الى اعادة كتابة تاريخ السودان• وكان على المؤرخين أن يقولوا كلمتهم فى الاجابة على هـذا السؤال : هل كان هناك حقا استعمار مصرى للسودان؟ وبمعنى آخر : هل ينتمى الفتح المصرى للسودان على يد محمد على وخلفائه ، لنوع الفتوحات الاستعمارية التى تميز بها القرن التاسع عشر وبدأ مع بداية العصور الحديثة ؟

ان الرأى الذى نسوقه فى الاجابة على هذا السؤال، هو أن الفتح المصرى للسودان لا ينتمى لنوع الاستعمار الحديث ، الذى ظهـر عـلى يد الطبقـة البورجوازية الأوروبية فى أوائل العصور الحديثة ، وانما ينتمى الى ما يمكن تسميته بالنمو الذاتى ، أو الامتداد العضوى للدولة الى حـدودها الطبيعية • وهو ما يمـكن التعبير عنه بعبارة «استكمال الدولة وحدة ترابها الوطنى» • ونضرب المثل عليه بامتداد الولايات المتحدة غربا حتى المحيط الهادى ، وامتـداد روسـيا القيصرية جنـوبا وشرقا حتى بحر اليـابان والمحيط الهادى ، وامتداد مصر جنوبا حتى هضبة البحيرات والبحر الأحمر والمحيط الهندى •

والفرق بين هذين النوعين من التوسع ، يتمثل فى طبيعة القوى التى قامت به ، والأغراض التى تهدف اليها ، والامتداد الذى تقوم به : هل هو امتداد خارج حدود الدولة ، أم امتداد لحدود الدولة ؟! •

ومن المعروف أن الاستعمار الحديث قد قامت به الطبقة البورجوازية الأوروبية ، التى نشأت فى رحم المجتمع الاقطاعى على أساس نشاط اقتصادى يختلف كل الاختلاف عن النشاط الزراعى الذى يتميز به المجتمع الاقطاعى ، وهو التجارة • وقد قادها هذا النشاط ، بصورة حتمية ، الى توحيد السوق داخل حدودها ، عن طريق تحطيم حواجز الاقطاع ، وبناء الدولة القومية ، ثم قادها هذا النشاط الى البحث عن أسواق أخرى خارج حدودها ، فنشأت حركة الكشوف الجغرافية، كمقدمة لحركة الفتوح الاستعمارية •

ولذلك اصطبغت الحركة الاستعمارية دواما بطبيعة هذه الطبقة البورجوازية ونموها وتطورها • ففى المرحلة التجارية ، كان الاستعمار ساحليا فى العالم القديم ، وكان السوق سوق شراء • وفى المرحلة الصناعية كان الاستعمار قاريا ، وكان السوق سوق شراء وبيع •

ومعنى ذلك هو الاستنزاف ! ، والاستنزاف وحده كهدف أوحد للاستعمار البورجوازى (أى الرأسمالى)· وكانت أداته الرئيسية هى الاحتكار · ففى المرحلة الأولى ، حين كانت الرأسمالية الأوروبية فى طورها التجارى ، كان الهدف من الاستعمار احتكار الشراء بسعر بخس من المستعمرة ، وبالتالى استنزاف ثروات الشعوب بأبخس الأثمان · فكان المنتجون فى أندونيسيا ـ على سبيل المثال ـ يسلمون المستعمرين الهولنديين ٢٧٠ رطلا من البن ، مقابل ثمن ١٢٥ رطلا فقط !، وبعد اجراء تخفيضات وخصومات لأسباب وذرائع مختلفة ، لا يصل الى جيب المزارعين الأندونيسيين الا ثمن ١٤ رطلا ! ·

وقد استمر هذا الاستنزاف بعد تحول الرأسمالية الأوروبية الى طورها الصناعى ، بصورة مضاعفة · فلم يعد الاحتكار احتكار شراء فقط ، بل احتكار بيع أيضا · فالدولة الاستعمارية تحتكر شراء المواد الخام بأبخس الأثمان ، وتستنزف بذلك ثروات المستعمرة الطبيعية ، ثم تحتكر بيع هذه المواد مرة اخرى ، بعد تصنيعها، بأغلى الأسعار، تستنزف بذلك كل مدخرات الشعوب ! ·

وهكذا يتصاعد الاستنزاف من المرحلة التجارية ، الى المرحلة الصناعية ، ثم الى المرحلة المالية • ويتزايد ثراء الدول الاستعمارية فى الوقت الذى تنحدر فيه الشعوب الخاضعة الى مهاوى الفاقة والاملاق •

ولهذا فان التحرر الوطنى من هذا الاستعمار الرأسمالى هو تحرر متعدد الجوانب يشمل الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية • والشعوب حين تتخلص منه تتخلص من كابوس ثقيل لا تفكر فى الرجوع اليه •

أما النوع الآخر من التوسع ، الذى نسميه الامتداد العضوى للدولة الى حدودها الطبيعية ، فهو نوع مختلف تماما • ففيما عدا الولايات المتحدة ـ التى كانت حالة خاصة نظرا لأنها كانت هى نفسها مستعمرة فى الأصل وتطورت الى دولة أستعمارية ـ فلا تقوم به طبقة رأسمالية بالضرورة ، وبالتالى فلا يقوم لأهداف بورجوازية ـ ونعنى بها استنزاف الشعوب عن طريق الاحتكار ـ وانما يقوم غالبا لأهداف وطنية مثل استكمال وحدة الوطن بالوصول الى حدوده الطبيعية الآمنة ، أو استكمال الوحدة القومية ـ أى توحيد السكان الذين يربطهم عنصر واحد أو أكثر من مقومات

القوميـة ، مثـل الدين ، أو اللغة ، أو الجنس ، أو التاريخ ٠

وبطبيعة الحال ، فمن السذاجة القـول بأن هـذه الأغراض الوطنية والقومية تخلو من محتوى اقتصادى كمحرك للامتداد والتوسع ، فهـذه الأغراض ذاتهـا ليست الا اطارا لمضمون مادى هو الذى يعطيها قوتهـا الديناميكية ، ويشحنها بالقوة المحركة ٠ ولكن هـذا المضمون المادى لا يتخذ شكلا بورجوازيا ، أى الشـكل الاستنزافى الاحتكارى المدمر لثروات الشعوب ، وانما يتخذ الشكل الذى تفرضه المصالح القومية والوطنيـة المشتركة عادة ٠

ويعتبر التوسع المصرى فى السودان أنموذجا لهذا النوع من التوسع ٠ فلم تقم به طبقة بورجوازية مصرية استعمارية لنهب واستنزاف ثروات شعب السـودان ، لأن هـذه الطبقة لم تكن قد نشأت بعـد ـ وانما كان توسيعا من محمد على لرقعة مصر الى حدودها الطبيعية، وبالتالى فلم يختص هذا الحاكم مصر بمعاملة أفضل مما اختص بها السودان، ولم يخضع ثروات شعب السودان لصالح شعب مصر، لأن الشعبين كانا سواء بالنسبة له ، ولم يؤثر مصر باصلاحات لا يؤثر بها السودان ٠

بل لقد كان الأمر على العكس ، فقد أخضع محمد على وخلفاؤه ثروة الشعب المصرى لحساب الشعب السودانى ، لأن نفقات السودان كانت على الدوام تربو على ايراداته طوال الحكم المصرى ، وكانت مصر تدفع العجز ، الذى كان يتراوح فى كثير من السنين بين المليون والثلاثة ملايين من الجنيهات بعملة تلك الأيام ! وكانت مصر هى التى أقامت فى السودان المنشآت من مصالح أميرية وجوامع ومدارس ولم تضن عليه باكبر علمائها وعلى رأسهم رفاعة الطهطاوى ، ومهدت الطرق الصحراوية ، وأدخلت زراعة القطن ، وفتحت السدود النيلية لتسهيل الملاحة فى أعالى النيل ، ومدت شبكات السكك الحديدية • وقد بذلت مصر هذه التضحيات رغم ما كان عليها من الديون، ورغم ماكان لديها من الحاجة الملحة لانجاز مشروعاتها ! •

على كل حال ، فان هذا الاختلاف بين التوسع الاستعمارى والتوسع العضوى ، يقود الى نتيجتين مختلفتين بالنسبة لمستقبل العلاقة بين الشعب الغازى والشعب الذى وقع عليه الغزو • ففى النوع الأول ، لا يوجد ما يربط بين الشعبين سوى العلاقة الاستعمارية، وحين تنتهى هذه العلاقة بالتحرر والاستقلال ، تنفصم

العلاقة بينهما . أما بالنسبة للنوع الثاني ، فان ما يربط بين الشعبين هو أقوى بكثير من علاقة الغزو ، حتى انه اذا ما انفكت وحدة الدولة الى عنصريها القوميين ، لأية ظروف خارجية أو داخلية ، تعود المقومات القومية الوطنية فتلعب دورا لا يقل أهمية عن دور الغزو في اعادة العلاقة وبناء الوحدة على أسس من الارادة الحرة .

وعلى سبيل المثال ، فقد قامت الوحدة بين مصر والشام بقوة السلاح على طوال العصور التاريخية دون استثناء : أى فى العصر الفرعونى ، ثم فى العصر البطلمى ، ثم العصر الرومانى ، ثم فى عصر الولاة . وعصر الطولونيين والاخشيديين ، والعصر الفاطمى ، وعصر الايوبيين ، وعصر المماليك ، والعصر العثمانى، وكانت آخر وحدة في عهد محمد على . وقد انتهت هذه الوحدة في كل عصر لتعود من جديد بقوةالسلاح! . وبعد أن اختفى عامل القوة فى تحقيق هذه الوحدة مرة أخرى ، حلت محله الارادة الحرة ورغبة الشعوب، فأصبحت هذه الوحدة هدفا رئيسيا من أهداف حركة التحرر الوطنى فى سوريا وفى مصر ، وتمكنت مصر وسوريا من تحقيق وحدتهما ، المنطلقة من ارادتهما

الحرة الطليقة ، في عام ١٩٥٨ • وعنـدما انفصمت هذه الوحدة في عام ١٩٦١ لأسباب دعت اليها ، عاد السعي اليها من جديد يحتل نضال الشعبين ! •

وتعتبر حركة التحرر الوطني فيالسودان أنموذجا فريدا لوعي الشعوب بمقومات الـوحدة بينها • فعلى الرغم من أن وحدة وادىالنيل قد تحققت في عهد محمد على بقوة السـلاح ، الا أن حـركة التحـرر الوطني السودانية كانت تميز تمييزا دقيقا بين الشعبالمصرى والشـعب الانجليزى في أثنـاء مطالبتهـا بالتحـرر والاستقلال ، فكانت تطالب بالاسـتقلال عن انجلترا ، وتطالب بالـوحدة مع مصر ــ رغم أن السـودان كان يخضع وقتها لحكم انجليزى مصرى مشترك • ومعنى ذلك أنالروابط القومية والوطنية بينالشعبينالسوداني والمصرى قد تغلبت على أسباب الفتح ، وأدرك الشعب السوداني ، بوعيه القـومي ، المصلحة المشتركة بينه وبين الشعب المصرى ، ــ التي تكمن في وحدة الوادى• وحتى عندما اقتضت مصلحة الشعب السـوداني ، في ظروف معينة ، أن يختار طريق الاستقلال عن مصر ، عادت قوةالروابطالقومية والوطنية والمصلحةالمشتركة،

تتغلب من جديد ، وتضع الشعبين الشقيقين على طريق التكامل فالوحدة مرة أخرى . ولكنها وحدة تقوم هذه المرة على ارادة الشعبين ، ولا تقوم بقوة السلاح ! ٠

(٢) وحدة وادى النيل
بين المدارس السياسية فى مصر قبل ثورة يوليو

ثلاث دول فى القرن التاسع عشر استطاعت استكمال وحدة ترابها الوطنى، وهى : الولايات المتحدة الأمريكية ، بامتدادها غربا حتى ساحل المحيط الهادى الشرقى ، وروسيا القيصرية ، بامتدادها جنوبا وشرقا حتى بحر اليابان والمحيط الهادى ، ومصر بامتدادها جنوبا حتى هضبة البحيرات والبحر الأحمر والمحيط الهندى • وقد استطاعت الولايات المتحدة وروسيا الاحتفاظ بوحدة ترابها الوطنى ، فاصبحتا دولتين عظميين • أما مصر، فقد اعترضها الاستعمار البريطانى واحتلها ، كما احتل السودان ، وبذلك فقدت مصر والسودان ـ وبمعنى آخر « وادى النيل » ـ فرصته

التاريخية للوحدة بأقدم وأنجع أسلوب عرفته الوحدات الوطنية القديمة ، وهو القوة ! ٠

وليس معنى هذا الكلام بحال الدعوة الى وسيلة القوة لتحقيق الوحدات الوطنية والقومية فى عصرنا الحاضر ، فتلك كانت سمة عصور مضت اقتضت تحكيم القوة بشكل مطلق فى كل نزاع ، وانتهى دورها التاريخى بنشأة عصبة الأمم فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم الأمم المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ٠ ولكن الذى أريد أن أقوله : ان هذه الوسيلة قد حققت أبقى الوحدات القومية والوطنية على مر التاريخ ، ابتداء من وحدة مصر العليا ومصر السفلى على يد الملك مينا سنة ٣٢٠٠ق٠م تقريبا ، وانتهاء بالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا القيصرية فى القرن التاسع عشر! ٠

ومنذ احتلال انجلترا لمصر سنة ١٨٨٢ ، وارغامها مصر على اخلاء السودان أولا واستعادته ثانيا ، وتوقيع اتفاقية الحكم الثنائى فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ، التى شقت بها وحدة وادى النيل ـ أصبحت وحدة وادى النيل جزءا لا يتجزأ من قضية تحرير وادى النيل ! ٠ وبمعنى آخر، أن وحدة وادى النيل أصبحت جزءا لا يتجزأ من مطالب الحركة الوطنية فى مصر وفى السودان ٠

فحين تألف الوفد المصرى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨، وفى الخطاب السياسى الأول الذى ألقاه سعد زغلول يوم ١٣ يناير ١٩١٩ ، أنكر الاحتلال والحماية ، وذكر أن البلاد قد أصبحت خلوا من كل سيادة أجنبية أمام القانون الدولى ، ولا ينقصها الا أن يعترف مؤتمر الصلح بهذا الاستقلال • وبعد أن أوضح مطالب الوفد قال : « ان كل ما يقوله عن مصر ينسحب على السودان أيضا ، «لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة »• وفى ٢٠ يناير ١٩١٩ طلب فى مذكرته الى مؤتمر الصلح رد السودان الى مصر ، كما ردد فى خطبه ، وتصريحاته أن السودان ألزم لمصر من الاسكندرية •

على أنه لما كانت الحماية التى هب المصريون لاسقاطها مفروضة على مصر وحدها دون السودان ، فقد ترتبت على هذه الحقيقة أولويات فى العمل الوطنى، اذ تقدمت قضية استقلال مصر على قضية وحدة وادى النيل ، أو بمعنى آخر ، تقدمت قضية اسقاط الحماية البريطانية عن مصر على قضية استرداد السودان •

فحين دخل سعد زغلول فى مفاوضات مع اللورد ملنر ، كان من رأيه أن يترك السودان لاتفاق خاص بعد أن تتم تسوية مسألة مصر • وكان تبريره لهذا

الرأى أن مصر تستطيع وهى قوية ، وبعد أن تستقر أمورها ، الحصول على حقوقها كاملة فى السودان . وقد أقر الوفد بالاجماع هذه النظرية . وبناء على ذلك أخرج السودان عمدا من المفاوضات .

ولما ذهب وفد عدلى باشا الى لندن لمفاوضة اللورد كيرزن ، وضع ترتيبات الموضوعات التى يتناقش فيها على هذا الأساس أيضا . ففى حديث بينه وبين المستر جورج لويد فى الجلسة العشرين قال : « أما السودان فهو مسألة أخرى ، وهى كبيرة الأهمية عند المصريين ، لنا بشأنه مطالب لم تبدها بعد ، لأننا أردنا أن نتبين أولا اذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر . وكنا قد افترضنا أنه اذا تم الاتفاق بشأنها ، انتقلنا الى بحث مسألة السودان » .

ومن المثير أن هذا ما فهمته الحركة الوطنية السودانية أيضا . فقد أدرك الوطنيون السودانيون أن تحرير مصر معناه تحرير السودان ، وعبودية مصر معناها عبودية السودان . لذلك لم تنشأ حركة « سودانية » تطالب باستقلال السودان وحده ، بل كانت حركة وحدوية تطالب باستقلال مصر والسودان .

فقد قامت حركة « جمعية الاتحـاد » عام ١٩٢٠ تدعو الى الاسـتقلال التام لمصر والسـودان ، وقامت حركة الملازم أول عبداللطيف عام١٩٢٢ لتنبيه مواطنيه الى محـاولات الانجليز لفصـل السـودان عن مصر ، وتأسست جمعية اللـواء الأبيض عام ١٩٢٤ لاشراك السودانيين فى نضال وادى النيل ضد الاستعمار ٠

وعندما استكتب الانجليز عرائض تعبر عن رضاء السودانيين عن حكم الانجليز ، ونقمتهم على المصريين ! استكتب رجال اللواء الأبيض عرائض مضادة تعبر عن رغبة السودانيين فى البقاء الى الأبد فى حظيرة الوطن الأكبر ٠ وتوجه وفد من المـلازم أول زين العـابدين والسيد محمد المهدى التعايشى ، ابن الخليفة التعايشى ، الى مصر يحملان وثائق ممضاة من اجتماع بأم درمان يعلن التمسك بوحدة وادى النيل ٠ وسارت المظاهرات فى يونية فى أم درمان وعطبرة وبور سودان ومدنى تهتف بحياة مصر ، وهى تحمل علما أبيض عليه خريطة نهر النيل ، والى جانبه الأعلى الى اليسـار الهـلال ٠ وارتفع المد الثورى فى السودان الى ذراه يطالب بتحرر مصر والسودان ، رغم بربرية قوات الاحتلال فى معاملة الثوار ٠

ومع تطــور الحركة الوطنية فى مصر ، انقسمت القــوى السياسية فيها فى معالجة قضية السـودان الى مدرستين : المدرسة البورجوازية، والمدرسة اليسارية ·

وبالنسبة للمدرسة البورجوازية ، وكانت ممثلة في الوفد والحزب الوطني واحزاب الأقلية المنسلخة عن الوفد ، فضلا عن الدوائر القانونية والتاريخية ، فقد قامت معالجتها لمسألة السودان على أساس حق السيادة المبنى على الفتح المصرى للسودان ·

ففي مفاوضات عدلى ــ كيرزن ، سأل عدلى باشــا المستر لندسى قائلا :

ــ اذا كان لنا أن نتكلم فى السودان الآن ، فانى احب أن أعرف رأيك أولا في مركز السودان ؟ ·

فرد المستر لندسى قائلا : انه ملك مشترك (Condominium)

عدلى باشا ــ انما الاشتراك فى الادارة ، أما حق السيادة فهو لمصر وحدها · كان السودان لمصر فتركته زمنا ، ولكنها لم تفارقها لحظة فكرة استرجاعه ، حتى تهيأت الظــروف لاعادة فتحه ، فاشتركت انجلترا مع مصر فى جزء من التجريدة التى أرسلت اليه والأموال التى أنفقت عليه ، ولكنها لم تدع يوما حقا فى الســودان

بسبب ذلك الاشتراك ، فانما فتح السودان باسم مصر ولمصلحة مصر ، ومازالت مصر تسد عجز ميزانيته حتى عهـد قريب ، وقد أعلن ذلك ، أكثر من مرة ، رجال السياسة والجيش واللورد كرومر واضع اتفاقية السودان نفسه •

مستر لندسى ـ ولكن المرفوع على دور الحكومة فى السودان هو العلمان الانجليزى والمصرى ! •

عدلى باشا ـ نعم ، ولكن السبب فى ذلك لم يكن الرغبة فى تقرير حق سيادة لانجلترا على السودان ، وانما كان ذلك لأسـباب خاصـة أهمها اتقـاء سريان الامتيازات عن تلك البلاد ، فالسودان أرض مصرية ولا نزاع فى أن لمصر حق السيادة عليه » •

وعندما جرت مفاوضات سعد ـ مكدونالد ، أثار المستر مكدونالد ما نقل اليه من أن سعد زغلول ادعى لمصر فى شهر يونية حقوق ملكية السودان العامة ، وانه وصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة • وكان رد سعد زغلـول عن هـذا أن أبدى تمسـكه بأقواله السابقة مؤكدا انه : « لم يكن مرددا فيها صـدى رأى البرلمان فقط ، بل ورأى الأمة المصرية أيضا » •

ومع اغتيال السردارلى ستاك، وطرد الجيش المصرى من السودان ، وانفراد انجلترا بالحكم فيه ، تراجعت قضية وحدة وادى النيل الى أدنى حد • وانعكس ذلك بصفة خاصة فى مفاوضات النحاس ـ هندرسون • فقد انحصر هم النحاس باشا فى تطبيق اتفاقيتى الحكم الثنائى فى سنة ١٨٩٩ ـ اللتين لم تعترف بهما الحركة الوطنية من قبل ـ بما يقتضيه ذلك التطبيق من اشتراك مصر اشتراكا فعليا فى ادارة السودان ، على أن ينظر فى أمر تعديلهما فيما بعد • وكان ذلك قصارى ما حققته معاهدة ١٩٣٦ ، وبدرجة لا ترضى الطموح الوطنى والقومى • وواضح أن الاشتراك الفعلى فى ادارة السودان قد فرضته أولويات النضال الوطنى ، تمهيدا للمطالبة بوحدة وادى النيل ، وهو ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية •

على كل حال ، ففي ظروف تلك المرحلة التاريخية من مراحل النضال الوطنى والقومى ، لم يكن ثمة ضير على القوى الوطنية البورجوازية الحاكمة فى مصر ، فى أن تستخدم مصطلحات « السيادة » « وحق الفتح »، للمطالبة بوحدة وادى النيل • فقد كانت تلك هى اللغة السائدة المستخدمة ، وكانت بريطانيا تستند الى العلمين

الانجليزى والمصرى المرفوعين علـى دور الحـكومة فى السودان ، فى تقرير اشتراكها فى ملكيـة السـودان والسيادة عليه • ولم يكن هناك وقتذاك لغة أفضل من حق السيادة والفتح فى استخلاص السودان من قبضـة الانجليز ، وكان حق الفتح والسيادة من الحقوق المعترف بها فى العلاقات الدولية ، ومما تواجه به الدول بعضها فى النزاعات الدولية ، وقد استشهدت به بريطانيـا نفسها فى اجبار الكولونيل مارشـان علـى انزال علم فرنسا الذى رفعه على فاشودة ، باعتبـار أنهـا تحت السيادة المصرية • وكانت بريطانيا تتذرع بحقوق مصر فى وادى النيـل كلما اصطدمت فى أفريقيا بمطامع الدول الكبرى ! •

على أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانيـة وقيام الأمم المتحدة وانتصـار القوى الاشتراكية ، فقـدت مصطلحات الفتح والسيادة وجاهتها فى تقرير العلاقات الدولية ، فى الوقت الذى كانت الحركة الـوطنية فى السودان قد تطورت تطورا جديدا مع نمو طبقة جديدة من الموظفين والتجـار تصبو إلى الاسـتقلال بالسـوق المحلية ، وتبدى نزوعا استقلاليا • وقد فهم الاحتلال البـريطانى هذه النزعة ، وأراد الاستفادة منها فى ضرب

وحدة وادى النيل، فشجعها لدى البعض على نحو أنساهم أولويات النضال الوطنى ، وجعلها تتخذ عندهم شكلا انفصاليا من قبل أن تتحقق حرية السودان واستقلاله، بينما فهم البعض الآخر هـذه النزعة فهما صحيحا فى اطار النضال المشترك لوادى النيل •

ولم تستطع المدرسة البورجوازية ، بأساليبها التقليدية ، مواجهة المؤامرة الانفصالية التى قادتها بريطانيا بمهارة لخداع الجماهير السودانية ، ففى الوقت الذى كانت بريطانيا تعلن التعاطف مع رغبة السودانيين فى الاستقلال ، كان « بيفن » يقرر فى جلسات المفاوضات أن « السودنة الكاملة تستلزم نحو العشرين عاما » ! •

ولكن صدقى باشا كان مايزال يصر على الوحدة السيادية ، ففى مذكرته للوفد البريطانى فى أول أغسطس ١٩٤٦ كتب يقول : « لا يستطيع الوفد المصرى فى الواقع أن يقبل أن تكون سيادة مصر على السودان موضوع مفاوضات، اذ أن فى ذلك اعترافا بأن هذه السيادة منازع فيها ، كما أن فيها عودا للبحث فى حق لا يسقط بمضى المدة » •

وقد تحدث النقراشى باشا فى مجلس الشيوخ

المصرى يوم ٦ يناير ١٩٤٧ عن : « وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر دائما » و « وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر انما هى وحدة دائمة » • وأعلن أمام مجلس الأمن عزم الحكومة المصرية على «تمكين اخواننا السودانيين من ادارة شئونهم فى نطاق الوحدة تحت تاج مصر » •

أما الوفد ، ففى مفاوضات محمد صلاح الدين مع رالف ستفنسون ، طالب « برد الوديعة » ، وأنكر على انجلترا التحدث باسم السودانيين ، مستندا الى أن « السودان كان باعترافكم وديعة لمصر فى أيديكم وفى يد الحكومة الثنائية ـ التى هى فى الواقع حكومة أحد الطرفين وأعنى به الطرف البريطانى ـ ومصر الآن ، منذ أن نهضت تطالب بحقوقها ، تطلب رد هذه الوديعة اليها • وهذا هو الأمر الوحيد القائم بيننا وبينكم ، وبتعبير آخر ليس لكم اى حق لأن تتحدثوا عن السودانيين ، لأن الحقائق التاريخية والشرعية لا تعطيكم مثل هذا الحق • واذا فرضنا صحة ما تذهبون اليه من أن السودانيين يطلبون الآن الاستقلال ، فهذا أمر يسوى بيننا وبينهم ، ولا يصح أن يكون لكم شأن فيه » • ثم قال : « ان النغمة الجديدة ـ نغمة رغبة

السودانيين فى الاستقلال ، والمسئوليات الملقاة على عاتقكم نحوهم ــ لم تبرز الى الوجود الا لفصل السودان • وأخشى أن أقول ان هذه النهاية هى التى رسمتوها لمصر والسودان من اول يوم• ثم انكم لا ترمون فى الواقع الا الى استمرار حكمكم فيه تحت ستار الحكم الذاتى ، لأنكم ــ كما صرح رجال السياسة عندكم مرارا ، وكما تصرحون سيادتكم الآن ــ تعتبرون السودان بعيدا عن أن يحكم نفسه بنفسه » ! •

وفى جلسة ٩ ديسمبر ١٩٥٠ أعلن محمد صلاح الدين أن « مصر تتمسك بأنها مع السودان بلد واحد له تاج واحد هو التاج المصرى ، وهذه الوحدة طبيعية يؤيدها التاريخ منذ القدم ، فقد كان السودان يكون دائما وحدة مع مصر• وتؤيده الجغرافيا، اذ يجمع بينهما النيل ولا يفصلهما أى حدود طبيعية • فضلا عما يربط بين أهل مصر ومواطنيهم أهل السودان من روابط الأصل واللغة والدين والتقاليد والعادات • ومصر لا تستند فيما تنادى به من وحدة مصر والسودان على الحق الطبيعى وحده ، ولكن تستند أيضا على المركز القانونى • وهذا يخولنا أن نطلب منكم بحق أن ترفعوا أيديكم عن

السودان ، تتركوه لشعب مصر والسودان ، وهو شعب واحد فى وطن واحد » ٠

ثم استطرد قائلا : « ان هذه المهارة السياسية التى وجهتكم فى السودان الى الظهور بمظهر المدافع عن حقوق السودانيين بازاء مواطنيهم المصريين ، لا تنفعكم شيئا ! فأنتم ترددون القول باعطاء السودانيين الحكم الذاتى وحق تقرير المصير ، ولكننا حين نسألكم : هل أنتم على استعداد للموافقة على أن تقوم ، فى الحال، حكومة سودانية ديموقراطية تستند حقيقة الى مجلس تمثيلى منتخب ، وتسلم اليها الادارة الحالية مقاليد الحكم، تعللتم ــ كما أجابنى سعادة السفير البريطانى ــ بأن السودانيين لم يبلغوا بعد هذه الدرجة من استحقاق الحكم الذاتى ٠ فاذا سألناكم : متى يبلغون فى تقديركم هذه الدرجة ؟ ، قدرتم مدة تتراوح بين عشر سنين وخمس عشرة سنة ! ، ومنكم من يرفع هذه المدة الى عشرين عاما ! ٠ الواقع أن الحكومة البريطانية قد أصبحت اليوم تعمل من كل سبيل على فصل السودان عن مصر ، بحجة اعداد السودانيين للحكم الذاتى واعطائهم حق تقرير مصيرهم » ٠

هكذا أخذت المدرسة البورجوازية تحاج انجلترا

بالحقوق التاريخية والقانونية لمصر في السودان ، ولم تستطع أن تنافس انجلترا في مهارتها السياسية ، فتعلن للسودانيين استعدادها لقيام حكومة سودانية ديموقراطية تسلم اليها مقاليد الحكم في الحال ، والموافقة على حق تقرير المصير للسودانيين الى حد الانفصال عن مصر ·

على أن هذه المدرسة ـ مع ذلك ـ لم تلبث أن تخلت عن هذا الموقف قبل الثورة ، وانتقلت الى موقف أفضل على يد الوفد ، حين أعلن الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير خارجية مصر ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في ٦ نوفمبر ١٩٥١ ، قبول مصر حق السودان في تقرير مصيره ، ولكن في استفتاء يهيأ له الجو الصالح والأداة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة للسودانيين ·

في ذلك الحين ، كانت المدرسة اليسارية في مصر تطرح مفهوما في معالجة قضية وحدة وادى النيل أكثر فاعلية من مفهوم المدرسة البورجوازية · ويكفينا هنا أن نعرض وجهة نظر جماعة «الفجر الجديد» في مسألة السودان، فهي لا تفترق كثيرا عن وجهات نظر الجماعات الأخرى · فقد أسقطت هذه المدرسة دعوى السيادة والفتح اسقاطا تاما ، بل وسخرت منها سخرية مريرة

قائلة : « لا نظن أن أحدا من الوطنيين المخلصين يخالفنا في أن هذه النظرة تفرق الصفوف ، مثلما تفرقها نظرة الانفصاليين والاستعماريين· ان أنصار الوحدةالسيادية لا يمثلون شعبنا مهما أسرفوا في استخدام الألفاظ الوطنية· فشعبنا يسعىالى التآخي مع الشعب السوداني، ويعتبر كل استفزاز ـ سواء جاء من أنصار الانفصال أو الاستعمار أو الوحدة السيادية ـ عملا عدوانيا وخيانة له » ·

لذلك أسقطت هذه المدرسة دعوى « الشعب الواحد في مصر والسودان » · فهذه الدعوى في نظرها « تنفل الفوارق الموجودة بالفعل في الأوضاع السودانية والمصرية ، وتطمس العنصر الرئيسى في الأوضاع السودانية ، الا وهو القومية السودانية الفتية الصاعدة ، تلك القومية التي رأينا من مظاهرها هذه الحركة الوطنية الجماهيرية ، والتي تعني أن الروابط بين مصر والسودان أصبحت علاقات بين شعبين ، وروابط قوميتين · فمن الخطر اغفال واحدة من هاتين القوميتين تحت أى ستار ولأى سبب كان » ·

وقد أخذت هذه المدرسة تدلل على وجود قومية سودانية لها مقوماتها ، فذكرت ان « التحليل العلمى

المادى يدلنا على أن هذه المقومات محدودة ومميزة، وهى: وحدة الوطن ، ووحدة اللغة الدارجة ، ووحدة التراث التاريخى ، ووحدة النظام الاقتصادى ، ووجود تراث نفسى منعكس فى أدب وثقافة خاصة ٠

« هناك وحدة الوطن ، ولا يهم أن نسبة عالية من السكان قبائل رحل ، اذ الواقع أن هذه القبائل ترتبط بشكل أو بآخر بنظام سياسى واقتصادى يشملها كلها ، تتحرك فى حدوده ، وعليه يرتكز معظمها ٠

وهناك اللغة السودانية الدارجة ، التى تختلف فى كثير عن اللغة المصرية الدارجة ٠

وهناك وحدة التراث التاريخى ، الذى ان تداخل مع تراثنا الشعبى، فانه يختلف عنه فى نقط جوهرية : فمصر ، التى تكون شعبها، وركز نهائيا ، وتعرض للغزوات الأجنبية المتتالية ـ لبست السودان الذى ظل فى معزل عن كثير من التيارات التى مرت بمصر ٠ ونجد للسودان وحدة اقتصادية تربط شمال السودان خاصة ٠

وأما عن التراث النفسى ، المنعكس فى أدب وثقافة خاصين بالشعب السودانى ، فنحن نجده ونستطيع أن

نميزه بسهولة عن التراث المصرى. وحسبك أن العادات والأوضاع القبلية السائدة في السودان ، ينعكس عليها أدب وثقافة عامة مختلفة عن الأدب والتقاليد المصرية ، التي خطت كثيرا الى المرحلة الرأسمالية » .

وقد انتقدت هذه المدرسة قيادات الأحزاب المصرية ، التي « ماتزال تنظر الى الحركة السودانية على أنها جزء من الحركة المصرية ، فهي تتحدث عن الوحدة ولا تثير حق تقرير المصير ، بل ان بعض هذه القيادات يتخذ موقفا عدائيا من الحركة السودانية » !. وقالت : ان الخطر الجسيم الذى ينتج من انكار الحركة السودانية ، هو أن الشعارات والطريقة التي توجه بها القيادات المصرية النضال الوطنى ، لا تكفى جماهير الشعب السوداني ، ولا تسد حاجتهم ، ولا تمثل مطالبهم .

« فشعار الوحدة مثلا ، الذى تلقيه القيادات المصرية باستمرار ، وتلقيه مجردا عاما هكذا ، لا يكفى مطلب الذين ينادون باستقلال السودان ، وأولئك الذين يطلبون الحكم الذاتى ، بل والأشقاء أنفسهم . وشعار الدفاع عن الدستور ، الذى تتمسك به الأحزاب السودانية ، يمثل المطلب المباشر للجماهير السودانية ، لأنه لا يوجد دستور في السودان ، لأن الشعب السوداني

محتاج لكل ذرة من الحريات ، لأنه مسلوب من كثير مما يتمتع به الشعب المصرى ٠

كذلك فللسودانيين مطالب وطنية لا تمثل حاجة مباشرة لشعبنا ، مثل وحدة شمال وجنوب السودان ، وحق العمال والوطنيين فى بناء منظماتهم الطبقية والسياسية ، كالأحزاب والنقابات ـ ذلك الحق الذى اعترف به دستورنا ٠ فاذا تمسكت الأحزاب المصرية بوجهة نظرها التقليدية ، واذا ما تقدمت بمطالبها التقليدية ، عجزت عن آن تجمع حولها جماهير الشعب السودانى ٠

ثم قالت : « ان الخطر ليس فى الاعتراف بالحركة الوطنية السودانية ، بل الخطر فى انكارها ، ذلك الانكار الذى يفرق صفوف الوطنيين فى الوادى ، ويعزل حركتنا عن الحركة السودانية ٠

كذلك فقد أسقط اليسار المصرى أهمية شكل العلاقة المستقبلية بين مصر والسودان (الوحدة أو الانفصال) ، واعتبرها « قضية ثانوية بالنسبة للشعب السودانى ، وأما قضيته الأولى ، والحلقة الأعظم أهمية والأعمق خطورة ، فهى تحرره » ٠

كما أسقطت هذه المدرسة دعوى « المجال الحيوى »

لمصر ، الذى أثارته الفاشية المصرية • فقد سخرت مما كتبه أحمد حسين ، رئيس مصر الفتاة ، فى ١٢ فبراير ١٩٤٥ قائلا : « لا يمكن أن توجد قوة على ظهر الأرض تفرض علينا أن نموت جوعا ، وهذه أرض السودان واسعة !• لقد أصبح سكان مصر يناهزون الثمانية عشر مليونا ، فالى أين يذهب هؤلاء ؟• وأى أرض يزرعون ؟، وأى سبيل يسلكون ؟ » •

وعلقت على هذا الكلام قائلة : « هذا الرأى لا يمثل نظرة شعبنا • انه نغم استعمارى مفضوح ، لا يقل عن نغم الوحدة السيادية والانفصال الاستعمارى اجراما وخيانة • فالذين يصورون السودان ملجأ للفائض من السكان ــ وليس هناك فائض البتة ــ يقيمون العلاقة بين شقى الوادى على أساس عدوانى ، وبهذا ينفرون الشعب السودانى منا • ولكنهم بذلك يعمون جماهيرنا عن موطن الداء ومنبع العفن فى حياتنا ، فليس صحيحا أن عندنا فائضا فى السكان ، وانما الصحيح هو أن هناك فقرا شديدا وضيقا فى الرزق ، واصلاح هذه الحالة لا يكون بالاعتداء على أراضى وسكان السودان ، وانما يصلح باشاعة الديموقراطية فى مصر ، وتسيير مرافق بلادنا لمصلحة شعبنا، لا لمصلحة فئة ولا جماعة»•

ولكن هذه المدرسة ـ في الوقت نفسه ـ هاجمت دعاة الانفصال فى السودان هجوما شرسا . فقد وصفتهم بأنهم « عملاء الاستعمار » بما يشوهون به وجه مصر حكومة وشعبا فى أعين السودانيين، ويطمسون العلاقات الجوهرية القائمة بالفعل بين شطرى الوادى ، وأهمها علاقات الكفـاح الوطنى الذى غذته الدماء وخلقتـه المواقف النضـالية المشتركة ، فيمهدون السـبيل أمام الاستعمار كى ينفرد بكل من مصر والسودان . اننا نجد أن الصحف الانفصالية تعرض مساوىء حياة الشعب المصرى الراهنة لتنفير السودانيين من الاتحـاد معه ، متغافلين عن أن الاسـتعمار البريطانى وخفـراءه هم السبب فى الأوضاع البائسة التى صار اليها شعبنا . هـؤلاء الدعاة خطرون على نضـال شـعبنا ، خادمون للاستعمار . انهم يدعون علانية وجهارا الى تفـكيك عرى الكفاح المشترك ، وهل يستفيد أحـد من هـذا التفكيك غير الاستعمار البريطانى وخدامه ؟ .

ثم قالت : « ان من ينشر العداء ويبذر الشك فى قلوب الشعب السودانى ازاء المصريين جميعا بلا استثناء ، يخدم الاستعمار ويجرد الشعب السـودانى من حليفه القوى ، ويوجد الثغرة بين صفوف الشعبين : السودانى

الفتى، والمصرى ذى الوزن الرئيسى فى تحرير الوادى •
ان من ينادى بالانفصال قبل الجلاء ، لا يريد للشعب السودانى أن يمارس حق تقرير المصير ، ذلك الحق الذى لا يتم مادامت الحراب البريطانية تسدد الى صدور السودانيين ، وما دامت الاحتكارات البريطانية تمتص دماءهم » •

الفصل الثالث

دور مصر فى استقلال السودان



(١) لعبة فصل
الجيش السودانى عن الجيش المصرى !

نشـأ الجيش الســودانى الحديث فى رحم الجيش المصرى ، فقد كان الجيش المصرى قبل مقتــل السردار لى ستاك ، سردار الجيش المصرى وحاكم السودان، فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ـ مكونا من قســمين : الجيش المصرى البحت ، وهو مكون من مصريين فقط ، والجيش المصرى السودانى ، وكان مكونا من عناصر ســودانية بحتة ، وعلى الأخص من عنصرى : القبائل الزنجية فى السودان، مثل « الشيلوك » و « الدنكا » فى جنوب الســودان ، و « الفور » فى غربه . وعنــاصر تنتمى الى القبائل العربية فيه ، مثل « الشــايقة » ، و « الجمليين » فى شماله ، و « الشكرية » و « الرشايدة » و « الكواهلة » فى وسطه ، و « البقارة » و « الكبابيش » فى غربه .

ومن الحقائق التاريخية أن عدد هـذه القـوات السودانية البحتة ، كان يكون غالبية الجيش المصرى فى ذلك الحين . فلم يكن عدد القوات المصرية البحتة يتجاوز ثلث قوات الجيش المصرى ، اذ كان يبلغ ٧٣٧٩ ضابطا وجنديا فى مصر والسودان ، من مجموع القوات البالغ عددها ٢٢٫٦٣٥ ضابطا وجنديا .

وفى الوقت نفسه ، كان أكثر من ثلاثة أرباع الجيش المصرى موجودا فى السودان . اذ لم يكن يوجد بمصر سوى ٥٤٨٣ ضابطا وصف ضابط وجندى، بينما كانت بقية القوات ، وعددها ١٧٫١٥٢ موجودة فى السودان . وحكمة هذا التوزيع أن مصر كانت قد أصبحت مركز الفتنة والاضطراب ضد الاحتلال ، ولم يكن من المناسب تركيز الجيش المصرى فى مصر، حتى لا تضطر بريطانيا الى زيادة جيش الاحتلال ! . وكان هذا الجيش يتزايد مع تزايد الوعى القومى والاضطرابات فى مصر ، فقد كان عدده بعـد استرداد السـودان لا يتجاوز ٥٠٠٠ جندى ، ثم بلغ ٥٧٠٠ فى أعقاب حادث العقبـة سـنة ١٩٠٦ ، وفى سـنة ١٩٢١ كان هـذا الجيش يبلغ ١١٫٠٠٠ جندى .

ومع أن الضباط المصريين فى السودان كانوا تحت

قيادة ضباط انجليز أعلى رتبة ، الا أنهم كانوا يمثلون خطرا حقيقيا على السلطات البريطانية هناك، بغالبيتهم العددية بالنسبة للضباط الانجليز ، وبصلاتهم الوثيقة بالمائلات السودانية بحكم اللغة والدين والقومية والدم والنسب • وقد تزايد خطرهم مع تزايد المد القومي في مصر والسودان بعد الحرب العالمية الأولى وثورة ١٩١٩، مما تجلى أثره بوضوح في عهد وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤ ـ وبذلك بات التخلص منهم ضرورة ملحة للسياسة البريطانية التي كانت قد قررت في ذلك الحين الانفراد بالسيطرة والنفوذ في السودان من الناحيتين الفعلية والشرعية •

لذلك عندما قدم الانجليز انذارهم المشهور الى سعد زغلول يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، بعد قتل السردار، كانت المطالب التي تتعلق بالجيش المصري في السودان تنقسم الى قسمين :

الأول، « ارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة » •

والقسم الثاني ، تحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري ، الى قوة مسلحة سودانية ، تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية (البريطانية) وحدها ،

وتحت قيادة الحاكم العام البريطانى العليا ، وباسمه تصدر العرائض (براءات تعيين الضباط) •

وقد تم تنفيذ القسم الأول من المطالب ، بموافقة حكومة زيور باشا ، التى أصدرت أوامرها للقوات المصرية بعدم المقاومة ، لأنه « ليس من ورائها سوى سفك الدماء بغير جدوى » •

أما القسم الثاني ، فقد بدأ تنفيذه في يناير ١٩٢٥ ، عندما كتب المفتش العام البريطانى بالجيش المصرى ، اللواء سبنكس باشا Spinks ، بناء على أمر نائب السردار (اللواء هدلستون باشا) ـ الى وزير الحربية المصرى ، يطلب اليه أن يصرح له بأن يعلن الضباط السودانيين الحائزين على عرائض التعيين فى الجيش المصرى ، والمزمع استخدامهم فى قوة الدفاع السودانية ، أنه من المستحيل على الحكومة المصرية أن تقدم لهم وظائف مستمرة فى الجيش المصرى ، وأنهم أحرار فى الاستقالة من وظائفهم الحالية والخدمة فى قوة الدفاع السودانية ! ـ وأن الحكومة المصرية تقبل على عاتقها جميع المبالغ المستحقة لهم عن المعاشات والمكافآت المتعلقة بما مضى من الخدمات لحين تاريخ النقل •

وقد استشار زيور باشا ، رئيس لجنة قضايا

الحكومة ، فى هذا الطلب الغريب • وقد رد رئيس لجنة القضايا فى ١٠ يناير ١٩٢٥ بمذكرة أوضح فيها أن اتفاقية السودان المعقودة بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى يناير ١٨٩٩ يجب أن تعتبر قائمة بينهما ، ويجب التمسك ـ من ثم ـ بها • وأن ادارة السودان المخولة للحاكم العام بحسب هذه الاتفاقية هى ادارة مستقلة فى كافة النواحى السياسية والتشريعية والادارية ، وبالتالى فقد يبدو أنه لا يوجد أى تعارض من الوجهة القانونية البحتة بين انشاء قوة دفاع سودانية وبين ما للحكومة السودانية من استقلال ذاتى فى الادارة ، ولكن انشاء هذه القوة السودانية تظهر مخالفته فى الواقع لأحكام اتفاقية ١٨٩٩ ولأحكام الدستور المصرى ، بسبب الظروف الخاصة التى أنشئت فيها هذه القوة : فمن ناحية ، فان الحكومة البريطانية ليس لها قانونا حق الانفراد باصدار الأمر باتخاذ مثل هذا الاجراء الهام الى الحاكم العام ، الذى هو ممثل الحكومتين ونائبهما المشترك فى ادارة السودان • ومن الناحية الثانية ، فان الداعى السياسى الى اتخاذ هذا الاجراء قد زال بسقوط الوزارة المصرية السابقة ، وبزوال الاضطرابات فى السودان • وبذلك صار من

الممكن الاتصال بالحكومة المصرية للحصول على موافقتها على انشاء قوة الدفاع فى السودان ٠

وقال رئيس لجنة قضايا الحكومة ان تأليف هذه القوة السودانية يناقض اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، ويخالف أحكام الدستور المصرى ، لأنها لا تبدو كانها مجرد وحدة عسكرية خاضعة لحاكم السودان ، باعتباره ممثلا للشركة القائمة من الحكومتين البريطانية والمصرية وانما تعد كأنها فى خدمة دولة مستقلة عن مصر ، أو فى خدمة مستعمرة بريطانية ٠ وبالتالى فان موافقة الحكومة المصرية على انشاء هذه القوة لا يستطيع أن يصحح هذا التناقض لاتفاقية ١٨٩٩ أو المخالفة لأحكام الدستور المصرى ، وانما لابد من اتفاقها مع الحكومة البريطانية على بعض النقاط الهامة ، سدا للذريعة ودفعا للشبهة ٠

واقترح رئيس لجنة القضايا من هذه النقاط الاتفاق على تسمية القوة الجديدة ، والعلم الذى تستخدمه ، وطريقة تجنيدها ، ومنح عرائض التعيين لضباطها ، وعلاقة حاكم عام السودان بسردار الجيش المصرى ، وعلاقة جنود هذه القوة وضباطها بجنود وضباط الجيش المصرى ٠

فاذا لم يتسن الاتفاق بين الحكومتين على هذه التفصيلات ، وأرادت الحكومة المصرية أن تحتفظ بالحالة القائمة فيما يتعلق بحقوقها في السودان ، فيجب عليها أن ترد على دار المندوب السامى بأنها لا تعترف بوجود قوة الدفاع السودانية ، ولا تعترف بحق الضباط السودانيين في الاستقالة من وظائفهم بالجيش المصرى والخدمة في القوة السودانية ، بل انها تعتبر من يقبل منهم الخدمة في القوة السودانية محروما من حقوقه فى المعاش أو المكافأة •

وقد عمل زيور باشا طبقا للنصيحة القانونية ، وجرى التفاوض بينه وبين نائب المندوب السامى فى يوم ١٤ يناير على هذا الأساس • ولكن نائب المندوب السامي لم يوافق على تعديل المطالب البريطانية فى هذا الشأن • ولما لم يسفر التفاوض عن اتفاق ، صرح نائب المندوب السامى بما يفيد أنه سوف يفرض الأمر الواقع على الحكومة المصرية ، وبأنه سيقترح على حاكم عام السودان أن يمنح الضباط السودانيين الذين يلتحقون بخدمة قوة الدفاع السودانية عرائض تعيين خاصة غير عرائضهم المصرية ، وأما الضباط السودانيون الذين لا يرغب الحاكم العام فى الاحتفاظ بهم في خدمة القوة الجديدة ، فيمكن للسردار احالتهم الى المعاش !

وفي يوم ١٧ يناير ١٩٢٤ سارع الحاكم العام للسودان بفرض هذا الأمر الواقع على الحكومة المصرية. فقد أصدر منشورا بانشاء قوة الدفاع السودانية، ذكر فيه أن انشاء هذه القوة قد استلزمه سحب الجنود المصرية من السودان، وأن القوة الجديدة سوف تتبع وتدين بالخضوع لحاكم السودان العام، وأنه هو الذى يعين ويعزل جميع الضباط، وأن جميع العرائض تصدر باسمه، وأنه سيقبل فى خدمة الدفاع السودانية « كل من يراه منهم جديرا بذلك » ! ، وأن حكومة السودان سوف تتحمل كل الالتزامات الخاصة بماهياتهم وبالمعاشات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم فى الجيش المصرى .

وقد رحبت جريدة « التايمز » البريطانية فى افتتاحيتها بهذا الاجراء الذى اتخذ فى السودان، وأشارت الى « الخطر من وجود قوات تدين بالولاء لشخص غير الحاكم العام » ! . وقالت انها قد سبق لها اقتراح الفصل بين القيادة العليا السودانية والقيادة العليا المصرية . ووصفت نظام الحكم الثنائى بأنه لا يعدو ـ فى أحسن الظروف ـ أن يكون نظاما مؤقتا، وأما فى أسوأ الظروف فانه يمهد تربة خصبة للأخطار.

وطالبت بأن يستبدل بنظام الحكم الثنائى نظام آخر ، وقالت ان انشاء قوة الدفاع السودانية التى تخضع للحاكم العام للسودان وحده ، هو « خطوة رائعة نحو تحقيق هذه الغاية » ! ٠

وقد بادر زيور باشا بابداء «أسف» الحكومة المصرية لهذا الموقف من جانب حاكم السودان العام ، « الذى سبب للحكومة المصرية قلقا حقيقيا ، كما أحدث انزعاجا عظيما للرأى العام فى مصر» ٠ وقال انه يقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية ، « وأؤكد فى الوقت نفسه ، أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصرية البحتة ، وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية ، كل هذه لا يمكن أن تؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهائى ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة ، كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها » ٠

على كل حال ، فقد ترتب على ذلك أن قوة الدفاع السودانية ، التى أنشئت على هذا الأساس ، لم تعد من الناحية الفعلية جزءا من الجيش المصرى ، بعد أن قام الحاكم العام البريطانى بانشائها بناء على أوامر الحكومة

البريطانية وحدها ، وليس بوصفه ممثل الحكومتين المصرية والبريطانية ونائبهما المشترك في ادارة السودان • وبعد أن انفردت الادارة البريطانية بالسيطرة على هذه القوة ، التي أصبحت كما لو كانت في خدمة دولة مستقلة عن مصر ، على الرغم من أن السودان كان مايزال داخلا في اطار السيادة المصرية ، وان كانت ادارته مشتركة بين مصر وبريطانيا •

مع ذلك ، فان حكومة زيور باشا رأت ـ صيانة للروابط القومية بين مصر والسودان ـ أن تتحمل مصر بنفقات هذه القوة السودانية اعتبارا من انشائها ! • ففي يوم ٤ فبراير ١٩٢٥ قرر مجلس الوزراء ، بمناسبة اعداد ميزانية ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ ـ أن تبقى ميزانية وزارة الحربية لتلك السنة كما كانت في السنة السابقة لها تماما ! • على أن يبين في الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذى في مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج في الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان •

وفي يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ كتب زيور باشا الى المندوب السامي يخطره بما قررته الوزارة فقال :

« لما كانت الحكومة مصممة على صيانة الروابط

القوية (بين مصر والسودان) ، ولما كانت لا يسعها التخلى عن مستولية الدفاع عن السودان ، فهى ترغب فى اثبات مصلحتها الدائمة فى تأدية هذا الواجب ، باستمرارها على الاشتراك فى الدفاع عن الأراضى السودانية • ولهذا الغرض ، فان مجلس الوزراء قد قرر أن يخصص للنفقات العسكرية فى السودان كل ما تبقى من ميزانية وزارة الحربية بعد خصم النفقات العسكرية فى القطر المصرى • ولما كان قد ظهر أن الباقى ٧٥٠ ألف جنيه ، فقد قرر مجلس الوزراء أن يضعها جملة ، بعد موافقة البرلمان ، تحت تصرف الحكومة السودانية لحساب النفقات العسكرية السابق ذكرها » ! •

وقد سارع المندوب السامى بالرد بالموافقة على هذا القرار الساذج على اعتبار أنه « حق وعدل » !، وأن الحكومة البريطانية التى أحيطت علما بهذا القرار توافق على « أن يحدد قيمة ما تدفعه الحكومة المصرية لهذا الغرض بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه » •

وعلى هذا النحو ظل شعب مصر يدفع من ميزانيته نفقات الجيش السودانى كل عام ، حتى بعد انفصاله عن الجيش المصرى! • وكان هذا المبلغ ٧٥٠ألف جنيه •

وحتى نعرف نسبة هذا المبلغ لميزانية الجيش المصرى فى ذلك الحين ، فان ميزانيــة الحربيــة عام ١٩٢٦ كانت تقدر بمبلغ ٥٢٠ر١٧٦١ر١ جنيها ، فاذا طرحنا من هذا المبلغ ٧٥٠ ألف جنيه المنوه عنه بمصاريف الجيش فى السودان ، فان البـاقى يكون أكثر من مليـون جنيه بقليل • ومعنى ذلك أن الميزانية كانت تقسم مناصفة تقريبـا ـ وعلى وجه الدقة بنسبة ٣ : ٤ بين الجيش السودانى (الذى انفصل عن مصر!) والجيش المصرى •

وقد أثار ذلك ـ فى فترات لاحقة ـ اعتراضات بعض النواب المصريين ، عـلى أساس أن هـذا الجيش السودانى أصبح جيشا منفصلا عن الجيش المصرى تمام الانفصال ، تلزمه الطاعة والولاء لحاكم السودان ، الذى له القيادة العليا ، ويعين ويعزل جميع الضباط ، وأن فى دفع هذه النفقات مسايرة للسياسة البريطانية فى اعتدائها الصارخ على وحدة وادى النيل • وكان من رأى فكرى أباظة الاحتفاظ بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه السالف الذكر ، لاصلاح الجيش المصرى ، أو تخفيض هذا المبلغ الى ٢٥٠ ألف جنيه فقط • على أن النواب المصريين ظلوا يوافقـون عـلى ادراج ذلك المبلغ كاملا فى الميزانيـة لمصـاريف الدفاع عن السـودان ، حتى أبرم مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ •

(٢) لعبة الحكم الذاتى فى السودان

« اذا نظر القارىء الى خريطة لحوض النيل ، لم يسعه الا أن يندهش لما بينها وبين النخلة من شبه عجيب . ففى أعلى الخريطة تنتشر منطقة الدلتا الخضراء الخصيبة كأنها الغصون والأوراق . أما الجذع فيتلوى قليلا ، لأن النيل ينحنى انحناءة كبيرة فى مجراه عبر الصحراء . ولكن الشبه يعود كاملا جنوبى الخرطوم ، وتبدأ جذور النخلة فى أن تمتد بعيدا فى أعماق السودان . وانى لا أستطيع أن أتخيل أحسن من هذا تصويرا لعلاقة التعاطف الوثيقة بين مصر ومديرياتها الجنوبية . ومزايا هذه العلاقة متبادلة ، اذ أن السودان، اذا كان كما سلم الوصف من الناحيتين الطبيعية

والجغرافية ، جزءا لا يتجزأ من مصر ، فان مصر لا تقل أهمية لنمو السودان » •

لم يكن النص المذكور أعلاه مقتبسا من كاتب وطني مصرى أو سودانى ، وانما هو كلام سياسى استعمارى عتيد هو « ونستون تشرشل » فى كتابه « حرب النهر » ، وذلك حين كان الانجليز يحكمون السودان باسم مصر ، ويريدون أن يثبتوا أقدامهم فى وادى النيل الى الأبد • ولكن حينِ ارتفعت صيحة الحرية فى أرجاء الوادى ، واشتد الضغط الوطنى التحررى لطرد الاستعمار ، برزت على الفور سياسة بريطانيا المفضلة : « فرق تسد » ، وأخذ الانجليز يخططون لقطع النخلة اربا : أى قطع مصر عن السودان ، وقطع شمال السودان عن جنوبه • وكل ذلك تحت شعار براق هو « الحكم الذاتى للسودان » •

ولما كان الانجليز هم القوة المسيطرة فى السودان، فقد أخذوا يكيفون الحكم الذاتى بما لا يخرج عن اطار هذه السيطرة ، وفى الوقت نفسه أخذوا يصطنعون حركة انفصالية فى جنوب السودان لفصله عن شماله • ولكن وعى الجماهير السودانية والمصرية أحبط هذه التدبيرات كما سنرى •

وكان مؤتمر الخريجين قد فجر قضية الحرية السودانية في وقت مبكر أثناء الحرب العالمية الثانية ، فى أعقاب ميثاق الأطلنطى ، حين تقدم بمذكرة لحاكم عام السودان يوم ٣ ابريل ١٩٤٢ طالب فيها « باصدار تصريح مشترك ، فى أقرب فرصة ممكنة ، من الحكومتين الانجليزية والمصرية ، بمنح السودان ، بحدوده الجغرافية ، حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة ، واحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق حرية تامة ، تكفل للسودانيين الحق فى تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصرى والسودانى » . كما طالب « بتأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لاقرار الميزانية والقوانين » .

كان هدف مؤتمر الخريجين من هذه المذكرة « خلق قضية سودانية ، ورسم خطوطها الأولى ابان الحرب ، تأهبا لاثارتها عقب الحرب مباشرة عندما تثار قضايا الشعوب كما كان يتوقع السودانيون » . وكان المجلس النيابى الذى طالب به مجلسا نيابيا بكل معنى الكلمة ، يكون له الحق الأخير فى « اقرار الميزانية والقوانين » ، وتكون الأداة التنفيذية خاضعة لتوجيهاته .

ولكن السياسة البريطانية تلقفت هذه المذكرة

لتقلب الغاية منها ، عن طريق انشاء هيئة تمثيلية ذات صفة استشارية بحتة لشمال السودان وحده ، تخدع بها السودانيين ، وتوهمهم بالحكم الذاتى ، وتستخدمها كدرع سودانى يقى الادارة الانجليزية غضبة الشعب ، وجهاز سودانى تفصل به شمال السودان عن جنوبه .

وقد كانت هذه الهيئة التمثيلية هى المجلس الاستشارى ، الذى صدر به القانون رقم ٣٦ فى سبتمبر ١٩٤٣ ، الذى اقتصر على المديريات الشمالية فقط ، وهى مديريات : النيل الأزرق ، ودارفور ، وكردفان ، وكسلا ، والخرطوم ، والشمالية . ولذلك سمى بالمجلس الاستشارى لشمال السودان ! .

على أن هذا المجلس ، الذى اعتبر هجوما مضادا من قبل السلطة الاستعمارية الانجليزية ، لم يلبث أن أثار غضبا عارما فى الرأى العام السودانى الواعى ، الذى أخذ يوجه سهامه الى المجلس ، على أساس أن وظيفته استشارية بحتة، وبالتالى فهو لا يحقق ما يدعيه الانجليز من أنه خطوة نحو الحكم الذاتى . وأنه ، من حيث تكوينه ، عبارة عن مجلس معين بواسطة الحاكم العام . وأن اقتصاره على المديريات الشمالية الست فيه حرمان

للجنوبيين من اكتساب الخبرة ، كما يشير بوضوح الى اتجاه الانجليز لفصل شمال السودان عن جنوبه ٠

ولم تلبث المقاومة السودانية للمجلس أن بلغت ذروتها حين اصدر المؤتمر قرارا بمقاطعته ، واعتبار كل من يتقدم لعضويته ، أو يقبلها ، خارجا على المؤتمر ومنفصلا عنه ٠٠وبذلك سحب الصفة التمثيلية من المجلس ٠

وهكذا تكون المجلس من خليط متنافر من الأفراد، يتمثلون فى الحاكم العام والسكرتيرين الثلاثة : الادارى والقضائى والمالى ، وممثلى الادارة الأهلية من النظار والعمد والمشايخ ورؤساء العشائر ، وبعض موظفى حكومة السودان ٠ وأصبح ـ بالتالى ـ هدفا للحركة الوطنية السودانية ، التى أخذت تعامله كمؤسسة استعمارية ، يريد بها الانجليز أن تكون اللبنة الأولى فى البناء الدستورى الذى يريدون اقامته بهدف فصل السودان عن مصر ، وفصل جنوب السودان عن شماله ٠

★★★

فى ذلك الحين كان الشعب المصرى يقف الى جانب شقيقه السودانى فى معركته ضد هذا التزييف البريطانى لارادته ، وأخذت صحافته تفضح السياسة

الاستعمارية · فقد تساءلت جريدة الأهرام فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٤ قائلة : «لماذا اختص المجلس الاستشارى بشمال السودان دون جنوبه ؟ ؛ هل رفاهية السودانيين الواردة في المعاهدة ، والتى يفسرونها اليوم بالحكم الذاتى ، مقصورة على شطر دون شطر ؟ » · وقالت الجريدة : « لا يتوهمن واهم أننا ننازع فى الحكم الذاتى لاخواننا السودانيين ، فنحن نطمع لهم فى أكثر من ذلك ، نحن نطمع فى الاستقلال التام كمصر ومع مصر، فتكون لهم حقوق كحقوق المصريين، وواجبات كواجباتهم فى مملكة واحدة » ·

وقد كان سماح الرقيب فى مصر بنشر هذا الهجوم على حكومة السودان معناه رضاء حكومة الوفد عنه ، ولذلك سارع مراسل « التايمز » الى مقابلة النحاس باشا للحصول على رأيه في هذه المسألة ، ورد النحاس بنفس ما ردت به الجريدة تقريبا ، فقد أعلن أنه ليس لبريطانيا أن تنفرد باجراءات تحت اسم الحكم الذاتى للسودانيين ، وقال انها تستعد لشطر السودان شطرين، وتدمج الجزء الجنوبى فى أوغندا، ولكن أحدا لا يستطيع أن يشطر السودان شطرين ، فالسودان لا يقبل التجزئة ·

وفي الفترة التالية تركزت مواجهة مصر للمخطط الاستعماري في السودان حول هـذه المسالة : مسـألة الحكم الذاتي • فبينما كانت السياسة البريطانية تريد أن يكون الحكم الذاتي صوريا وتعمل على تزييف الارادة الشعبية السودانية ، كانت السياسة المصرية تدعو الى أن يكون الحكم الذاتي حقيقة واقعة •

فقد لقيت السياسة البريطانية في تلك الأثناء ، في محاولاتها لفصل شمال السودان عن جنوبه ، صدمة شديدة في مؤتمر جوبا ، الذي عقد في ١٢، ١٣ يونية ١٩٤٧ لتكريس الانفصال، حين أقنع الأعضاء الشماليون اخوانهم الجنوبيين بالانقلاب على الفكرة البريطانية في اقامة مجلس استشـاري للجنـوب ، وقبول الاشتراك ـ بدلا من ذلك ـ في الجمعية المزمع اقامتها في الشمال •

وقد أرادت السياسة البريطانية مواجهة هذا الموقف، الذي أكد تمسـك السـودانيين بوحدتهم ، عن طريق التقدم باصلاحات دستورية وهمية أخرى ، تهدف الى قيام جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي لا يمثلان ارادة الشعب السوداني ، أوصى بهما مؤتمر ادارة السودان الذي شكله الحاكم العـام في ابريل ١٩٤٦ ـ ولـكن الحكومة المصرية فضحت هذا الزيف في مذكرة تاريخية

هامة بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٤٧ حددت الموقف المصرى في مواجهة الموقف البريطانى بما لا يحتمل اللبس أمام الشعب السودانى ·

فقد قررت بصراحة تامة ، فى السطور الأولى منها، أن التوصيات المعروضة « لا تحقق الغرض الذى قصدت اليه ، وهو التوسع فى اشراك السودانيين فى الحكومة المركزية » ، وقالت ان النظام المقترح « لا يفسح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا ، وهـذا ظاهر من كيفية تشكيل الجمعية التشريعية ، فهى تتألف من سبعين عضوا ، عشرة منهم معينون والباقى منتخبون ، ولـكن طريقة الانتخاب أقرب الى التعيين منها الى الانتخـاب الصحيح ، فان الأعضاء الذين يمثلون جنوب السودان يعينهم حكام الأقاليم ، أما فى شمال السودان فالانتخاب فى مناطق الأرياف طريقته غير محددة ، بل هى تختلف باختلاف المناطق · فلم يتحدد من هم الناخبون ، وما هى الوحدات المختلفة التى تتكون منها مناطق الانتخاب ، بل ترك كل ذلك لتقدير حكام الأقاليم · ويتبين من كل هذا أن الانتخاب فى مناطق الأرياف سـيخضع الى حد كبير لتأثير السلطات الادارية · فاذا أضيف الى ذلك أن الموظفين يصح أن يكونوا أعضاء فى الجمعية التشريعية

مع بقائهم فى وظائفهم ، صح التساؤل : الى أى حد ستكون الجمعية التشريعية ـ وهذه هى طريقة تشكيلها ـ بعيدة عن تأثير السلطة التنفيذية ، حتى فى نطاق اختصاصها المحدود ؟ • والواجب فى هذه المسألة الجوهرية أن يوضع قانون انتخاب يسمح بتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا » •

ثم استدلت المذكرة المصرية على أن النظام المقترح « لا يشرك السودانيين فى المسئولية عن حكم أنفسهم بالقدر الذى يستحقون، لما هو ظاهر من السلطات الضيقة التى خولت للجمعية التشريعية ، ومن السلطات الواسعة التى خولت للحاكم العام ولمعاونيه الاربعة ، الذين يعتبرون أعضاء بحكم وظائفهم فى المجلس التنفيذى ، وهؤلاء كلهم من البريطانيين » • وقالت ان « رأى هذه الجمعية استشارى محض فى التشريعات التى تقدم لها • واذا هى رفضت تشريعا ، فان هذا الرفض لا يحتم سقوط هذا التشريع ، بل ولا مجرد تأجيله ! • ومع أنها لا تملك الا هذا الرأى الاستشارى المحض ، فانه لا يتسنى لها النظر فى جميع التشريعات قبل نفاذها •• وبذلك تتعطل أهم وظيفة للجمعية التشريعية ، وهى ابداء الرأى فى التشريعات قبل نفاذها » •

ثم لاحظت المذكرة أن « الميزانيــة ، بما فى ذلك الضرائب ، لا يوجد عنها فى النظام المقترح نص يجعل رأى الجمعية فيها قطعيا ، بل اننا نجد فى تقرير اللجنة الفرعية نصوصا صريحة فى أن رأى الجمعية استشارى محض · والواجب أن توضــع نصوص صريحــة تعطى للجمعية رأيا قطعيا فى قرار الميزانية وفى تعديلهــا ، وعلى كل حال لا أقل من أن تمنح هذه الجمعية منذ الآن حق اقرار الضرائب، وفقا للقاعدة المشهورةالتى تقضى بألا ضريبة دون تمثيل » ! ·

ثم عابت المذكرة ما خوله النظام المقترح للحــاكم العام من سلطات واسعة في التصديق عــلى التشريعات وفي رفضها ، وقالت ان هذه السلطات « منقطعة النظير فى الأوضاع الدستورية »·، وينبغى اذن أن يتقرر ــ مادام النظام الحاضر موجودا فى السودان ــ أن تشريعا توافق عليه الجمعيــة التشريعيــة والمجلس التنفيذى لا يملك الحاكم العام أن يرفضه أو أن يقبله ، الا اذا أقرت الدولتان الرفض أو القبول » ·

ثم أثارت المذكرة قضية الحريات الدســتورية فى النظام المقترح ، فأبرزت أن ذلك النظام « قد خلا حتى من مجرد الاشارة الى الحريات الدستورية ، وهذا أمر

جوهرى بالنسبة للسودان ، فان السودانيين فى مقتبل نهضة اجتماعية وسياسية ، فلابد من أن يكفل لهم النظام الذى يعيشون فى ظله احترام الحرية الشخصية ، وحرية الرأى ، وحرية العقيدة ، وحرية الاجتماع ، وحرية الصحافة ، وغير ذلك من الحريات التى لا يعيشون أحرارا بدونها ، ولا يأمنون من التعسف الا اذا كانت مكفولة لهم » • وقالت ان القانون ينبغى أن ينظم هذه الحريات ، « فلا يكون السودانيون تحت رحمة رجال الادارة فى اجتماعاتهم وفى صحافتهم وفى حرياتهم الشخصية على اختلاف مظاهرها، والا أصبح هذا النظام لا يزيد على أن يكون تعديلات من النوع الادارى ، الذى لا يتعلق الا ببضع عشرات من السودانيين من الموظفين والأعضاء بالجمعية التشريعية ـ وهؤلاء يصبحون جميعا أداة فى يد الادارة المركزية » ! •

ثم عزت المذكرة المصرية ما شاب النظام المقترح من مآخذ ، اعتبرتها « عيوبا جوهرية » ـ الى ان المؤتمر الذى قام ببحث الموضوع ، وهو مؤتمر ادارة السودان، « قد خلا من عناصر ضرورية كان وجودها لازما حتى يتمكن المؤتمر من القيام بمهمته على وجه مرض «وذلك أن المؤتمر قد تألف من ثلاثين عضوا ، بينهم خمسة

وعشرون من الموظفين ! » ، وأنه لا يمثل السودانيين الا تمثيلا ناقصــا. فان أحزابا كثيرة فى الســودان ، بل ومؤتمر الخريجين نفسه الذى ينتظم الطبقة المتعلمة فى الســودان ، وهى الطبقة التى يجب أن تكون عــلى رأس الطبقات التى تستشار فى الاصلاحات الدستورية، والتى يجب أن يفسح لها الطريق لتتولى مسئوليات الحكم فى السودان ـ لم ينتدبوا ممثلين عنهم فى المــؤتمر • لذلك لا يكون غريبا أن تجىء توصيات المؤتمر قاصرة عن أن تعبر تعبيرا أمينــا عن حقيقة الرأى العــام فى السودان •• ولم يكن غريبا كذلك أن نتسلم من وفد السودان، وهو وفد له مكانته فى الرأى العام السودانى، مذكرة تتضمن رفضه لتوصيات المؤتمر • ومن أجل ذلك لا يسع الحكومة المصرية أن توافق على هذه التوصيات الا بعد ادخال التعديلات المبينة فى هذه المذكرة » •

وهكذا أثبتت مصر أن تمسكها بوحدة وادى النيل لم يكن بفرض فرض السيطرة والنفوذ الاستعمارى ، كما كانت تفعل بريطانيا ، وانما كانت ترى فى الوحدة اطارا تتحقق فيه حرية الشــعبين المصرى والسودانى ، وتتفاعل فيها ارادتهما الحرة الطليقة •

(٣) لعبة تقرير المصير للسودان

لم تكن أهداف بريطانيا من لعبة الحكم الذاتي التي أخذت تلعبها في السودان ، خافية عن المصريين والسودانيين ، فبريطانيا دولة استعمارية ذات تاريخ طويل في الاستعمار ، اكتسبت من خلاله خبرة طويلة في مراوغة الشعوب وخداعها • ولذلك اختارت لحكم مستعمراتها ما عرف باسم نظام الحكم غير المباشر ، أي الحكم من وراء أقنعة وطنية • وهذه الأقنعة الوطنية اتخذت في البداية شكل حكومات أوتوقراطية ، وعندما اشتدت حركات التحرر الوطني تحولت هذه الحكومات الى حكومات دستورية ، أي أضيف اليها دستور وبرلمان ، تحت اسم «الحكم الذاتي» تارة ، وتحت اسم «الاستقلال» تارة أخرى• ولكن هذا الدستور والبرلمان كانا يعكسان

الوضع الاستعمارى بأكثر مما يعكسان التحرر والاستقلال ، لأن بريطانيا لم تكن تريد من وراء هذا الدستور وذاك البرلمان منح الشعوب حريتها الداخلية ، وانما كانت تريد القيام بحرب مؤخرة ، تريد الهاء الشعوب فيها بلعبة البرلمان لاضاعة قدر كبير من جهودها فى طلب الاستقلال . هكذا حدث فى مصر بدستور ١٩٢٣، تحت لعبة الاستقلال (تصريح ٢٨ فبراير) ، وهكذا حدث فى السودان بانشاء المجلس الاستشارى للسودان سنة ١٩٤٣ أولا ، ثم بعد خمس سنوات باصدار قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ .

وكان هذا القانون قد تضمنت مبادئه الأساسية ما عرف باسم « مؤتمر ادارة السودان » ، الذى شكله الحاكم العام فى ابريل ١٩٤٦ . وقد اعترضت مصر على هذه المبادىء اعتراضا قويا ـ كما بينا ـ على أساس أنها مبادىء لا تفسح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا . وطالبت بتعديلها . كما عارضت غالبية الشعب السودانى الساحقة هذه المبادىء أيضا . ولكن الحكومة البريطانية ضربت بهذا الاعتراض عرض الحائط ، وأصدرت ذلك القانون نافذ المفعول من ١٩

يونيو ١٩٤٨ · وبذلك دخلت العلاقة بين مصر والسودان وبريطانيا مرحلة جديدة ، دار الصراع فيها هذه المرة حول لعبة جديدة خرجت من جعبة بريطانيا التى لا تنفد، وهى لعبة حق تقرير المصير ! ·

ففى يوليو ١٩٤٧ ، كانت الحكومة المصرية ـ تحت رئاسة محمود فهمى النقراشى باشا ـ قد أدركت أنه لم يبق فى قوس الصبر منزع ، وأن امكانات التفاوض المباشر مع بريطانيا قد استنفدت جميعها ، فقررت ـ فى مناخ الأمل والاستبشار بقيام هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها بعد الحرب العالمية الثانية ـ عرض النزاع بينها وبين بريطانيا على مجلس الأمن · وقد لقيت قضية وحدة وادى النيل نصيبا وافرا فى هذه الشكوى· فقد اتهمت الحكومة المصرية بريطانيا بأنها تتبع سياسة ترمى الى فصل السودان عن مصر ، وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم ، واثارة حركات انفصالية مصطنعة بغرض فصم وحدة وادى النيل ، على الرغم من أن هذه الوحدة « تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانيهم المشتركة » · وطالبت بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا، وانهاء النظام الادارى القائم فى السودان ·

وقد استجابت بريطانيا للتحدى على طريقتها الخاصة ، فقد أعلن السير الكسندر كادوجان ، ممثلها أمام مجلس الأمن ، فى يوم ٥ أغسطس ١٩٤٧ ، أن جوهر النزاع بين مصر وبريطانيا حول السودان ليس هو قضية الحكم الذاتى فى السودان ، وانما تفسر كل من البلدين المختلف لمفهوم حق السودانيين فى تقرير مصيرهم مستقبلا ! - « فان ما فهمته حكومة صاحب الجلالة من هذه العبارة هو أن السودانيين **حينما يتم اعدادهم للحكم الذاتى** ،يجب أن يترك لهم حرية اختيار ما يكون عليه وضع بلادهم فى المستقبل ، فيكون لهم بمقتضى ذلك أن يختاروا أن يشتركوا مع مصر بطريقة أخرى كمملكتين تحت تاج واحد ، وذلك بالاتحاد مع مصر ، أو أن يختاروا أن يستقلوا ببلدهم استقلالا تاما كدولة مستقلة ، لا يربطها أى رباط قانونى مع مصر أو أية دولة أخرى • أما الحكومة المصرية فقد رأت - من الجانب الآخر - أن حق اختيار السودانيين لنظام بلادهم فى المستقبل يكون محدودا ، فلهم أن يختاروا الاتحاد الكامل مع مصر ، ولهم أن يختاروا أن تكون لبلادهم حكومة ذاتية متحدة مع مصر تحت تاج واحد ، ولكن مصر لم تكن مستبعدة لاعطاء السودانيين الحرية لاختيار الاستقلال التام » •

على هذا النحو نقلت بريطانيا النزاع حول قضية الحكم الذاتي للسودان الى مستوى جديد ، هو النزاع حول قضية حق تقرير المصير • ولكن القضيتين كانتا مترابطتين ترابطا وثيقا ، ذلك أن الحكم الذاتي ، في حدود المدى الزمني الذى كانت تريده بريطانيا ، وبالشكل الذى كانت تعمل لاقامته في السودان ، وهو الشكل الذى يشجع النزعات الانفصالية داخل السودان بين الشمال والجنوب من جهة ، وبين السودان ومصر من جهة أخرى ـ كان من شأنه ، عندما تحين ساعة ممارسة السودانيين لحقهم في تقرير المصير ، أن يحقق أهداف بريطانيا في فصل شمال السودان عن جنوبه ، وفصل السودان عن مصر

وهذا هو السبب في المعارضة الشديدة التي قوبلت بها الجمعية التشريعية ، عند قيامها في السودان في ديسمبر ١٩٤٨ ، من جانب جماهير الشعبين السوداني والمصرى الواعية • فوفقا للدكتور ابراهيم محمد حاج موسى، فقد قاطعها السواد الأعظم من الشعب السوداني، حتى أولئك الذين اشتركوا في المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وقامت المظاهرات الضخمة في جميع مدن السودان تندد بالجمعية ، وتحذر من اللعبة

الخطرة • وقابل الشعب السوداني أول اجتماع للمجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ بمزيد من المظاهرات الصاخبة التي جابت العاصمة وكل مدن السودان ، وسقط شهيدان في عطبرة وغيرها من مدن السودان ، واعتقل كثير من زعماء البلاد •

أما مصر ، فقد قبلت التحدى ، ولم ترهبها اللعبة الجديدة التي طرحتها بريطانيا فى الميدان ، وهى لعبة حق تقرير المصير • فقد أعلن النقراشى فى مجلس الأمن يوم ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ أن مصر « لن تهدر على السودانيين مستقبلهم ، ولكنها لن تدع المسألة رهنا بأهواء السياسة الاستعمارية • وعلى ذلك فان مصر ترغب فى تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحرارا فى ارادتهم ، لا مع البريطانيين ، ولا مع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطانى • وانى لعلى يقين من أنه متى أصبح السودانيين أحرارا فى الاعراب عن آرائهم ، فانهم والمصريون خليقون بالوصول الى حل يرتضيه الطرفان ، ويكون متفقا مع مبادىء الميثاق الديموقراطية » •

ومعنى ذلك أن مصر اشترطت لممارسة السودان حق تقرير المصير بشكل فعال ، تحرير ارادة السودانيين أولا

عن طريق جـلاء البريطانيين عن السـودان • وبذلك وضعت قضية الجلاء عن السودان في مواجهة قضية حق تقرير المصير • وهذا هو الاطار الصحيح الذى يجمع القضيتين •

على أن مصر ـ لمصلحة السودانيين ـ لم تشأ التمسك طويلا بهـذا الشرط ، حتى لا يتسبب عن التأخير فى البت فى النزاع بينها وبين بريطانيا ، تأخر السودانيين عن السير فى طريق الحكم الذاتى • ولذلك قبلت الاشتراك مع بريطانيـا مؤقتا فى وضـع نظام مؤقت يتمـكن السودانيون فى ظله من التدرج فى حكم أنفسهم •

ولكن نوايا بريطانيا ظهرت مرة أخـرى بشـكل سافر فى مباحثات «خشبة ـ كامبل» فى مايو ١٩٤٨ • ففى حين قدرت مصر مدة هذا النظام الانتقالى بثـلاث سنوات ، يعطى السودانيون بعدها الحكم الذاتى وحق تقرير المصير ـ فان بريطانيا قدرت هذه المدة بخمس وعشرين سنة ! • وقد اشترطت مصر أن يكون اشتراكها فى اعداد السودانيين لتولى شئونهم ، على قدم المساواة مع الانجليز ، منعا للتلاعب ، وأن تكون مصر ممثلة فى المجلس التنفيذى بعدد مساو للانجليز من حيث المركز

والعدد ، ولكن الجانب البريطاني لم يوافق على ذلك وبذلك انتهت المحادثات بالفشل

وقد كان هذا الفشل هو التركة التي ورثها الوفد حينما أتى الى الحكم في يناير ١٩٥٠ · ولذلك كان من الطبيعي أن يكون الخلاف مع بريطانيا حول مدى أهلية السودانيين للحكم الذاتي وممارسة حق تقرير المصير ، أهم خلاف في ذلك الحين· ففي محادثات الدكتور محمد صلاح الدين والسير رالف ستفنسون يوم ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ ، عقد مقارنة بين ليبيا ، التي قررت هيئة الأمم المتحدة منحها الحكم الذاتي ثم الاستقلال في غضون عامين ينتهيان سنة ١٩٥٢ ، وبين السودان وانتهى الى أن « السودان أكثر تقدما وأهلية للحكم الذاتي من ليبيا » · وقال ان هذا هو « مقياس دولي معترف به يشير الى حل في غاية البساطة اذا حسنت نياتكم حقا ، وهو أن تكون هناك فترة انتقال لا تزيد على عامين ، تجلون في خلالها عن السودان ، وتنتهي الادارة الثنائية ، ويصبح للسودان بعد ذلك حكومته الخاصة في وحدة مع مصر ، تتمثل في التاج المصري، وفي وحدة السياسة الخارجية ، والنقد ، والجيش ، وما قد يتفق عليه المصريون ومواطنوهم السودانيون من المسائل الأخرى » ·

وقال محمد صلاح الدين : ان هذه « ليست رغبة المصريين وحدهم ، بل هي أيضا رغبة الأغلبية الساحقة من مواطنيهم السودانيين ، ولا تنقصنا الشواهد على ذلك ، فمنها نتائج الانتخابات البلدية ، ونتائج الانتخابات لمؤتمر الخريجين الذين هم صفوة المثقفين من أهل السودان ، وعواطف الطوائف الدينية » ·

وانطلاقا من ثقة الدكتور محمد صلاح الدين في مشاعر الشعب السوداني تجاه مصر، تحدى السير رالف ستفنسون أن تجرى بريطانيا « استفتاء في السودان ، تتوفر له الشروط والضمانات اللازمة لاستفتاء حر ، يجرى تحت اشراف محايد وفي طليعة هذه الشروط بالطبع جلاء القوات البريطانية والادارة البريطانية عن السودان »

وقد انتهت المفاوضات بين حكومة الوفد وبريطانيا بالفشل · ولم تر حكومة الوفد بدا من التصرف باجراء منفرد، فأعلن مصطفى النحاس باشا في يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥١ الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ ، وصدق البرلمان المصرى على ذلك فى نفس اليوم، وصدر الأمر الملكى بذلك فى نفس اليوم أيضا·

وبعد يومين اثنين ، أى فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ أصدرت مصر القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥١ بمنح الحكم الذاتي الكامل للسودان ـ وهو الذى وقفت بريطانيا طويلا فى وجهه ـ وقد ورد به أن يكون للسودان دستور خاص ، تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان ، وتتولى الجمعية التأسيسية اعداد قانون انتخاب ٠

ونص القانون على ضرورة أن يكفل الدستور للسودانيين الحريات والضمانات الآتية :

أولا : « اقرار النظام الديموقراطى النيابى فى البلاد ، سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد أو من مجلسين ، على أن يكون أحد المجلسين على الأقل منتخب كله ٠

ثانيا : الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ٠

ثالثا : انشاء مجلس وزراء من أهل السودان ، وتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ، وتقرير مسئولية الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية ، أو لدى المجلس المنتخب على الأقل ، عن السياسة العامة للوزارة ، وكل منهم عن أعمال وزارته ٠

رابعا : اشتراك الهيئة النيابية مع الملك فى ممارسة السلطة التشريعية ، بما فى ذلك اقتراح القوانين ولا يصدر قانون الا اذا قررته الهيئة النيابية ، وصدق عليه الملك .

خامسا : ضرورة موافقة الهيئة النيابية مقدما على انشاء الضرائب وتعديلها أو الغائها ، وعقد القروض العامة ، وعلى الميزانية العامة السنوية الشاملة للايرادات والمصروفات .

سادسا : ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاء على اختلاف درجاتهم .

سابعا ـ كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة . وفى مقدمتها الحريات الشخصية ، وحرية الاعتقاد ، وحرية الرأى والصحافة ، وحرية الاجتماع ، وتكوين الجمعيات ـ كل ذلك فى حدود القانون .

وبعد شهر واحد أعلن وزير خارجية مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس فى ١٦ نوفمبر ١٩٥١ ، أن مصر ـ تحديا منها لبريطانيا ـ تقبل أن تسحب موظفيها وقواتها المسلحة من السودان ، بشرط أن تفعل بريطانيا نفس الشىء ـ وذلك من أجل تمكين

السودانيين من الاعراب بحرية عن مشيئتهم فى استفتاء يهيأ له الجو الصالح والأداة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة للسودانيين ٠

وقد كان هذا الموقف هو آخر الاجتهادات المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ازاء السودان ٠ ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو انتقلت علاقة مصر بالسودان الى مستوى جديد ٠

(٤) لعبة تقسيم السودان

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ، كانت اجتهادات السياسة المصرية ازاء قضية السودان قد قبلت ـ كما رأينا ـ حق السودان فى تقرير مصيره ، بشرط أن يكون حرا فى ارادته ، غير خاضع لأى احتلال ، سواء أكان هذا الاحتلال بريطانيا أم مصريا ، وأن يكون استفتاء السودانيين فى مصيرهم السياسى بمعونة الأمم المتحدة .

ولهذا فليس صحيحا ما ذكره اللواء محمد نجيب فى مذكراته ، أو ما ذكره أحمد حمروش فى كتابه : « مصر والسودان ، كفاح مشترك » من أن حكام مصر السابقين على الثورة قد رفضوا حق السودانيين فى تقرير مصيرهم !

كذلك ليس من الصحيح أن قيادات مصر السابقة ـ وفقا للمصدرين السالفي الذكر ـ قد رفضت فصل المسألة السودانية عن المسألة المصرية • فقد كان من رأى سعد زغلول فى مفاوضاته مع اللورد ملنر ، أن يترك السودان لاتفاق خاص بعد أن تتم تسوية مسألة مصر • وكذلك فعل عدلى باشا فى مفاوضاته مع اللورد كيرزن • ففى حديثه مع المستر جورج لويد قرر أنه « على الرغم من أهمية مسألة السودان الكبيرة لمصر ، الا أننا أردنا أن نتبين أولا اذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر • وكنا افترضنا أنه اذا تم الاتفاق بشأنها، انتقلنا الى بحث مسألة السودان » •

والحقيقة أن الموقف الجديد الذى قدمته ثورة ٢٣ يوليو ، هو الشروع فى حل القضية السودانية قبل حل القضية المصرية • وكان الموقف السابق، عند من يقبلون بالفصل بين المسألتين ، يقوم على حل المسألة المصرية أولا ، على أساس أنه اذا تحررت مصر تحرر السودان ، أو أن تحرير مصر مقدمة ضرورية لتحرير السودان •

ومن الواضح أن التطور الذى وصلت اليه المسألة السودانية عشية الثورة ، بفضل موقف مصر الصلب فى مواجهة المؤامرة البريطانية للاستئثار بالسودان ،

وبفضل كفاح الشعب السودانى ـ كان قد دفع بالمسألة السودانية الى موقع أفضل من موقع قضية مصر ذاتها ، وجعلها أنضج للحل . وكان من أخطر التطورات التى لحقت هذه المسألة ، ما أقدمت عليه حكومة الوفد من اجراء منفرد فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ بالغاء اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية ١٨٩٩ ، واصدار القانون رقم ١٧٧ بمنح الحكم الذاتى للسودان فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ .

فلقد رحبت الغالبية الساحقة للشعب السودانى ترحيبا حارا بهذا التطور من جانب مصر ، وقدم خمسة من أعضاء لجنة الدستور فى السودان استقالاتهم بسبب رفض اقتراحاتهم بشأن سيادة السودان ، بينما أحرجته الادارة البريطانية احراجا شديدا بسبب ادعاءاتها السابقة الحرص على حق السودان فى تقرير مصيره . ثم جاء تحدى الدكتور محمد صلاح الدين فى ١٦ نوفمبر ١٩٥١ أمام الأمم المتحدة بقبول مصر سحب قواتها وموظفيها من السودان ، لتمكين السودانيين من تقرير مصيرهم بحرية ، على شرط أن تفعل بريطانيا نفس الشىء ـ فتعرت السياسة البريطانية تماما ، ولم يعد أمامها من سبيل سوى التنازلات ! .

وهذا ما فعلته بالفعل ، فتألفت لجنة خاصة بصياغة مشروع قانون الحكم الذاتى وفقا لتوصيات لجنة تعديل الدستور ، ووافقت الجمعية التشريعية على هذا المشروع فى ٢٣ ابريل ١٩٥٢ مع طلب اجراء تعديلات عليه ٠ ولكن المشروع لم يحدد فترة الانتقال التى يمارس فيها الشعب السودانى الحكم الذاتى ، والتى يعقبها تقرير المصير ٠

على هذا النحو كانت المسألة السودانية ـ كما ذكرنا ـ ناضجة بالفعل للحل قبل المسألة المصرية عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ٠ وهذا ما دفع قادة الثورة الى اعطائها الأولوية قبل استقلال مصر وتحريرها من القوات البريطانية ، خصوصا وأن شعور التأييد من جانب الشعب السودانى للثورة المصرية كان قد عبر عن رأيه بمختلف المظاهر ، وكان لوجود اللواء محمد نجيب على رأس الثورة ، الذى كان يجسد بتاريخه وتاريخ اسرته فى السودان الوحدة المصرية السودانية ، أثر لا ينكر فى هذا التأييد ، فضلا عما أفسحه تخلص مصر من النظام الملكى الفاسد من آفاق التقدم أمام مصر ـ مما جعل من المبادرة بحل المسألة السودانية فى تلك

الظـروف مبشرا بتحقيق وحدة الوادى أكثر من أى وقت مضى ·

وكان على مصر تحقيق انجازاتهـا فى ذلك الحين بالنسبة للقضية السودانية فى أمرين : الأول ، تحسين مشروع قانون الحكم الذاتى الذى كانت بريطانيـا قد أصدرته بالفعل فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ · والثـانى ، فرض مسألة حق تقرير المصير فى أقرب وقت ممكن ·

على أنه كان على مصر قبل ذلك القيام بخطوة أولى ضرورية ، هى جمع كلمة السودانيين بمختلف أحزابهم فى موقف واحد بالنسبة لهاتين النقطتين · ومن ثم فقد دعا اللواء محمد نجيب زعماء الأحزاب السودانية الى القاهرة ، فى أكتوبر ١٩٥٢ لاجراء مباحثات فى هذا الشأن ، كمـا دعا الى توحيـد الاحـزاب السـودانية الاتحادية ، وهى حزب الأشقاء ، وحزب الاتحـاديين ، وحزب الأحرار الاتحاديين والجبهة الوطنية ، وحزب وحدة وادى النيل ـ وكلهـا تنادى بوحـدة وادى النيل بشكل أو بآخر · وفى ٣ نوفمبر ١٩٥٢ تم وضع ميثاق تأليف الحزب الجديد ، واختير اسماعيل الأزهرى رئيسا، ومحمد نور الدين نائبا · ونص دستور الحزب على جلاء الانجليز وقيام اتحاد مع مصر بعد تقرير المصير · كما

توصل اللواء محمد نجيب مع السيد عبد الرحمن المهدى الى اتفاق يقبل به نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير • واتفقت كلمة الأحزاب السودانية على أن يقتصر اختيار السودان عند تقرير مصيره على الاتحاد مع مصر أو الاستقلال ، وأن يكفل للسودان حرية الاختيار •

وفى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ ، وبناء على الاتفاقات التى تمت مع الأحزاب السودانية ، قدمت الحكومة المصرية مذكرة للحكومة البريطانية ، ربطت فيها ربطا وثيقا بين الحكم الذاتى وحق تقرير المصير • فطالبت ببدء فترة انتقال فى السودان تحقق تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى ، وتهيىء الجو المحايد الضرورى لتقرير المصير ، وتمهد لانهاء الادارة الثنائية انهاء فعليا وتصفيتها ، وتبقى السيادة على السودان فيها محتفظا بها للسودانيين ، وبحيث لا تتجاوز هذه الفترة ثلاث سنوات ، يتم فى خلالها سودنة الادارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية ، وغير ذلك من الوظائف الحكومية التى قد يقع منها تأثير على حرية السودانيين عند تقرير مصيرهم ، مع اعداد مشروع بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية ، وبحيث تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل اجراء انتخابات الجمعية

التأسيسية بسنة واحدة على الأقل • ويكون على هـذه الجمعية التأسيسية الفصل في مصير السودان بأن تختار : اما الارتباط بمصر على صورة ما ، أو الاستقلال التام عن كل من مصر وانجلترا • ثم انشاء دستور للسودان يتمشى مع القرار الذى يتخذ فيما يتعلق بحق تقرير المصير •

علـى أنه فى المفاوضـات التى جـرت بين مصر وبريطانيا فى أعقاب هذه المذكرة ، ركزت بريطانيـا جهودها فى لعبة تقسيم السودان ! • لقد أدركت أنهـا سوف تترك السودان طالما أن مصر، وهى الطرف الآخر، قد أبدت استعدادها لتركه ، وأنها قد فقدت بذلك كل حيلة • ولكنها ، وقد احتلت وادى النيل موحدا ، أرادت تركه مقسما الى ثلاث وحـدات سياسـية هى : مصر ، وشمال السودان ، وجنوب السودان ! وقد استغلت فى هذه اللعبة ثلاثة عوامل :

أولا ـ حصاد السياسـة البريطانية ، خـلال مدة الحكم البريطاني ، فى فصـل السـودان الجنـوبى عن السودان الشمالى حضاريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا • فلم يكن بالسـودان الجنـوبى فى ذلك الحين أحـزاب سياسية منظمة ، كما لم يكن هناك وعى قومى يربط

قبائله المختلفة ويشعرها بوحدة الأمة ، وبقى الشعور القبلى سائدا يكرس ولاء السكان للقبيلة لا للسودان بوجه عام • كما أن الجنوب كان متأخرا اقتصاديا وثقافيا عن الشمال ، الذى كان متجانسا لحد كبير من الناحية الاجتماعية بحكم الروابط الدينية والثقافية والتاريخية التى تربط بين أجزائه •

ثانيا ـ عدم دعوة مصر أحدا من أبناء الجنوب للاشتراك فى المحادثات التاريخية التى جرت فى القاهرة بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية فى أكتوبر نوفمبر ١٩٥٢ • ويرجع السبب فى ذلك الى أن الجنوب لم يكن به حزب يستطيع أن يدعى أنه يتحدث باسم الجنوب كله فى المطالبة بالحكم الذاتى وحق تقرير المصير •

ثالثا ـ التأثير البريطانى فى الجنوب • فعلى الرغم من أن الجنوبيين فى مؤتمر جوبا ، الذى عقد فى ١٢ و١٣ يونية ١٩٤٧ ، قد وافقوا على الذهاب الى الخرطوم ، والاشتراك فى الجمعية التشريعية مع اخوانهم الشماليين ، واتفقوا على وحدة السودان شماله وجنوبه ، وعدم انشاء مجلس استشارى للجنوب وحده ـ الا أن السياسة البريطانية استطاعت ، بعد تقديم المذكرة المصرية فى

٢ نوفمبر ١٩٥٢ اقناع بعض قيادات الجنوب برفض ادخال أى تعديل على نظام الحكم الذاتى الذى قررته بريطانيا ، وعدم تأييد فكرة الاستقلال ، والتمسك بالادارة البريطانية ٠

فقد جاء فى المذكرة التى أعدتها اللجنة السياسية فى جوبا فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ القول « بأن الجنوب يعتقد أنه لم يتهيأ بعد للدخول فى اتحاد حر وديموقراطى مع الشمال ٠٠ وأن شعب الجنوب ليرغب فى أن تستمر الادارة الحالية ، التى قامت بالدور الرئيسى فى التطور الذى حدث فى الشمال ، فى توجيه شعب الجنوب حتى يبلغ نفس الهدف ! ٠٠ ولا ينبغى أن يكون هناك وقت محدد لتقرير المصير » ! ٠

وقد كانت هذه العناصر هى ورقات اللعب التى استخدمتها السياسة البريطانية فى لعبة تقسيم السودان أثناء المفاوضات المصرية البريطانية ، على الرغم من أنها كانت لا تفتأ تعلن أنها لا تنوى تقسيم السودان ٠ ففى جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ ، التى كان يرأسها من الجانب المصرى اللواء محمد نجيب وقائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى وصلاح سالم والدكتور حامد سلطان وعلى زين العابدين حسنى ، ومن الجانب البريطانى

السير رالف ستفنسون ، السفير البريطانى ، ومعه مستر باروز ، طالب السفير البريطانى ، باسم الجنوبيين ! ـ بأن تسند «مسئولية خاصة» الى الحاكم العام فى الجنوب، تزيد من سلطاته ، على أساس أن « للجنوب وزيرين من بين خمسة عشر وزيرا ، ومن السهل أن يتغلب عليهما الشماليون ! » وقال ان « ذكريات الماضى كثيرة توحى بأن الجنوبيين يخامرهم الشعور بأن وضعهم يتحسن لو أسندت الى الحاكم العام مسئولية خاصة » ، وأنه « من الضرورى جدا وجود بعض الضمانات للجنوب خشية احتمال استغلاله » ! .

وقد رد الدكتور حامد سلطان بأنه لا يجب أن يكون هناك « تفرقة بين أهالى السودان . فالسودان كان ولا يزال دائما كلا لا يتجزأ ، وتلك أمانة فى أيدينا ، ومقصدنا الأول أن نوفى بالتزاماتنا فى المحافظة على وحدة السودان والعمل عليها . فأى فصل بين الشمال والجنوب لا يمكن قبوله . لذلك لا نستطيع أن نذكر كلمتى « شمال » و « جنوب » ، وانما يجب أن نشير الى السودانيين بغير تفرقة . واذا أقر البرلمان قانونا فيه مساس بالجنوب ، فللحاكم العام أن يتدخل بموافقة لجنته » . واقترح الدكتور حامد سلطان مشروعا ينص

على وحدة السودان ، ويؤكد مبدأ ضمان العدالة والمساواة لجميع أهالى السودان ٠

كذلك رد حسين ذو الفقار بأنه لم يكن فى نظام الجمعية التشريعية ذكر لسلطات خاصة بالنسبة للجنوب، ويجب أن يكون النظام الجديد خطوة الى الأمام لا الى الوراء ٠ وقال صلاح سالم ان « كلاً من « الختمية » و «الانصار» لا يريدون انفصالا بين الشمال والجنوب؟ وهناك أيضا اتحادات العمال التى هى دائما على استعداد لاثارة الشعب فى السودان ، وقد اجتمعت بهم وعرفت فيهم هذه الميول ، ويمكنكم أن تتبينوا ذلك بأنفسكم اذا اتصلتم بهم » ٠

على أن السفير البريطانى أصر على موقفه ، بحجة أن الختمية أو الانصار لا يمثلون أهل الجنوب ، و « أن علينا مسئولية تجاه الجنوب ، وواجبنا حمايته بقدر المستطاع من أن يكون ضحية الشماليين » ! وهدد بأن « هناك اضطرابات قد تقع اذا لم يكن للحاكم العام بعض السلطات لحماية الجنوب » ٠ وأكد المستر باروز هذا التهديد قائلا ان الجنوبيين قد يلجأون الى وسائل بدائية ، لا الى وسائل دستورية ، لكى يرفعوا عنهم ما حاق بهم ، « ولقد أخبرنى سير جيمس روبرتسون

أن زعماء الجنوب يهددون باعتزامهم حرق البلاد اذا اهملت مطالبهم » ! ·

وقد واجه الوفد المصرى هذا التهديد بتهديد مثله ، فقد قرر حسين ذو الفقار صبرى أنه « اذا نشبت مثل هذه الاضطرابات المحلية ـ كما يظن سير جيمس ـ فعلينا أن نقدر ما يصيب الحياة الاقتصادية كلها فى السودان من شلل ، اذا ما اتفقت اتحادات العمال والأحزاب الأخرى على المعارضة ! · ولذا يجب علينا ، توخيا لمصلحة السودان كوحدة ، أن نختار أخف الضررين ، والمهمة الحقيقية للادارة البريطانية الحالية فى السودان هى أن تبين لهم الأمور على حقيقتها بدلا من أن تثير فيهم الشك » · وقال صلاح سالم ان ما يقوله السفير البريطانى عن الجنوب وموقفه لا يعبر عن موقف الجنوب كله « لأن قبيلتين فقط أو قليلا من رجال هاتين القبيلتين هم الذين بعثوا باعتراضهم » ·

على أن الأمر ، مع ذلك ، اقتضى ذهاب صلاح سالم الى الخرطوم للاجتماع بممثلى الأحزاب السودانية ، وهى حزب الأمة ، والحزب الجمهورى الاشتراكى ، والحزب الوطنى الاتحادى ، والحزب الوطنى ـ للاستشارة فى نقاط الخلاف التى ظهرت أثناء المباحثات مع بريطانيا ·

وتم الاتفاق فى ١٠ يناير ١٩٥٢ على المسائل التى تتعلق بموضوع جنوب السودان ، «ولجنة الحاكم العام»، التى قصد بها الحد من سلطاته ، وموضوع «السودنة»، الذى أصرت مصر فيها على وجوب أن يستبدل بالموظفين البريطانيين والمصريين على السواء عناصر سودانية أو محايدة ، ووجوب سحب القوات البريطانية والمصرية قبل انتخابات الجمعية التأسيسية التى تقرر مصير السودان ، وانتقال مهمة الأمن الداخلى فى تلك الفترة الى القوات المسلحة السودانية وحدها . واتفق على أن تكون النقط المتقدمة أساسا للدستور السودانى للحكم الذاتى ، أو تقاطع الأحزاب أية انتخابات تجرى فى ظل أى دستور غير هذا .

وقد عاد صلاح سالم بفهم أفضل لمسألة الجنوب السودانى ، واجه به السفير البريطانى فى جلسة ٢٨ يناير ١٩٥٣ . ففى تلك الجلسة التاريخية الهامة كشف صلاح سالم الضغط الذى تمارسه الادارة البريطانية الجنوب لدفع بعض الموظفين الجنوبيين فى الادارة السودانية لمعارضة الاتفاق، كما رفض قبول تمثيل هؤلاء الأفراد للجنوب ، قائلا « أمامنا موافقة الغالبية العظمى من زعماء قبائل الجنوب على عدم قبول أى ضمان من

الحاكم العام ، والموافقة الاجماعية على وجهة نظر مصر مع الأحزاب السودانية ، وعلى رأس هذه القبائل قبيلة الدنكا ـ وتعدادها أكثر من نصف تعداد الجنوب، وتقطن في المديريات الجنوبية الثلاث ـ فقد وافق على وجهة نظرنا زعماء هذه القبيلة أجمعين ورؤساء المجالس البلدية وأعضاؤها في جميع المدن الرئيسية، كما وافق زعماء القبائل الأخرى مثل قبيلة اللاتوكا والباريا وغيرها • ولقد قابلنا ستة من أعضاء الجمعية التشريعية السابقة ، فوافق خمسة منهم على وجهة نظرنا ، ووقعوا على ذلك ، وهم الذين انتخبتهم الادارة البريطانية فيما مضى لتمثيل جنوب السودان في الجمعية التشريعية » •

وقال صلاح سالم انه « لا يمكن تصور أن الغالبية العظمى من الجنوبيين الذين يعيشون على الفطرة ، ولا يكادون يعلمون شيئا عما يدور حول هذه الموضوعات ، يعارضون ، الا اذا حاول البعض دفعهم الى ذلك • ولا يوجد من يسيطر عليهم الآن سوى رجال الادارة البريطانيين • واذا رضخنا لرأى أفراد قلائل في الجنوب ضد رأى غالبية الزعماء الجنوبيين وتوقيعاتهم ، وموافقتهم التى تحت أيدينا ؛ فلا نتصور الا أن يكون في هذا غبن شديد للأغلبية من هؤلاء

السكان ، واذا اتخذنا هـذا المبدأ الخطير ، لسمحنا لأى أقلية في السودان في مكان آخر أن تفرض ارادتها على السودان » • ثم قال : « ان مصر أشـد حرصا من أى طرف آخر على ضمان حقـوق الجنـوب وسـلامة وحدة السودان• ولا نقبل بحال ما أن يكون الضمانللموظفين الاداريين في الجنـوب كمـا هـو مفهـوم من المشروع البريطانى » •

وردا على ما أثاره الجانب البريطانى من عدم تمثيل الجنوبيين فى اتفاقية الأحزاب السودانية ، قرر صلاح سالم أن هذه الأحزاب « لا تمثل شمال السودان فقط ، بل تمثل شمال وجنوب السودان معا • فيوجد فى كل حزب من هذه الأحزاب أعضاء من الجنوب ، وعلى سبيل المثال بعض زعماء « الدنكا » و « الباريا » فى الحزب الوطنى الاتحادى ، والبعض الآخـر فى حزب الأمة ، وكذلك فى الحزب الجمهورى الاشتراكي » • وقال انه ليس لدى الجنوب ما يخاف منه : « ومم يخاف الجنوبيون فى الوقت الذى يصرف الشمال على الجنوب ملايين من الجنيهات كل عام ؟ » •

ثم تمسك بضرورة الحد من سلطة الحاكم العام فى فترة الحكم الذاتى قائلا : انه لا يتصور حكما ذاتيـا ،

يكون كل قرار يصدره البرلمان أو مجلس الوزراء فيه ، خاضعا للرفض أو التعديل من الحاكم العام وحده · « وما فائدة هذا النظام البرلمانى ؟ · ان من المقطوع به أن معظم القرارات الادارية والتشريعية والتنفيذية تمس السودان شماله وجنوبه ، فكأننا جعلنا الحاكم العام فى الواقع حاكما مطلقا للجنوب ، وبذلك يسمح له بالتدخل في كل ما يمس الشمال، لأن ما يمس الجنوب يمس الشمال كذلك » ·

وأخيرا نجحت مصر فى تحقيق المسائل التى اتفقت عليها كلمة الأحزاب السودانية ، وعدل قانون الحكم الذاتي وفقا لارادة السودانيين ، ووقعت فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان مع الحكومة البريطانية · وبذلك فشلت اللعبة البريطانية الجديدة لتقسيم السودان ، بفضل النضال المشترك لشعبى وادى النيل ·

الفصل الرابع

انفصام وحدة وادى النيل

(١) لمن ذهبت مغانم الاستقلال ؟

انتهت التجربة الديموقراطية الأولى فى السودان باختياره الانفصال عن مصر ! • وقد قامت هذه التجربة على أساس اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان بين مصر وبريطانيا فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، ولكنها لم تسر كما رسمتها هذه الاتفاقية !• وكانت الاتفاقية قد رسمت قيام فترة انتقال لا تتجاوز ثلاث سنوات ، تؤدى الى حق تقرير المصير • ورغبة فى تمكين الشعب السودانى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره فى جو حر محايد ، فقد نصت الاتفاقية على أن يتم فى هذه الفترة تصفية الادارة الثنائية ، ويحتفظ ابانها بسيادة السودان للسودانيين ، ويتمتع السودان فيها بالحكم الذاتى الكامل •

وقد كانت الأدوات ، أو الوسائل التي حددتها الاتفاقية ، لتحقيق هذه الأغراض على الوجه الأكمل ، ثلاث : اثنتان منها لازالة مراكز التأثير على حرية وارادة السودانيين في تقرير مصيرهم ، والتي كانت تتمثل في سلطة الحاكم العام المطلقة ، والادارة الثنائية ، والجيوش الأجنبية . والثالثة ، وتتمثل في السلطة الشعبية التي تقوم في هذه الفترة ، وتتولى اتخاذ التدابير للشروع في حق تقرير المصير ، وهي البرلمان والحكومة الوطنية الخالصة .

وبالنسبة للأداة الأولى والتي كانت مهمتها ازالة تأثير السلطة المطلقة للحاكم العام ، فقد تمثلت فيما عرف باسم « لجنة الحاكم العام » ، وهي لجنة خماسية تشكلت من عضوين سودانيين وعضو مصري وعضو بريطاني وعضو باكستاني ، كان عليها ، وفقا لاتفاقية السودان ، أن تعاون الحاكم العام ، وتحد من سلطته المطلقة باعتباره السلطة الدستورية العليا في السودان .

وأما الوسيلة الثانية لتصفية مركز التأثير الثاني على ارادة السودانيين ، وهي جهاز الادارة الثنائية ، فقد تمثلت في « لجنة السودنة » ، التي نصت الاتفاقية

على أن تتولى مهمة تصفية الادارة الثنائية ، عن طريق « سودنة » الادارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية ، وغير ذلك من الوظائف الحكومية التى قد تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير مصيرهم • وقد تشكلت هذه اللجنة من عضو مصرى وعضو بريطاني وثلاثة أعضاء سودانيين •

أما الأداة الثالثة لقيام السلطة الشعبية التي تتخذ تدابير حق تقرير المصير ، وهي البرلمان ، فقد تمثلت في لجنة الانتخابات ، التي تشكلت من ثلاثة أعضاء سودانيين ، وعضو مصرى ، وعضو بريطاني ، وعضو أمريكي وعضو هندى • وكانت مهمتها الاعداد للانتخابات العامة لأول برلمان سوداني •

ووفقا لقانون الحكم الذاتي ، فقد تقرر أن يتكون البرلمان السوداني من مجلسى شيوخ ونواب • أما مجلس الشيوخ فيتكون من خمسين عضوا : ثلاثون بالانتخاب ، وعشرون بالتعيين • وقد قسمت دوائر الانتخابات لمجلس الشيوخ حسب المديريات ، فتشكل كل مديرية من المديريات التسع دائرة انتخابية واحدة تنتخب عددا من الأعضاء يتناسب مع أهميتها • ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة جميع الأعضاء

السـودانيين فى المجالس الحـكومية المحليـة ، وجميع الأعضاء السودانيين فى مجلس المديرية ٠

أما مجلس النـواب ، فيتـكون من ٩٥ عضوا يتم انتخابهم جميعا على درجات مختلفة وفقا لدرجات نضج السكان ٠ فقد تقرر أن تجرى الانتخابات فى ٣٥ دائرة من دوائر المديريات الشمالية بالانتخاب المباشر ، وفى ٥٧ دائرة من هـذه المديريات الشـمالية والمـديريات الجنوبية بالانتخـاب غير المبـاشر عـلى درجتين ٠ كما خصصت ثلاث دوائر للخريجين ينتخب أعضاءها خريجو المدارس الثانوية وما فوقها ، وذلك عن طريق البريد ٠

على أن لجنة الانتخابات رفعت عدد الدوائر التى تجرى فيها الانتخابات المباشرة من ٣٥ الى ٧٨ دائرة ٠ ورفعت عدد دوائر الخريجين من ثلاث الى خمس ٠

وفى شهرى نوفمبر وديسـمبر ١٩٥٣ جرت أول انتخابات برلمانيـة فى تاريخ السـودان ، وقد حققت فوزا كبيرا للاتحاديين الذين حصلوا على ٥١ مقعدا من مقاعد مجلس النواب ، البـالغ عـددها ٩٧ مقعدا ٠ وحصلوا عـلى ٢٢ مقعدا من مقـاعد مجلس الشـيوخ الثلاثين ٠ فى حين فاز حـزب الأمة ب ٢٢ مقعـدا من

مقاعد مجلس النواب ، و ٣ مقاعد في مجلس الشيوخ أما حزب الأحرار الجنوبي ، فقد حصل على ٩ مقاعد في مجلس النواب ، و ٣ مقاعد في مجلس الشيوخ • وحصل الحزب الجمهورى الاشتراكي على ٣ مقاعد فى مجلس النواب ، ولم يحصل على مقعد فى مجلس الشيوخ •

وقد كان هذا البرلمان السودانى الأول هو الخطوة الأولى فى سلسلة الخطوات لاقامة البناء السياسى الجديد • فقد انعقد البرلمان بمجلسيه يوم أول يناير ١٩٥٤ لأول مرة واختار لرئاسة مجلس النواب السيد بابكر عوض الله ، ولرياسة مجلس الشيوخ السيد أحمد محمد يس •

وفى يوم ٦ يناير قام مجلس النواب بانتخاب مجلس الوزراء ، فاختار السيد اسماعيل الأزهرى ، زعيم الأغلبية ورئيس الحزب الوطنى الاتحادى ، الذى نال ٥٦ صوتا مقابل ٣٧ نالها منافسه السيد محمد أحمد محجوب • وفى يوم ٩ يناير ألف الأزهرى وزارة سودانية حزبية من السودانيين ، وأعلن الحاكم العام أن هذا اليوم يمثل بداية فترة الانتقال •

كانت المهمة الكبرى للبرلمان السوداني الأول ، وفقا لاتفاقية السودان ، هي اطلاق اشارة البدء لاتخاذ اجراءات ممارسة حق تقرير المصير ، وليس مباشرة حق تقرير المصير بنفسه · فوفقا لهذه الاتفاقية ، كان على البرلمان ، فور التحقق من تمام عملية السودنة ، وتهيؤ السودانيين لممارسة حق تقرير مصيرهم — أن يعلن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير · وعندئذ كان على كل من مصر وبريطانيا أن تسحبا قواتهما من السودان في مدى لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الأخطار · وفي الوقت نفسه تضع الحكومة السودانية مشروعا بقانون انتخاب لجمعية تأسيسية يقره البرلمان ، وتجرى الانتخابات تحت اشراف لجنة الانتخابات الدولية للجمعية التأسيسية ، التي تتولى مهمتين أساسيتين :

أولا : تقرير مصير السودان ، كوحدة لا تتجزأ ، سواء بالارتباط بمصر على أية صورة من الصور ، أو الاستقلال التام ·

ثانيا : اعداد دستور دائم للسودان يتفق مع القرار الذى يتخذ لتقرير المصير ، ووضع قانون انتخاب البرلمان ·

على أن الأمور لم تسر وفق ما رسمته اتفاقية السودان • ففى يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٥ أصدر البرلمان السودانى قرارا يطلب فيه اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير، وبناء على هذا القرار تم جلاء القوات البريطانية والمصرية من السودان فى منتصف نوفمبر ١٩٥٥ • ولكن بعد ثلاثة عشر يوما فقط ، أى فى يوم ٢٩ أغسطس ، قرر البرلمان السودانى العدول عن الوسيلة التى رسمتها الاتفاقية لتقرير المصير ، وهى الجمعية التأسيسية ، واختار بدلا منها وسيلة الاستفتاء الشعبى المباشر • وطلب الى الحكومة السودانية اخطار دولتى الحكم الثنائى بهذا القرار لطلب موافقتهما ، فوافقتا عليه ، وعدلت المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ من اتفاقية السودان لتحقيق هذا الطلب •

على أن المجلس عاد مرة أخرى ، ولما يمض على قراره الأخير بشأن الاستفتاء الشعبى المباشر ثلاثة أشهر ونصف ، فعدل عن هذا القرار ، وقرر أن يتولى بنفسه مهمة تقرير مصير السودان ! • وفى يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ أصدر قرارا يعلن فيه « باسم شعب السودان ، أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة » • وطلب من الحاكم العام أن يطلب من دولتى الحكم الثنائى

الاعتراف بهـذا القرار فورا · وفي يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٥٥ ، انتخب خمسة من رجال السـودان البارزين ليكونوا أول مجلس سيادة سوداني يحل محل الحـاكم العام وتئول اليه رئاسة الدولة ·

وقد استجابت مصر لهذا القرار ، كما استجابت بريطانيا ، واعترفت الدولتان باستقلال السودان في أول يناير ١٩٦٥ ، وأنزل العلمان البريطاني والمصرى من واجهة سراى الحاكم العام ، ورفع علم السودان ذو الألوان الثلاثة على واجهة القصر الجمهـورى ، ايذانا باعلان ميلاد الجمهورية السودانية ·

على هـذا النحو جرت الأمور بعيـدا عما رسـمته اتفاقية السودان بالنسبة لتقرير مصير السودان · وقد حدث نفس الشيء بالنسبة للدستور الدائم ـ وهو المهمة الثانية التى كان على الجمعية التأسيسية ، التى لم يقدر لها أن تقوم ، أداءها · فلقد كان نتيجة لاعلان استقلال السودان على يد البرلمان السوداني ، أن انتهى العمـل بدستور الحكم الذاتى ، فى الوقت الذى لم تكن الجمعية التأسيسية قائمة لوضع الدستور الدائم ! وحتى لا تحكم البلاد بدون دستور ، فقد اتفق على أن يصدر البرلمان السودانى القائم دستورا مؤقتا للعمل بموجبه حتى يتم

وضع الدستور الدائم . وهو ما حدث بالفعل، فتكونت لجنة فنية بوزارة العدل قامت بتنقيح قانون الحكم الذاتي ، واستبعدت منه المواد التي لا تتفق مع وضع الاستقلال ، وقدمت المشروع للبرلمان في جلسة مشتركة، فوافق عليه وأصدره للعمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

وهكذا قدر للبرلمان السوداني الأول أن يتولى عمل الجمعية التأسيسية في مسألتين حيويتين تتصلان بمستقبل السودان السياسي ، وهما : تقرير المصير ، والدستور . وفي المسألة الأولى ، استبعد فكرة الاتحاد مع مصر في أية صورة من الصور، أما في المسألة الثانية فقد أضاع على الشعب السوداني الفرصة للحصول على دستور دائم بواسطة جمعية تأسيسية يحقق له الاستقرار .

فقد تشكلت بالفعل لجنة قومية لوضع مشروع الدستور الدائم في سبتمبر ١٩٥٦ ، على أن يعرض على الجمعية التأسيسية عند قيامها ، وقد قامت هذه اللجنة بوضع هذا المشروع ، وتقدمت به للحكومة السودانية في ابريل ١٩٥٨ . ولكن الانقلاب العسكري وقع في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، فتوقف المشروع . وبذلك يكون

السودان قد خرج من تجربة الحكم الذاتى بدستور مؤقت بدلا من دستور دائم حسب اتفاقية السودان !

على كل حال ، فقد قدر لهذا البرلمان الأول أيضا أن يستمر بمجلسيه بعد الاستقلال بعام ونصف . وكان من المقرر وفقا لاتفاقية السودان أن تجرى الانتخابات لقيام برلمان سودانى دائم ، وفقا للقانون الجديد الذى تضعه الجمعية التأسيسية التى تقرر مصير السودان وتضع دستوره الدائم ، ولكن الجمعية التأسيسية لم تقم للأسباب التى ذكرناها ، ولم تضع الدستور الدائم ، وأصدر البرلمان الدستور المؤقت . وقد نص فى هذا الدستور على أن تكون مدة مجلسى النواب والشيوخ ثلاث سنوات ، على أن يستكمل البرلمان القائم بمجلسيه هذه المدة منذ قيامه . ولما كانت المدة التى قضاها البرلمان بموجب أحكام قانون الحكم الذاتى قد بلغت عامين ، فقد كان معنى ذلك أن يبقى البرلمان قائما لمدة عام آخر ، على أن نفس الدستور المؤقت أجاز لمجلس السيادة ، بناء على توصية مجلس الوزراء ، أن يمد فترة بقاء البرلمان ستة أشهر أخرى ، وهو ما حدث بالفعل . وهكذا بقى المجلس بعد الاستقلال قائما لمدة

عام ونصف ، انتهى فيها من اصدار قانون للانتخاب ، وأنهى أعماله فى آخر يونيو ١٩٥٧ ٠

وقد جرت الانتخابات للبرلمان الجديد فى ٢٩ فبراير ١٩٥٨ الى ٨ مارس ١٩٥٨ ، متأخرة عما قرره الدستور المؤقت ، بسبب موسم الأمطار ، وقد تضاعفت فيها الدوائر تقريبا ، فوصلت الى ١٧٣ دائرة ٠ وقد أسفرت عن فوز حزب الأمة هذه المرة بالأغلبية ٠ فقد فاز بـ ٦٣ مقعدا مقابل ٤٤ للحزب الوطنى الاتحادى ، و ٤٠ مقعدا لحزب الأحرار الجنوبى ، و ٢٦ لحزب الشعب الديموقراطى ٠ ولكن حظ هذا البرلمان لم يكن كحظ سلفه ، فقد وقع الانقلاب العسكرى فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٥ ، فألغى الدستور المؤقت ، وحل البرلمان، وأنهى التجربة الليبرالية الأولى ٠

★★★

والسؤال الآن : كيف يمكن تقييم هذه التجربة ؟٠

نقترح أن يتم هذا التقييم على ثلاثة مستويات

المستوى الطبقى أو الاجتماعى ٠

ومستوى السياسة الخارجية

والمستوى الليبرالى ٠

وبالنسبة للمستوى الطبقي ، فيمكن فهمه اذا عرفنا التركيب الاجتماعي للبرلمان الأول والثاني • فقد كان يتكون بصفة رئيسية من عناصر قبلية ، تتمثل في نظار القبائل ، ومشايخ الخطوط ، والعمد ووكلائهم ، ورؤساء المحاكم الأهلية ، وعناصر بورجوازية تتمثل في رجال الأعمال التجاريين والزراعيين ، وعناصر بيروقراطية تتمثل في الموظفين السابقين •

وبسبب هذا التركيب الاجتماعي ، فان مغانم الاستقلال قد ذهبت الى جيوب هذه العناصر • فعلى الرغم من السودنة ، الا أن الاداريين السودانيين ، الذين حلوا محل البريطانيين ، كانت الكثرة منهم ممن تشربت العقلية الاستعمارية والمصالح الاستعمارية ، وبالتالى ظل جهاز الدولة دكتاتوريا بيروقراطيا معاديا للشعب وفي خدمة الطبقة الحاكمة • وبالنسبة للاقتصادالقومي، فقد ظل القطن هو المحصول النقدى الرئيسى ، وظل الاعتماد في تصديره على انجلترا ، مما جعلها تتحكم في أسعاره •

وقد أخذت هذه الطبقة توجه التشريع فى البرلمان السودانى لمصلحتها • فقد اعتمدت على الضرائب غير المباشرة التى كان عبؤها يقع على المستهلك • وأما

الضرائب المباشرة ، فلم تفرض منها سوى نوع واحد، هو ضريبة الدخل الثابت على جميع الدخول الثابتة ، بما فيها دخول العمال وصغار الموظفين • ولم تكن هذه الضريبة تصاعدية ! •

وفي الوقت نفسه ، أخذت هذه الطبقة، التي تتكون من رجال الأعمال وكبار الموظفين وكبار المزارعين ، في الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الدولة في مجال القروض الزراعية والعقارية والاعفاءات الضريبية والجمركية ، في الوقت الذى رفضت فيه الحكومات المتعاقبة اعفاء الطبقات الفقيرة من ضريبة القطعان وعوائد المدينة والدقنية والضريبةالشخصية ، بينما عجزت عن تخفيض أسعار السلع الضرورية ، وتركت المزارعين الصغار والرعاة نهبا لاستغلال التجار ، وجمدت الأجور ، وزاد عدد العاطلين •

ورغبة في الحيلولة دون تكتل الطبقات العمالية والزراعية الفقيرة ، عمدت هذه الحكومات الى تفتيت القوى العاملة ، وتقييد حق المزارعين في تكوين اتحاداتهم ، ومحاولة خلق الانقسامات في النقابات واتحادات المزارعين •

أما المستوى الثاني لتقييم التجربة الليبرالية الأولى ، وهو مستوى السياسة الخارجية ، فهو لا يقل سوءا ، ويمكن تقييمه في ضوء ظروف الحرب الباردة التي كانت قائمة في ذلك الحين بين المعسكرين الكبيرين، والتي حدت بشعوب العالم النامي الى اتخاذ موقف الحياد الايجابي وعدم الانحياز ٠

فقد اتخذت حكومة السيد اسماعيل الأزهري ، في مؤتمر باندونج، موقفا متعاطفا مع دول حلف بغداد! ٠ ثم وقفت أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ موقف التحفظ والبرود !٠ وكانت حكومة السيد عبدالله خليل على صلة الود والصداقة مع حكومة العراق الملكية، ولكن يقظة الشعب السوداني منعتها من الدخول في حلف بغداد ٠ كما وقفت موقف الاهمال للحركات الوطنية الافريقية ، التي كان لها آمال في مساندة السودان ٠ ثم تحدد موقفها أخيرا بقبولها المعونة الأمريكية المشروطة، ووقعت اتفاقية التعاون الاقتصادي للانشاء والتعمير مع الولايات المتحدة في مايو ١٩٥٨ في غيبة البرلمان ، واستطاعت الحصول على تأييده بأغلبية ضئيلة ٠

على أنه من جانب آخر ، وعلى المستوى الليبرالي ،

يمكن القول أن التجربة السودانية قد مورست بشكل سليم ، وفق قواعد اللعبة الليبرالية من جانب جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية • ويرجع السبب فى ذلك بالدرجة الأولى الى أن السودان كان يتمتع بوضع فريد فى البلاد النامية ، من حيث خلوه من أكبر عائقين فى وجه الممارسة الليبرالية الصحيحة، وهما : الاستعمار والملكية المستبدة • وبالتالى ، لم يكن ثمة مبرر واحد لاساءة استخدام السلطة السياسية من جانب أية قوة من القوى السياسية فى السودان مما يؤدى الى حكم دكتاتورى •

وعلى ذلك ، فقد كانت هناك حكومة تحكم ، ومعارضة برلمانية تراقب ، وتسأل ، وتسقط الحكومة بالطرق الدستورية • فقد سحب البرلمان ثقته من وزارة السيد اسماعيل الأزهرى فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٥ ، ثم اختاره بعد أربعة أيام لتكوين الوزارة الجديدة ، ثم عاد وسحب ثقته من هذه الوزارة فى آخر يونية ١٩٥٦، واختار السيد عبد الله خليل ، سكرتير حزب الأمة ، رئيسا للوزراء فى ٥ يوليو ١٩٥٦ • وقد قدم هذا استقالة وزارته عند اجتماع البرلمان الجديد ، فأعاد المجلس اختياره لرئاسة الوزارة فى ٢١ مارس ١٩٥٨،

واستمرت هذه الوزارة في الحكم حتى قيام الانقلاب العسكرى فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ٠

ولهذا السبب كانت الحكومة تعمل بالاتفاق مع المعارضة فى المسائل القومية الكبرى ، كما حدث فى قرار مجلس النواب بالاجماع فى أغسطس ١٩٥٥ ، الذى ترتب عليه جلاء القوات البريطانية والمصرية عن السودان ٠ وكما حدث أيضا فى قرار اعلان الاستقلال فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ ٠ ثم في الدستور المؤقت سنة ١٩٥٦ ، كما استشارت الحكومة المعارضة فى معالجة حوادث التمرد بالمديريات الجنوبية فى أغسطس ١٩٥٥ عندما تمرد جنود الفرقة الجنوبية بالمديرية الاستوائية، وأرسلت الحكومة قوات من الشمال قضت على التمرد ٠

كذلك فقد تمتعت الصحافة السودانية أثناء تلك التجربة بحرية مطلقة لم تشهدها البلاد من قبل ٠ وقد امتنعت السلطتان التشريعية والتنفيذية عن التدخل في أعمال السلطة القضائية عملا بمبدأ استقلال القضاء ، وبذلك قام القضاء السودانى بدوره كاملا فى حماية الصحافة والحريات العامة ٠ وقد كان هذا الانجاز أعظم انجازات التجربة الليبرالية الأولى ٠

(٢) المسئولية التاريخية عن سقوط وحدة وادى النيل

حتى ديسمبر ١٩٥٣ كانت اتجاهات الرأى العام السودانى تؤكد وحدة وادى النيل • ففى شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ أجريت أول انتخابات برلمانية عامة فى تاريخ السودان ، وقد أسفرت ـ كما ذكرنا ـ عن فوز كبير للحزب الذى ينادى بالاتحاد مع مصر ، وهو الحزب الوطنى الاتحادى ، فقد فاز بـ ٥١ مقعدا من ٩٧ مقعدا فى مجلس النواب ، وحصل على ٢٢ مقعدا من ٣٠ مقعدا فى مجلس الشيوخ • وبذلك بدت مسألة تقرير السودان لمصيره محسومة لحساب وحدة وادى النيل

على أنه بعد ثلاثة أشهر تماما ، أى فى أول مارس

١٩٥٤ ، كانت مظاهرات حاشدة تستقبل اللواء محمد نجيب هاتفة : « لا مصرى ولا بريطانى ٠٠ السودان للسودانى » ! ٠ وبعد عام ونصف آخر ، أى فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ ، كان البرلمان السودانى يعلن باسم شعب السودانأن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ! ٠

فما هى أسباب هذا التحول الخطير ؟ ٠

لقد ألقى الساسة المصريون وبعض الكتاب تبعة هذا التحول على الاستعمار وعلى حزب الأمة ٠ فقد وصف اللواء محمد نجيب الصدام بين قوات البوليس ومظاهرات أول مارس ١٩٥٤ ، والذى أسفر عن عدد كبير من القتلى والجرحى ، بأنه « مجزرة دموية رتبها الحاكم العام ، ليفشل تنفيذ الاتفاقية ، ويظهر الأمر كما لو أن عداء قد انفجر ضد مصر فى السودان ، مستندا فى ذلك الى الانصار الذين فاتتهم فرصةالنجاح فى الانتخابات ، فخرجوا يعلنون عن أنفسهم » ٠

ثم أشارالى دور حزب الأمة فى هذه المظاهرات ، فاورد الأحكام التى أصدرتها المحكمة العليا فى الخرطوم باعدام عوض صالح رئيس تحرير جريدة الأمة ومدير دائرة عبدالرحمن المهدى ، وبالسجن المؤيد علىالصحفى

على فرج المحرر بالجريدة ، وأربع سنوات على عبد الله عبد الرحمن سكرتير عام منظمات الانصار ، وهى الأحكام التى خففتها محكمة الاستئناف بعد ذلك الى المؤبد بدلا من الاعدام ، وعشر سنوات سجن بدلا من المؤبد • وقال : « وقد اعتبرت أن هذه المظاهرات هى رفض من حزب الأمة للتجربة الديموقرطية التى ظهرت نتائجها فى الانتخابات ، وليست موقفا ضد مصر » !•

وقد اتخذ المؤرخ عبد الرحمن الرافعى جانب هذا الرأى • فقد ذكر أن حوادث أول مارس ١٩٥٤ • كانت نتيجة مؤامرة منظمة تم اعدادها بين الاستعمار البريطانى وجماعة الانفصاليين أنصار المهدى ، وأن أنصار المهدى جمعوا جموعهم على طول الطريق الممتد من مطار الخرطوم حتى مشارف العاصمة ، وكانوا يدقون طبول الحرب ، ويستعدون للاغتيال •

أما الكاتب أحمد حمروش فقد علل انقلاب الحزب الوطنى الاتحادى على فكرة الاتحاد مع مصر ، بأن اسماعيل الأزهرى « كان ينادى بما لا يؤمن به ، حرصا على كسب التأييد فى الانتخابات ، وكان يلتقى فى رغبة الانفصال مع حزب الأمة » ! •

وفى الواقع أن جذور التحول في الرأى العام السودانى ضد فكرة الاتحاد مع مصر ، تكمن فى الاتجاه الدكتاتورى لثورة ٢٣ يوليو ، وخشية السودانيين من الخضوع لحكم العسكريين • وهذا يضيف أبعادا أخرى لسلبيات الحكم الدكتاتورى الذى ظهر فى ذلك الحين • فلم تعد هذه السلبيات تقتصر على تصفية التجربة الليبرالية في مصر ، والتى كان مقدرا أن تنطلق بكل قوتها بعد ازالة أكبر عائق في طريقها ، وهو الملك فاروق ـ بكل ما ترتب على ذلك من القضاء على الحريات الفردية ، ومطاردة قوى التحرر الوطنى الديموقراطية والتقدمية على فترات طوال الثمانية والعشرين عاما التالية ـ بل ان هذا الاتجاهالدكتاتورى كان العامل الرئيسى فى سقوط وحدة وادى النيل، التى كانت حلم الجماهير فى مصر والسودان •

وقد ظهر رد فعل هذا الاتجاه الدكتاتورى للثورة فى البداية فى تشديد الميول الانفصالية لحزب الأمة ، ثم انتقل الى الحزب الوطنى الاتحادى ليصرفه عن شعار الاتحاد الى شعار الانفصال • وبذلك تلاقى الحزبان على الاستقلال للسودان ، وتمثل ذلك فى قرار البرلمان السودانى يوم٢٩ أغسطس بالالتجاءالى وسيلةالاستفتاء

الشعبى المباشر لممارسة حق تقرير المصير ، ثم قرار ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ باعلان استقلال السودان • فقد جرى ذلك كله بالاتفاق بين الحكومة والمعارضة •

وفى الحقيقة أن المخاوف من الحكم الدكتاتورى قد دبت فى قلوب السودانيين فى نفس الوقت الذى بدأت فى قلوب المصريين ، وذلك حين أخذت الثورة تصطدم بأكبر حزب جماهيرى فى البلاد ، وهو حزب الوفد ، وأخذت الأحقاد السوداء على الوفد فى قلب سليمان حافظ ، وكيل مجلس الدولة والأداة القانونية المنفذة لارادة الثورة ـ تعبر عن نفسها فى شكل تصرفات ارهابية تمثلت فى اعتقال كل من فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام وبعض الشخصيات الأخرى ، وبلغت ذروتها بالاعتراض على تولى مصطفى النحاس رئاسة حزب الوفد ، على أساس أنه « دمل فى قلب الوطن يجب أن يفقع » ! •

فقد أعلن زعماء السودان ، على اختلاف اتجاهاتهم السياسية ، اعتراضهم الصريح على هذه الاجراءات ، فكتب محمد أحمد محجوب مقالا فى جريدةالمصرى اعتبر فيه رأى سليمان حافظ مخالفا للقانون، وأدلى اسماعيل الأزهرى ومحمد نور الدين بتصريحات فى جريدة

المصرى يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ يمارضبان فيها الرغبة فى استبعاد النحاس من رئاسة الوفد • وهكذا اشتركت القوى الوطنية الديموقراطية فى السودان مع القوى الوطنية الديموقراطية فى مصر فى مقاومة الحكم المطلق •

على أن وجود محمد نجيب فى رئاسة الجمهورية كان عاملا مطمئنا . بفضل صلاته الوثيقة بالسودان ، مما انعكس أثره فى الأغلبية التى حصل عليها الحزب الوطنى الاتحادى فى انتخابات نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ • وجاءت جولة صلاح سالم فى أنحاء السودان فى يناير عام ١٩٥٤ وزيارته المثيرة للجنوب ، التى رقص فيها رقصة الحرب مع أبناء الدنكا ، ثم زيارته لغرب السودان وشرقه ، لتضيف الى الآمال المعقودة على الاتحاد •

ولكن هذه الآمال لم تلبث أن خبت بعد أزمة فبراير ١٩٥٤ ، التى قدم فيها محمد نجيب استقالته من مجلس قيادة الثورة • فقد جاءت هذه الاستقالة فى نهاية مرحلة من الحكم الدكتاتورى فى مصر ، شددت فيها الثورة قبضتها على القوى الوطنية الديموقراطية والتقدمية ، عن طريق الغاء الأحزاب ، ومصادرة

أموالها ، والزج بمعارضيها في السجون ، والاصطدام بجماعة الاخوان المسلمين وحلها فى ١٤ يناير ١٩٥٤ واعتقال فريق كبير من زعمائها وعلى رأسهم المرشد العام وزعماء الاخوان فى القاهرة والأقاليم ·

فمع أن مجلس قيادة الثورة ، تحت انفجار الموقف فى سلاح الفرسان ، والصدام بينه وبين الأسلحة الأخرى ، وبسبب تحركات جماهيرية هائلة هددت بأوخم العواقب ـ اضطر الى اعادة محمد نجيب على رأس الثورة ، الا أن الكثير من السودانيين خشوا على مركبهم أن يرتبط بسفينة مصر المهتزة التى تسير فى بحر عاصف ، وكان من الطبيعى أن يظهر أثر هذا الشعور فى حزب الأمة بصفة خاصة ، فخرجت مظاهرات أنصاره يوم أول مارس تستقبل محمد نجيب بهتاف « لا مصرى ولا بريطانى ، السودان للسودانى »

وقد جاءت أزمة مارس ١٩٥٤ فى أعقاب ذلك مباشرة ، حيث خاضت القوى الوطنية الديموقراطية والتقدمية فى مصر نضالا مريرا من أجل الديموقراطية، انتهى نهاية مأساوية بمؤامرة ٢٦ ـ ٢٩ مارس، وعودة الدكتاتورية من جديد ـ لتضع السودانيين على مفترق الطرق ·

لقــد بات واضحا أن مصر لم تعد تمثــل بالنسبة للســودانيين الأنموذج الجــدير بالاقتداء ، أو يغــرى بالارتباط به . ففي الوقت الذى كانت شمس الليبرالية تغرب عن مصر ، كانت تشرق على السودان ، ولم يكد ثمة من فاعلية ترجى من انضمام كفاح الشعب السودانى الى جانب كفاح الشــعب المصرى للتخلص من الحــكم العسكرى فى مصر ، فلقد سبق أن وضعت القوى السياسية السودانية ـ كما رأينا ـ أصواتها فى كفة الديموقراطية ضد اجراءات سليمان حافظ ، ولكن أصواتها ذهبت أدراج الرياح . وفى وسط هــذه المخــاطر التى تهدد بوضع الشعب السودانى تحت وصاية ضباط ثورة ٢٣ يوليو ، لم تعد قضية الاتحاد مع مصر قضية تحرر ، بل قضية عبودية ! ـ صحيح أنها عبــودية يشترك فيهــا الشعبان المصرى والسودانى على قدم المساواة ، ولكنها عبودية ! .

وقد كان ذلك ما نقل الحزب الوطنى الاتحادى من الاتجاه الوحــدوى الى الاتجــاه الانفصــالى . فرفض اسماعيل الأزهرى هدية أسلحة عرضتها مصر فى أوائل عام ١٩٥٤ ، وأوقف الصــحف الاتحــادية ، ورفض ارسال الضباط السودانيين للتدريب فى مصر وأرسلهم

الى انجلترا • ورفض ما رصدته مصر من مبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه لتنفيذ مشروعات ثقافية وصحية واجتماعية فى السودان • ثم سافر يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٤ الى لندن حيث استقبلته الملكة ليزابيث ، وأقام له تشرشل مأدبة غداء ، وعقد اجتماعا مع لجنة الشئون الخارجية لحزب المحافظين !

وسرعان ما أخذت الأحداث تدفع الى تدهور آخر فى العلاقات المصرية السودانية • فقد أقيل اللواء محمد نجيب من منصبه كرئيس للجمهورية بعد حادث المنشية المشهور ، الذى اعتدى فيه أحد الاخوان على حياة عبد الناصر • وقدم وفد سودانى على رأسه اسماعيل الأزهرى ومحمد نور الدين الى القاهرة لمنع محاكمته • ومع أنه أفلح فى ذلك . الا أن سقوط هذا الرمز من رموز وحدة وادى النيل قطع خيط الأمل الذى كان باقيا فى تحقيق الوحدة • ومن الغريب أن محمد نجيب قد نبه خصومه الى ذلك ، فحين جاء عبد الحكيم عامر وحسن ابراهيم ليبلغاه خبر اقالته ، قال لهما « أنا لن أستقيل الآن حتى لا أصبح مسئولا إمام التاريخ عن ضياع صلة السودان بمصر ، أما اذا كان الأمر اقالة ، فمرحبا ، لأنكم تعفوننى من مسئولية لم يعد

يحتملهـا ضميرى » ! • وقد كان نتيجة لذلك أن ألف اسماعيل الأزهرى لجنة لدراسة شكل الحكم المقبل ، وقد انتهت هذه اللجنة الى قرار بالتخلى عن مسألة الاتحاد مع مصر • ووافقت الهيئة العامة للحزب على ذلك •

وعند هذا المنعطف الخطير تتحدد مسئولية صلاح سالم ، المسئول عن شئون السودان • فمع كل الجهود التى بذلها لوضع السودان على طريق التخلص من الاحتلال البريطانى ، الا أن الوضع الجديد كان يتطلب دبلوماسية تفوق بكثير قدرات ضابط من ضباط ثورة ٢٣ يوليو ! •

فلم يكد صلاح سالم يتبين انقلاب اسماعيل الأزهرى والحزب الوطنى على شعار الاتحاد مع مصر ، حتى توهم انه يتعامل مع حزب من الأحزاب المصرية التى ألغتها ثورة ٢٣ يوليو • فلم يتردد فى الدخول فى صراع شديد مع اسماعيل الآزهرى ، وحاول تأليب بعض أعوانه ضده ، ونجح فى جمع ٨٩ عضوا من ٢٣٦ ، هم مجموع الهيئة التأسيسية للحزب ، تحت زعامة محمد نور الدين ، لاتخاذ قرار بفصل اسماعيل الأزهرى • كما عمد الى استخدام الأموال وسيلة للاقناع واجتذاب زعماء القبائل والطوائف والأحزاب ، وأثار

الجنوبيين ضد الأزهرى كوسيلة من وسائل الضغط ونشر بعض الحقائق القديمة عنه .

ولكن اسماعيل الأزهرى واجه التحدى بأسلوب مثير ! ، فيقول الكاتب أحمد حمروش انه خطب فى أحد لقاءاته بالجماهير السودانية قائلا : « ان لحم أكتافى من مصر ، وقد دخلتها لابسا حذاء كاوتش ، ولكن هل يرضيكم أن يحكمنا صلاح سالم والعسكريون فى مصر» ؟ وصرخت الجماهير : « لا .. لا » .

وكان على صلاح سالم أن يدفع ثمن أخطائه وأخطاء ثورة ٢٣ يوليو . وجاء يوم الحساب فى اليوم السابق لقرار البرلمان السودانى، الذى طالب فيه بجلاء القوات البريطانية والمصرية من السودان تمهيدا لتقرير المصير . فقد طلب صلاح سالم انعقاد مجلس الثورة يوم الخميس ٢٥ أغسطس ١٩٥٥ لمناقشة الموقف فى السودان ، وحضر الاجتماع كل من اللواء صالح حرب وزير الحربية الأسبق والأستاذ خليل ابراهيم ، لاعطاء صورة عن الموقف فى السودان . وقد قاما بشرح الموقف ، موضحين أن قيام مصر برشوة كثير من السياسيين السودانيين والمشتغلين بالسياسة هناك كان له أثر سيىء على أغلبية الشعب السودانى ، حتى أصبح الشك يتناول

كل شخص يتعاون مع مصر ، لاعتقادهم أن وراء هذا التعاون رشوة • وهذه الصورة السيئة جعلت الكثيرين ممن يؤمنون بالاتحاد مع مصر يبتعدون عن التعاون معها درءا لهذا الشك • وذكرا أن نور الدين ، الذى تعتمد عليه مصر هناك ، ضعيف وليست له شخصية والملتفون حوله قلة لا تذكر • وخلصا من ذلك الى أن الأمل فى اتحاد مصر مع السودان قد أصبح ضعيفا للغاية ، وليس هناك من حل غير اعلان استقلال السودان •

وفى نفس اليوم شرح صلاح سالم الموقف من وجهة نظره ، فأعطى مجلس قيادة الثورة صورة سوداء لما يجرى فى السودان ، وخاصة فيما يتعلق بثورة الجنوب هناك ، والدم الذى أريق بين الشماليين والجنوبيين • وذكر أن ما حدث من اراقة دماء قد التصق به على أنه هو المتسبب فيه ، وكان يخشى أن يقوم الشماليون بالانتقام من المصريين الموجودين هناك • وأبدى رأيه باعلان استقلال السودان بقرار من جانب مصر ، حتى يظهر هذا الاستقلال كأنه منحة من مصر ، بدلا من أن يأخذه السودانيون قسرا عند تقرير المصير • ثم قدم

استقالته لمجلس قيادة الثورة على أساس اعلان استقلال السودان ٠

وفى اليوم التالى دعى أحمد قاسم جودة ، الصحفى بجريدة الجمهورية ، بطلب من أنور السادات ، لاعطاء صورة لمجلس قيادة الثورة عما لمسه في الخرطوم أثناء زيارته الأخيرة ٠ وقد روى أن سمعة مصر هناك أصبحت سيئة للغاية بسبب الرشوة التى تعطى وتبذل لكل انسان حتى فى الشارع ـ على حد قوله ! ـ مما دعا الناس الى الشك في كل من يتكلم أو يدعو الى الاتحاد مع مصر ٠ وقال ان المسئولين السودانيين يهاجمون مصر بأقسى الكلمات في الحفلات الرسمية وحتى فى البرلمان السودانى نفسه ، وأن كل المسئولين قد ساءهم مهاجمة مصر لاسماعيل الأزهرى فى الصحافة والاذاعة المصرية ، وقد أضر ذلك بالعلاقة بين البلدين ٠ وقال أحمد قاسم جودة ان الكل فى السودان أصبح يدعو الى الاستقلال ، وأن نور الدين ، الذى لا يزال واقفا مع مصر ضعيف ولا شخصية له ، وأن جبهته فى البرلمان السودانى لا تتعداه هو وشخص واحد فقط ٠ وأشار من طرف خفى الى أن السودانيين قد فقدوا الثقة فى صلاح سالم ، واقترح أحمد قاسم جودة بأن يصدر بيان

من عبد الناصر يصرح فيه بأن مصر لن تتدخل فى شئون السودان الداخلية ، وأنه يهم مصر أن تكون على علاقة طيبة باخوانهم السودانيين ·

وقد استدعى مجلس قيادة الثورة كلا من عبدالفتاح حسن ، نائب وزير الدولة لشئون السودان ، وحسين ذو الفقار صبرى ، عضو «لجنة الحاكم العام» بالسودان ، لشرح الظروف التى جعلت الحزب الاتحادى السودانى يتحول من دعوته الى الاتحاد مع مصر الى الدعوة الى الاستقلال · فأثار هذان كل النقاط السالفة الذكر ، وانتهيا الى أنه أصبح لا أمل هناك يرجى فى الاتحاد ، بل سيطالب السودانيون كلا من مصر وانجلترا باعلان استقلال السودان يوم ٢١ نوفمبر ، وهو اليوم المحدد لجلاء كل من الجيش المصرى والجيش البريطانى من السودان · واقترح عبد الفتاح حسن اعلان مصر استقلال السودان فورا ، حتى يصبح وكأن مصر هى التى أخذت هذه الخطوة قبل تقرير المصير لاثبات حسن نيتها ، ولاعادة الثقة بين البلدين ، بدلا من أن يحصل السودان على استقلاله رغم ارادة مصر ، وعلى أن تقوم مصر بعمل ميثاق وطنى مع كل زعماء السودان يتم فيه

الاتفاق على مياه النيل وعدم ارتباط السودان بأية معاهدات أو أحلاف عسكرية مع أية دولة أجنبية ٠

على هذا النحو أصبحت المسألتان المطروحتان أمام مجلس قيادة الثورة فى أواخر أغسطس ١٩٥٥ هما : استقالة صلاح سالم ، واعلان استقلال السودان ٠ وقد قبل المجلس استقالة صلاح سالم ، على الرغم من اعتراض عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم ، على أساس أن « صلاح لم يكن الا منفذا لسياسة المجلس فى السودان ، ولم تكن تلك السياسة سياسته هو ، وان كان قد أخطأ فى التنفيذ! » ٠

أما مسألة اعلان استقلال السودان من طرف مصر، فقد رأينا أن جميع الآراء التى تحدثت أمام مجلس قيادة الثورة قد أجمعت على ضرورة ذلك ، اثباتا لحسن نية مصر وتوطيدا لعلاقتها بالسودان ٠ ولكن المجلس رفضها لسببين سوف يقف التاريخ عندهما طويلا :

أولهما ـ أن وسائل الاعلام المصرية كانت تضلل الرأى العام فى مصر ولا تشرح له حقيقة ما يدور فى السودان ٠ وعلى حد قول عبداللطيف البغدادى : « كان الرأى العام فى مصر يعتقد أن الاتحاد سيتم فعلا كما

تشير وسائل الاعلام عندنا » ، وبالتالى « فالأمر يستلزم ضرورة القيام بعمل تمهيدى يسبق هذا الاعلان المقترح، حتى لا يصدم الرأى العام عندما يفاجأ بهذه الحقيقة» .

وفى هذا الكلام اداتة كاملة لوسائل الاعلام الموجهة من سلطة الدولة ، لأنه لو كان مسموحا للصحف بحرية الكتابة ، لتابع الرأى العام المصرى ما طرأ من تحول فى السودان بالنسبة لقضية الوحدة ، ولقامت الثورة بهذه الخطوة المفيدة التى تصحح أخطاءها .

ثانيا ـ ما عبر عنه جمال عبد الناصر من أن ذهابه الى السودان ليعلن من هناك موافقة مصر على استقلال السودان ، وحتى يصبح هو بطل استقلال السودان ـ كما طلب صلاح سالم ـ سوف ينتج عنه « خسائر لشخصه داخل مصر » ! . وكان مما قاله انه « من الأفضل له فى مثل تلك الحالة أن يذهب الى الكونغو ولا يعود الى مصر بعد أن يعلن هذا الاستقلال » ! وكان عبد الناصر قد أبدى رغبته فى تولى مسألة السودان بنفسه ، ثم تراجع عن ذلك ، لأنه ـ على حد تعبيره ـ موضوع فاشل، وهو لا يحب لنفسه أن يصبح فاشلا»! .

وهكذا أفلت مجلس قيادة الثورة فرصة اعلان

استقلال السودان رغم قناعته الكاملة باتجاه السودان الى اعلان هذا الاستقلال ، فكان هذا الخطأ أكبر أخطائه .

ومع ذلك فلعل السودان لو كان قد تريث قليلا فى اتخاذ قرار الانفصال ، لما اتخذه على الاطلاق ، اذ سرعان ما أسفرت ثورة ٢٣ يوليو عن وجهها التقدمى والوطنى بتأميم قناة السويس ، وما سبقها من صفقة الأسلحة الروسية ، واحتلت بذلك مركز الزعامة فى العالم العربى ، وأصبحت نقطة جذب قوية لحركات الوحدة العربية . وكانت وحدة وادى النيل أجدر بالسبق بين جميع الوحدات التى عقدتها مصر .

الفصل الخامس

النزعة الشوفينية وتزييف التاريخ

[يحتوى هذا الفصل على رسالة من قارىء سوداني لمجلة الوادي تتضمن نقدا لدراسة الدكتور عبد العظيم رمضان ، وردا من الدكتور رمضان على هذا النقد] .

(١) لا ٠٠ يا دكتور رمضان ! ★

بقلم : محمد الأمين المختار

أرجو أن تسمحوا لى بتوجيه كلمة قصيرة ، يدفعنى الى كتابتها ما لمسته من تلوين وتفسير وتزييف لتاريخ السودان على يد كاتبكم الدكتور عبد العظيم رمضان — لا فض فوه :

لقد شبعنا يا هذا من رواياتك التى تصور تاريخ هذا البلد وكأن أبناءه لم يخطوا حرفا فيه ، وكأن دماء ذكية لم تسق أرض هــذا البلد ٠ كيف يتسنى لك أن تصور لنا هذا التاريخ وكأنه جزء ثانوى وتابع لتاريخ مصر — مع كامل احترامنا لدور الشقيقة مصر فيه — وما يخرج به القارىء لمقالاتك المسرحية هــو انه لولا

(★) الوادى فى أغسطس ١٩٨٠ العدد ٤ السنة الثانية ٠

نضال المصريين ضد الانجليز في سبيل هـذا البلد ـ هكذا ـ لما نال هذا البلد استقلاله ، ولما بقي السودان موحدا شماله وجنوبه ، وقبل هذا وذاك ، لما برزت على أرض الواقع القومية السودانية • وكل ذلك من أجل « سواد عيون » الأشقاء السودانيين ، وكأننا لم ندرس في المدارس عن دوافع الفتوحات المصرية والتركيـة للسودان ولم نقرأ عنها في أسفار المؤرخين ، أين يا أيها الدكتـور العـزيز دور الثـورة المصرية العظيمة التي أخرجت القوميـة السـودانية للوجود ووحدت البـلاد تلقائيـا منـذ قرن من الزمان بلا معـاهدات تـوقع ولا مفاوضات تدار ، بالحس الوطني فحسب !

السودانيون في رأيك كانوا حتى تاريخ الاستقلال قصرا أقامت مصر من نفسها قيمة ووصية عليهم وعلى مصالحهم ، فقد جعلت في احدى مقالاتك من نضال على عبد اللطيف وعبد الفضيل الماظ جـزءا تابعا ونتيجة وليس سببا لنضال الساسة المصريين المزعوم من أجـل استقلال هـذا البلد ، ونحن لا نرى في ذلك النضـال المزعوم الا تكالبا لضم السـودان الى مملكة مصر تحت تاج فاروق المعظم • والعظمة للمولى ، لا يقل بشـاعة

ولا يختلف عما سواه من ألوان الاستعمار الا في ديانة ولسان المستعمرين ·

•

اننا أمة ذات تاريخ زاخر منذ قدم التاريخ ، لقد كانت لنا ممالكنا القديمة والمتوسطة والحديثة ـ بنته ومروى وسنار ودارفور · ولـكن مجريات الأحـداث السياسية في العالم في مطلع هذا القرن هي التي جعلت **من الساسة المصريين يتطلعون الى ضم السودان الى بلادهم،** ليس بدوافع الجيرة والاخاء في الدين واللغة والتاريخ المشترك ، **ولـكن ليـكون عمقا دفاعيا لهم في أوقات الشدة ولضمان الوارد الستوى من مياه النيل والتوسع في أراضيه وفيافيه الشاسعة عندما تضيق رقعة وادى** النيل بما رحبت ، ويقيني أنه لايزال هنالك من الساسة المصريين حتى اليوم من يتحسر عـلى ضياع السـودان وانقلابه على السـيادة المصرية من أمثال الباشـا فؤاد سراج الدين · وكنت أربأ بالدكتور عبدالعظيم رمضان أن يكون تقييمه للسودان والسودانيين هكذا ، تبعـا ورعايا لمصر ·

كفاك يا هذا تزييفا وتشويها لتـاريخ هـذا البلد أكثر مما فعلت فقد أدميت النفوس وأنت تحسب انك

تخدم قضية التكامل ، لسنا ولم نكن في يوم من الأيام قصرا وتبعا ولا رعايا بهذه الصورة الشائعة ، ولا أملك أن أسترسل فوق ذلك ٠

أختتم خطابي بالتساؤل ، أليس هنا لك من الذين خرجتهم جامعاتنا في السودان من يحملون درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والأستاذية في البلد من ينهض الى حمل لواء تصحيح ما جاء به وشوه به الدكتور عبد العظيم رمضان تاريخنا ، ونحن أبناء ملوك الزمان ٠ هذا والله لا يصح ودعوة التكامل لا ينبغي أن تصير قميص عامر آخر ٠

يا أبناء السودان من المؤرخين ، انني أستغيث بكم، مما يطالعنا به د٠ عبد العظيم رمضان !

ورحم الله امرىء عرف قدر نفسه

والسلام عليكم

محمد الأمين المختار

الخرطوم

رئاسة مجلس الوزراء

(٢) النزعة الشوفينية لا تخدم السودان

بقلم : د · عبد العظيم رمضان *

ترددت كثيرا قبل أن أرد على الرسالة التى نشرتها مجلة الوادى فى عدد يوليو الماضى للسيد محمد الأمين المختار ، برئاسة مجلس الوزراء بالخرطوم ، والتى اتهمنى فيها بتزييف وتشويه تاريخ السودان · فالرسالة لا تتحدث عن مقال معين من مقالاتى التى كتبتها فى « الوادى » ، حتى يمكننى الرجوع الى ما كتبت فى هذا المقال والتحقق مما اتهمت به ، وانما تتحدث بصفة عامة عن جميع المقالات · كما أنها لا تورد أنموذجا واحدا للتزييف الذى قمت به لوقائع تاريخ السودان ، وتصحيح الكاتب لهذا التزييف من واقع الوثائق، وانما

(*) الوادى فى اغسطس ١٩٨٠ ·

تتحدث عن انطباع عام • وقد تعودنا ـ نحن المؤرخين ـ على أن نقارع الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل، ولا نقارع انطباعات بانطباعات ! •

على أنى قررت أن أرد لثلاثة أسباب : الأولى، أننى شعرت بأنه من حق السيد محمد الأمين المختار علي ، وقد تابع مقالاتي ، أن أرد على ملاحظاته ، تجاوبا وتقديرا • ثانيا ، أن القارىء هو فى الحقيقة المرآة التى يرى فيها الكاتب نفسه ، ويعرف أخطاءه وصوابه • وحين يتيح أحد القراء الفرصة مشكورا للكاتب ليرى نفسه ، فانه يستحق الشكر ، ويستحق الرد على تساؤلاته • ثالثا ، أننى شعرت أن السيد محمد الأمين المختار قد يكون محقا فى انطباعاته التى سجلها فى رسالته ، واننى قد أكون بالفعل قد سلكت مسلكا شيفونيا من حيث أردت أن أكون قوميا ! ، وفى هذه الحالة فان المسألة تحتاج مراجعة مع النفس •

ولكن كيف يمكن أن أكون قد سلكت مسلكا شيفونيا وأنا أخدم قضية قومية ؟ • ربما يرجع السبب فى ذلك ـ اذا كان اتهام كاتب الرسالة صحيحا ـ الى الصورة المشوهة التى رسمها الاستعمار البريطانى لمصر فى عيون اخواننا السودانيين ، والتى تركت فى

مشاعر بعضهم آثارا حقيقية تجاه اخوتهم المصريين فلعل الرغبة فى ازالة هذا الغشاء الظالم الذى وضعه الاستعمار ، وتصحيح الصورة المشوهة ظلما وعدوانا، هـو ما وجه اهتمامى ـ لا شعوريا ـ الى ابراز دور المصريين فى مساعدة اخوتهم السودانيين على الاستقلال، ولم يوجه اهتمامى الى ابراز دور السودانيين ، لأن القضية الاخيرة غير واردة ، ونضال السعودانيين من أجل حريتهم واستقلالهم هو الأصل فالحرية لا توهب وانما تؤخذ ، والنضال السودانى من أجل الاستقلال فوق كل تشكيك أو جدال ·

على أن الخطأ الذى يقع فيه الكثيرون حقا ، هو فهمهم لقضية الحرية والاستقلال ، وقضية القومية والوطنية فى ضوء المعطيات الحالية ، وليس فى ضوء المعطيات التاريخية · وتوهم الكثيرين أن هذه المفاهيم لدى كل من المصريين والسودانيين فى أوائل هذا القرن، هى نفس المفاهيم التى يؤمن بها المعاصرون · وهو أمر غير صحيح ·

وعلى سبيل المثال ، فان مصطفى كامل زعيم وطنى يحظى باحترام واعجاب وتقدير مواطنيه ، ولكننا لو ناقشنا مفهومه للوطنية والقومية والحرية والاستقلال ،

بمعيار العصر الحاضر ، لحكمنا عليه بالخيانة العظمى ! •
فقد كان ينادى بتبعية مصر لتركيا ، ويرى أن الدولة العثمانية هى صاحبة السيادة الشرعيــة عــلى مصر ، ويعتبر كل من يطالب بانفصال مصر عن السيادة التركية مارقا وخائنا • ذلك أن التمسك بسيادة الدولة العلية فى ذلك الحين كان هو الوسيلة لاظهار بطلان الاحتلال البريطانى ، واخراج الانجليز من مصر ، وفى الوقت نفسه ، فان التمسك بهذه السياسة يعنى الولاء للجامعة الاســلامية التى كانت أمل الشــعوب الاســلامية فى الوحدة ، ووسيلتها لمقاومة الغزو الاستعمارى الأوروبى •
وكان الاحساس العام أن الانفصال عن الدولة العثمانية هو أقرب طريق للوقوع فى قبضة الاستعمار نهائيا •

وكذلك الحال بالنسبة للأحرار العرب فى المشرق العربى ، الذين خاضــوا النضــال للتخلص من الخليفة عبد الحميد الثانى العثمانى • فقد كان قصارى جهدهم فى أوائل العشرينات يتمثل فى المطالبة بالحكم الذاتى فى اطار الدولة العثمانية • وظل هو المطلب حتى انعقاد المؤتمر العربى الأول فى مارس ١٩١٣ ، حين قرر أن الأمة العربية انما تريد أن تستبدل بشكل الحكم الفاسد الذى يكاد يودى بالدولة العثمانية حكما يقوم على قاعدة

اللامركزية ، ولا تريد حكومة تركية أو عربية ، وانما حكومة عثمانية تساوى فيها جميع العثمانيين فى الحقوق والواجبات • وهذا المفهوم فى ضوء المعايير الحالية للوطنية والقومية والحرية والاستقلال يعد خيانة عظمى، لأنه يتمسك بالسيادة العثمانية على الشعوب العربية ! •

وبالنسبة للسودانيين فى العشرينات والثلاثينيات والأربعينيات ، فان الوطنية والحرية فى نظر الغالبية الساحقة الواعية منهم ، لم تكن تتحقق بالانفصال عن مصر ، وانما بالاتحاد مع مصر • لأن القبول بالانفصال عن مصر يعنى بالتالى القبول بانفصال شمال السودان عن جنوبه ، كما يعنى انفصال نضال الشعب السودانى عن نضال الشعب المصرى من أجل الحرية والاستقلال والتخلص من الاحتلال البريطانى ، وكل هذا لحساب الاستعمار وليس لحساب الاستقلال •

ومن ثم ، فلم يكن المصريون وحدهم هم الذين كانوا يطالبون بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، « تكالبا منهم على ضم السودان الى مملكة مصر» ــ كما يقول الأخ محمد الأمين ــ بل كان السودانيون أيضا يطالبون أيضا ويلحون فى هذا المطلب ، لأنه كان

الوسيلة الوحيـدة للتخلص من الاحتـلال الجاثم عـلى صدور كل من المصريين والسـودانيين عـلى السواء • وعندما خرجت مظاهرة طلبـة المدرسـة الحربيـة فى الخرطوم فى صباح أحد أيام السبت من شهر أغسطس ١٩٢٤ ، كان الطلبة السودانيون يرددون الهتاف بحياة فؤاد الأول ملك مصر ، وبالحرية وسقوط الاستعمار • ويمكن للأخ المختار الرجوع الى المؤرخين السـودانيين للتحقق من أن هـذا الكلام ليس فيـه تزييف لتـاريخ السودان • وقد كان بسبب هذا العمل من جانب طلبـة المدرسة الحربية أن زج الانجليز بهم فى السجن وألحقوهم ببقية سجناء الثورة السودانية فى كوبر •

وقد اتهمنى كاتب الرسـالة بأني زورت تاريخ السـودان حين جعلت نضـال عـلى عبـد اللطيف وعبد الفضيل ألماظ جزءا تابعـا لما أسماه « نضـال الساسة المصريين » وليس « نضال الشعب المصرى » • وقال انى جعلت من مصر قيمة ووصية على السودانيين وعلى مصالحهم ! •

اما أن نضال السودانيين كان تابعا لنضال المصريين، فهذه مسألة تحددها تواريخ الثورات • فقد كانت ثورة

المصريين فى سنة ١٩١٩ ، وكانت ثورة السـودانيين فى عام ١٩٢٤ ، وكانت لهـا جـذور فى عام ١٩٢٢ تتمثل فى حركة على عبد اللطيف • ولم أكن أنا الذى أتبعت نضال السودانيين لنضال المصريين ، وانما كان السياسيون السـودانيون يسلمون بذلك ، لأنه حقيقة تاريخية لا مماراة فيها • وقد كتب الأسـتاذ أحمد خير فى كتابه الهام عن «تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان » أن حركة اليوزباشى على عبداللطيف • كانت فى مجموعها صدى سودانيا للحـركة التحريرية التى نهض بها المصريون فى الشمال • وكانت ترمى لاشراك السودانيين على مرأى ومسمع من العالم فى نضال وادى النيل ضد الاستعمار البريطانى ، وتسـجيل سـخط السودانيين واعتراضهم على بقاء الانجليز فى شـطرى وادى النيل • وكان شعار السودانيين كما كان شـعار المصريين آنذاك : « تحيـا مصر » • وربما كان الأخ محمد الأمين المختار أكثر وطنية من الأستاذ أحمد خير المحامى ، ولكنه ليس أكثر سودانية منه ! • واذا كانت هذه هى الحقيقة التاريخيـة . فمن منـا يزيف تاريخ السودان ؟ •

لا حاجة اذن لحساسية السيد المختار مما قد نكون

قد أبرزناه فى مقالاتنا من نضال المصريين ضد الانجليز فى سبيل السودان • فمفهوم الوطنية والقومية والحرية والاستقلال لدى كل من المصريين والسودانيين فى ذلك الوقت ، كان يختلف عن مفهومه الحالى • ومن حسن حظ المصريين والسودانيين أنه كان يختلف ، فلو انفصل نضال الشعب السودانى عن نضال الشعب المصرى لكانت لذلك آثاره الحتمية لحساب الاستعمار •

نعم من حسن الحظ أن مفهوم السودان للحرية فى تلك المرحلة التاريخية كان يعنى الوحدة لا الانقسام• وليت الأمة العربية لم تبتل بداء الانفصال الذى أصاب السودان بعد ذلك ، اذن لما تحولت الحدود الكرتونية التى وضعها الاستعمار بينها الى حدود خرسانية بفعل أبنائها ، ولقامت فى الشرق الأوسط دولة عربية كبرى ترث مكان الدولة العثمانية فى التصدى للاستعمار ، وتكرس امكانياتها لخدمة شعوبها ، بدلا من التفتت الحالى الذى أصاب شعوبنا بالهوان ، ومكن للصهيونيين من رقاب شبابنا ، وألحق بنا ثلاثة هزائم فى ثلاثة حروب متوالية •

ولكن الكثيرين فى السودان ، وفى مصر ، وفى كثير من أنحاء العالم العربى ، سعداء بانفصاليتهم ،

ويرون فى هذه الانفصالية منتهى الحرية والاستقلال ، مع أنها في حقيقة الأمر لا تتعدى حرية الحكام واستقلال الحكومات ، لا حرية الشعوب العربية واستقلالها ، والأخطر من ذلك حين يريد البعض ـ كما يفعل الأخ محمد الأمين المختار ـ تأصيل الانفصالية على حساب التاريخ وعلى حساب كل الحقائق التاريخية ، فيتحدث عن الأمة السودانية كما لو كانت تعيش فى منطقة غير المنطقة العربية ولا تربطها بشعوبها ما تربطها من روابط وصلات وثقافة مشتركة ونضال مشترك ولغة مشتركة ودين مشترك• فهو يرفع نغمة الفخر بقوميته السودانية عاليا بقوله : « اننا أمة ذات تاريخ زاخر منذ قدم التاريخ • لقد كانت لنا ممالكنا القديمة والمتوسطة والحديثة : بنتة ومروى وسنار ودارفور »• ليت الأخ محمد الأمين المختار تحدث عن القومية العربية ووحدة شعبى وادى النيل ، والروابط والصلات والنضال المشترك لشعوب هذه المنطقة ، بدلا من الكلام عن القومية السودانية والقومية المصرية وعلاقات السيطرة والتبعية بين شعبى وادى النيل ! •

ومن الغريب أن الشعب السودانى بالذات ربما كان أكثر شعوب المنطقة العربية حاجة لاعتناق مفهوم

قومى واسع لقضايا الوطنية والقومية والحريه والاستقلال • فلو ان هذا القطر الشاسع الغنى بالخيرات والثروات المادية والبشرية كان جزءا من دولة عربية كبرى ، لما تعطلت طاقاته الانتاجية كما تتعطل الآن بسبب نقص رءوس الأموال الاستثمارية نتيجة ايثار رءوس أموال البترول العربية الاستثمار فى بنوك الولايات المتحدة وأوروبا بدلا من استثمارها فى تنمية السودان وبقية أوطان العالم العربى •

وهذا يجعلنا نقول ان النزعة الشوفينية الحالية التى تسود كثيرا من الأوساط السودانية ، هى نزعة مؤسفة للغاية ، لا تخدم أهداف السودان ومصالحه • ومن سوء حظ السودان ، كما أنه من سوء حظ الشعوب العربية جمعاء ، أنها تنقل الأيديولوجيات عن الغرب بعد فوات الأوان ، وبعد أن تكون قد استنفدت أغراضها وكسدت فى بلادها • فقد نقلت الليبرالية بعد ظهور عيوبها ومخاطرها وبعد أن برزت الاشتراكية • ونقلت القومية الضيقة بعد ظهور عيوبها ومخاطرها أيضا ، وبعد بروز الاتجاهات الوحدوية فى دول أوروبا الغربية التى جعلت منها الآن وحدة اقتصادية متكاملة جديرة بالاحترام • ولا نستطيع أن

ندين المشاعر القومية الاقليمية فى أى بلد من البلاد العربية ، ولكننا ندينها بكل شدة اذا هى اتخذت شكلا يقطع الطريق على وحدتنا الكبرى ، ويتناقض مع القومية الأم وهى القومية العربية ، واذا هى استخدمت سلاح التاريخ فى تشويه العلاقات بين الشعوب دون فهم للحركة التاريخية الكبرى وخصائصها المميزة ، ذلك أن أية اساءة الى الماضى هى فى الوقت نفسه اساءة الى الحاضر ! •

مرجع الكتـاب

(أولا) مصادر أصلية

١ - وثائق رسمية :

– تقرير السير الدون جورست عن « الماليـــه والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٨ .

(مطبعة المقطم ١٩٠٩)

– تقرير الفيكونت كتشنر عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٣ .

(مطبعة المقطم ١٩١٤)

– الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية، المجلد الأول سنة ١٩٢٥ .

(المطبعة الأميرية)

– رئاسة مجلس الوزراء : قضية وادى النيل مصر والســودان الدكتور عبد الرازق أحمد السنهورى

(المطبعة الأميرية ١٩٤٩)

- الكتاب الابيض المصرى عن « القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ›
  (المطبعة الأميرية ١٩٥٥)

- الكتاب الأخضر المصرى عن « السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ »
  (القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٥٣)

- مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ٠
  (المطبعة الأميرية ١٩٣٧)

- مجلس النواب : مجموعة مضابط الهيئات النيابية الأولى والثالثة والرابعة والخامسة (١٩ مجلدا) ٠

٢ ـ مذكرات ومصادر معاصرة :

- محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية (الاسكندرية ١٩٣٥) ٠

- محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (القاهرة ١٩٧٩) ٠

- مذكرات عبد اللطيف البغدادى (المكتب المصرى الحديث ١٩٧٧) ٠

(ثانيا) دراسات

- ابراهيم محمد حاج موسى ، الدكتور : التجربة الديموقراطية وتطور نظم الحكم فى السودان ، رسالة دكتوراه فى الحقوق (جامعة القاهرة ـ كلية الحقوق ١٩٧٠) ٠

ـ أحمد حمروش : مصر والسودان كفاح مشترك (دار الهلال ١٩٧٠) ٠

ـ أحمد خير : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان (القاهرة ، دار الشرق ١٩٤٨) ٠

ـ أحمد رشدى صالح : مسألة السودان (القاهرة ، بدون تاريخ (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ ؟) ٠

ـ داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية (المطبعة السلفية بمصر ١٩٢٤) ٠

ـ عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ (القاهرة ، دار الكاتب العربى ١٩٦٨) ٠

ـ عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ (مجلدان) (بيروت ١٩٧٣) ٠

ـ عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) ٠

ـ عمر محمد عبد الله : معركة البرلمان السودانى (القاهرة ، مطبعة التحرير ١٩٥٤) ٠

ـ محمد سليمان : اليسار السودانى فى عشرة أعوام ١٩٥٤ ـ ١٩٦٣ (مكتبة الفجر ـ وادمدني ـ السودان ـ مطابع سجل العرب بالقاهرة ١٩٧٠) ٠

ـ محمد عمر بشير : جنوب السودان ، دراسة لأسباب النزاع، ترجمة أسعد حليم (القاهرة : ١٩٧١) ٠

ـ محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : الحكم المصرى فى السودان (القاهرة ، دار الفكر العربى ١٩٤٧) ٠

ـ محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : مصر والسودان ١٨٢٠ ـ ١٨٩٩ (دار المعارف ١٩٥٧)٠

ـ مكى شبيكة ٠ الدكتور : السودان عبر القرون (بيروت ، دار الثقافة ١٩٦٥) ٠

(ثالثا) مراجع اجنبية

١ ـ وثائق غير منشورة :

ـ مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصّر والسودان، والمصورة بالميكروفيلم بكلية آداب عين شمس ٠

— Puplic Reocrd Office,438, F. O. 407-217. (1237-6-16) Egyptian Army.

٢ ـ مصادر معاصرة

— Comer, The Earl of Morderm Egypt (London 1911).

— Wingate, Majoı F.R., Mahdism and the Egyptain Sudan. (London1891)

من اهم اعمال المؤلف

١ ـ تطور الحركة الوطنيه فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦)
(القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

٢ ـ تطور الحـــركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ ـ ١٩٤٨) ـ مجلدان .
(بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

٣ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، من ثورة يوليو الى ازمة مارس ١٩٥٤ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥)

٤ ـ عبد الناصر وازمة مارس .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ ـ الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ ـ ١٩٣٦) .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ ـ صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ ـ ١٩٥٢) ·
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) ·

٧ ـ الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) ·
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) ·

٨ ـ الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثور ٢٣ يوليو ·
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١) ·

٩ ـ المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ ـ ١٩٧٩) ·
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) ·

١٠ ـ الأخوان المسلمون والتنظيم السرى ·
(القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) ·

١١ ـ الصراع بين العرب وأوربا ، من ظهور الاسلام الى انتهاء الحروب الصليبية ·
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣ ·

١٢ ـ حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ ·
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) ·

١٣ ـ مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر ·
(القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) ·

١٤ ـ تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) ·

١٥ ـ الغزوة الاستعمارية للعالم العربي ، وحركات المقاومة .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤) .

١٦ ـ مصر في عصر السادات .
(القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٦) .

١٧ ـ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ ـ مصطفى كامل في محكمة التاريخ ، (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

١٩ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

مع آخرين :

١ ـ مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق .
(القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٢ ـ تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع د. يونان لبيب رزق و د. رءوف عباس .
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٣ ـ تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع د· يونان لبيب رزق و د· رءوف عباس ·
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) ·

كتب مترجمة :

١ ـ تاريخ النهب الاستعمارى لمصر (١٧٩٨ ـ ١٨٨٢) تأليف جون مارلو ·
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) ·



الفهرس

مكتبة الأسرة



بسعر رمزى جنيه واحد
بمناسبة

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٦

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب